

# تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021

الأمم  
المتحدة



# المحتويات

2 .....	تصدير.....	
3 .....	المشهد من الجائحة .....	
4 .....	الاستثمار في البيانات ..	
8 .....	نظرة عامة ..	
26 .....	القضاء على الفقر.....	الهدف 1
28 .....	القضاء التام على الجوع ..	الهدف 2
30 .....	الصحة الجيدة والرفاه ..	الهدف 3
34 .....	التعليم الجيد ..	الهدف 4
36 .....	المساواة بين الجنسين ..	الهدف 5
38 .....	المياه النظيفة والنظافة الصحية ..	الهدف 6
40 .....	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ..	الهدف 7
42 .....	العمل اللائق ونمو الاقتصاد.....	الهدف 8
44 .....	الصناعة والابتكار والهيكل الأساسية ..	الهدف 9
46 .....	الحدّ من أوجه عدم المساواة.....	الهدف 10
48 .....	مدن ومجتمعات محلية مستدامة ..	الهدف 11
50 .....	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.....	الهدف 12
52 .....	العمل المناخي ..	الهدف 13
54 .....	الحياة تحت الماء ..	الهدف 14
56 .....	الحياة في البر ..	الهدف 15
58 .....	السلام والعدل والمؤسسات القوية ..	الهدف 16
60 .....	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف ..	الهدف 17
62 .....	ملحوظة للقارئ ..	
63 .....	المجموعات الإقليمية ..	



# تقرير أهداف التنمية المستدامة

2021

يمر المجتمع العالمي بمرحلة حرجة في سعيه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبعد أكثر من عام من الجائحة العالمية، فقد ملايين الناس أرواحهم، وكانت الخسائر البشرية والاقتصادية غير مسبوقة، أما جهود الإنعاش فقد بقيت حتى الآن متفاوتة بعيدة عن الإنصاف وهي لا توجه بشكل كافٍ نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتمدد الأزمة الراهنة بإبطال ما تحقق من مكاسب إيمائية خلال عقود من الزمن، مما يزيد من تأثير الانتقال العاجل إلى اقتصادات أكثر اخضراراً وشولاً، بل ويدفع أكثر بإبعاد التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن المسار الصحيح.

ولو كان تبني التحول في المنظور العام الذي توخته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال السنوات الست الماضية قد تم بشكل كامل، لكان العالم أكثر استعداداً لمواجهة هذه الأزمة – بوجود أنظمة صحية أقوى، وتغطية أوسع للحماية الاجتماعية، وقدرة على الصمود تجاهها مجتمعات أكثر تساوياً، وبيئة طبيعية أكثر صحة. على أن أهداف التنمية المستدامة، للأسف، كانت بعيدة عن المسار الصحيح بالفعل حتى قبل ظهور كوفيد-19. فقد أحرز تقدم في الحد من الفقر، وصحة الأم والطفل، والحصول على الكهرباء، والمساواة بين الجنسين، ولكن معدلات هذا التقدم لم تكن بالقدر الكافي لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وفي الحالات الحيوية الأخرى، بما فيها مجال الحد من عدم المساواة، وخفض انبعاثات الكربون، والتصدي للحجوز، كان التقدم إما قد توقف أو انعكس مساره.

ومع استمرار الجائحة، يحدد تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 بعض الآثار المهمة التي اتضحت بالفعل في العديد من المجالات. فقد ارتفع المعدل العالمي للفقر المدقع لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً، وفي عام 2020 دُفع ما يقدر بين 119 مليون شخص و 124 مليون شخص إلى العودة إلى براثن الفقر المدقع. وهناك خطر حادوث كارثة تصيب جيلاً كاملاً فيما يتعلق بالتعليم، فقد هوى 101 مليون طفل إضافي إلى ما دون الحد الأدنى من مستوى إتقان القراءة، مما قد يلغى ما تحقق على مدى عقدين من مكاسب في مجال التعليم. وقد واجهت النساء زيادة في العنف الأسري، ومن المتوقع أن يرتفع معدل زواج الأطفال بعد أن كان قد انخفض في السنوات الأخيرة، كما أن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وبأجر منخفض إنما تقع بشكل متزايد وغير مناسب على عائق النساء والفتيات، مما يؤثر على فرصهن في التعليم والدخل والصحة. وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، يستمر الارتفاع في تركيزات غازات الاحتباس الحراري الرئيسية. ومع بلوغ متوسط درجة الحرارة العالمية حوالي 1,2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، فقد حَقَّت حقيقة أزمة المناخ وباتت آثارها محسوسة في جميع أنحاء العالم. كما تسببت الجائحة في ظهور تحديات مالية هائلة، لا سيما أمام البلدان النامية – مع ارتفاع كبير في ضائقة الديون وانخفاض مذهل في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

ومع ذلك، وإذا زاد التضامن العالمي وتوفرت القيادة من أعلى مستوى سياسي، لا يزال بإمكان البلدان تنفيذ خطة عام 2030 واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ عام 2015. وتمثل خطوة أولى عاجلة في هذا الاتجاه في وضع خطة عالمية للتليفيج، تصممها وتنفذها بلدان يمكنها إنتاج اللقاحات اليوم أو ستكون قادرّة على القيام بذلك إذا تلقت الدعم بشكل صحيح.

ويتمثل أحد الأمور الضرورية الأخرى في الالتزام مجدداً من قبل الحكومات والمدن والشركات والصناعات بضمان أن يؤدي الانتعاش إلى خفض انبعاثات الكربون، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وأن يخلق وظائف أفضل، ويعزز المساواة بين الجنسين، ويعالج الفقر المتزايد وعدم المساواة. وكما يوضح هذا التقرير، فإن توفر بيانات عالية الجودة يكتسي هو أيضاً أهمية بالغة، فهو يتبع لصناعة القرار فهم الحالات التي يمكن أن يكون للاستثمارات فيها أكبر أثر؛ غير أن تحسين جمع البيانات لن يحدث بدون زيادة التمويل المخصص للبيانات، سواء من الموارد الدولية أو المحلية.

إن التحديات هائلة، ولكن هناك أيضاً ما يدفعنا للأمل. فقد أظهرت أزمة كوفيد-19 ما لدى المجتمعات من قدرة ملهمة على الصمود، وسلطت الضوء على العمل المأهول الذي يقوم به العاملون الأساسيون في مجالات لا تعد ولا تحصى، ويسرت التوسيع السريع في الحماية الاجتماعية، وتسرّع وتائر التحول الرقمي، والتعاون العالمي غير المسبوق في تطوير اللقاحات. إن المستقبل الأكثر إشراقاً ممكن. ولا بد لنا من أن نستخدم الأزمة لكي نحقق التحول في عالمنا، ولكي ننفذ خطة عام 2030، ونفي بوعدنا للأجيال الحالية والمقبلة.



أنطونيو غوتيريش  
الأمين العام للأمم المتحدة

# المشهد من الجائحة: واقع صارخ وخيارات حاسمة

تسريع التحول الرقمي للحكومات والشركات، مما أدى إلى تغيير عميق في سبل التفاعل فيما بيننا وما نأخذ به من أساليب في التعلم والعمل وإدارة الأعمال.

**وهناك حاجة إلى تغييرات تحويلية، وتتوفر أهداف التنمية المستدامة خريطة الطريق.** وتوضح الأزمة الترابط والتشابك بين الأبعاد المختلفة للاستدامة - من الصحة والرفاه والازدهار الاجتماعي والاقتصادي إلى المناخ والنظم الإيكولوجية. ولمعالجة أوجه الضعف التي كشفت الجائحة النقاب عنها، ينبغي على الحكومات والمجتمع الدولي القيام بتحولات هيكلية وتطوير حلول مشتركة تسترشد بأهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تحقيق تعزيز كبير لنظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة ( بما في ذلك النظم الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى)؛ وزيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وخلق حيز للمالية الحكومية في البلدان النامية؛ واتباع نهج الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الطاقة والصناعة النظيفتين؛ والانطلاق إلى نظم غذائية مستدامة.

**ويكتسي الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والمعلومات أهمية حاسمة.** فقد علمتنا الجائحة أن أوجه الضعف في نظم البيانات والمعلومات تعني مسيرة صناع القرار. وبعد مرور عام على بدء الجائحة، لا تتوفر إلا لدى نحو 60 بلداً بيانات عن معدلات الإصابة بكوفيد-19 وعن الوفيات الناجمة عنه يمكن تصنيفها حسب العمر والجنس ويستطيع الجمهور الوصول إليها. ولنقص البيانات عواقب وخيمة على حياة الناس. فالسياسات والبرامج والموارد التي تهدف إلى حماية الناس في هذا الزمن الصعب ستكون قاصرة تماماً إذا لم تتوفر الأدلة لتركيز التدخلات ولصلتها. ولا يشكل الاستثمار في البيانات ونظم المعلومات مضيعة للمال. وقد تبنت المكاتب الإحصائية في جميع أنحاء العالم منهاج متكررة وأقامت شراكات، مما أدى إلى تحسين توافر البيانات بمدفوعة القرارات بالاستناد إلى الأدلة. ومن الضوري زيادة الاستثمارات في البيانات الوطنية والنظام الإحصائي وتعبئة موارد دولية و محلية إضافية إذا كان لنا أن نعيد البناء بعد الأزمة بشكل أفضل وأن نسعى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

**وتتطلب إعادة البناء بشكل أفضل تعددية فعلية في الأطراف ومشاركة كاملة من جانب جميع المجتمعات.** فالأزمة العالمية هذه تتطلب استجابة عالمية مشتركة. وفي مواجهة التحديات الكثيرة المطروحة أمامنا، أصبحت الرؤية الموحدة للاستجابات المتماسكة والمنسقة الشاملة من جانب النظام المتعدد الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبما أن الجائحة تصيب الجميع في كل مكان، فإن تنفيذ الحلول يتطلب العمل والمشاركة من جانب جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الحكومات على جميع المستويات، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والأفراد - وعلى وجه الخصوص الشباب والنساء.

إننا نمر في منعطف حرج في تاريخ البشرية. وستترتب على القرارات والإجراءات التي نتخذها اليوم عواقب وخيمة على الأجيال القادمة. وستساعدنا الدروس المستفادة من الجائحة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. دعونا نفتئم الفرصة معًا لجعل هذا العقد عقداً للعمل والتحول والتجدد من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزامات اتفاق باريس بشأن المناخ.

## آخر الأخبار

ليو زغبي

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أصبح من الواضح كل الوضوح، مع دخولنا العام الثاني لجائحة كوفيد-19، أن لهذه أزمة أبعاداً هائلة وترتبط عليها آثار كارثية على حياة الناس وسبل عيشهم وعلى الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد كانت الأوبئة، تاريخياً، بمثابة محفزات للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا يزال هذا صحيحاً اليوم. وسيكون عام 2021 حاسماً من حيث ما إذا كان بوسع العالم إجراء التحولات الالزامية للوفاء بالوعد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أو أنه سيعجز عن ذلك - مع تداعيات ستترتب علينا جميعاً.

ويستخدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021 أحدث البيانات والتقديرات المتاحة ليكشف عن الآثار المدمرة للأزمة على أهداف التنمية المستدامة وليشير إلى الحالات التي تتطلب إجراءات عاجلة ومنسقة. وقد أعدت التقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بالتعاون مع أكثر من 50 وكالة دولية. لقد توقف أو انعكس مسار ما تحقق من التقدم خلال سنوات، أو حتى عقود. ففي عام 2020، ارتفع معدل الفقر المدقع العالمي لأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً. ودفع بعشرات الملايين من الناس للعودة إلى براثن الفقر المدقع والجحود المزمن. وتسببت جائحة كوفيد-19 في توقف خدمة واحدة أو أكثر من الخدمات الصحية الأساسية وهي تطرح تحديات صحية كبيرة تتجاوز المرض نفسه. وأحدثت فوضى عارمة في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بتعلم الأطفال ورفاههم، وعانت النساء من نصيب غير مناسب من فقدان العمل وزيادة أعمال الرعاية في المنزل.

وكشفت الجائحة عن تفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، بل وزادت من حدتها. ويعرض الأشخاص الأكثر فقرًا وضعفًا خطراً أكبر للإصابة بالفيروس وهم يتحملون العبء الأكبر من التداعيات الاقتصادية. وهددت الأزمة، ولا تزال، سبل عيش 1,6 بليون شخص من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. ويفتر أن الخيار السياحة الدولية بشكل غير مناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك تفاوتات كبيرة في توزيع اللقاحات: فحتى 17 حزيران/يونيه 2021، تم إعطاء حوالي 68 لقاحاً لكل 100 شخص في أوروبا وأمريكا الشمالية مقارنة بأقل من 2 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتستمر أزمة المناخ وأزمة التنوع البيولوجي وأزمة التلوث على الرغم من الجائحة. وقد استمر ارتفاع تركيزات غازات الانبعاث الحراري الرئيسية في الزيادة على الرغم من الانخفاض المؤقت في الانبعاثات في عام 2020 نتيجة لعمليات الإغلاق وغيرها من تدابير مواجهة كوفيد-19. ولا يزال العالم بعيداً كل البعد عن المسار الصحيح لتلبية التزامات اتفاق باريس. فالتنوع البيولوجي آخر في التراجع والنظم الإيكولوجية الأرضية آخذة في التدهور بمعدلات تنذر بالخطر. وفي جميع أنحاء العالم، يتم شراء مليون قارورة بلاستيكية للشرب كل دقيقة، وتُطرح كل عام 5 تريليونات من الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام غير المتردّ.

**وتتمثل جائحة كوفيد-19 مرآة للعالم.** فهي تعكس مشاكل عميقة الجذور في مجتمعاتنا تشمل فيما تشمله الفقر إلى الحماية الاجتماعية الكافية، وضعف نظم الصحة العامة، وعدم كفاية التغطية الصحية، والتفاوتات الميكيلية، والتدمر البيئي، وتغير المناخ.

وبين تفاؤلنا من القدرة على الصمود وعلى التكيف والابتكار. ففي مواجهة التحديات الهائلة، أظهر كثير من الحكومات وكيانات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية استجابات سريعة وإبداعاً رائعاً وأشكالاً جديدة من التعاون. وخلال الفترة بين 1 شباط/فبراير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت الحكومات في جميع أنحاء العالم عن أكثر من 1 600 إجراء حديد للحماية الاجتماعية استجابة للأزمة. ويعمل العلماء في جميع أنحاء العالم معًا لتطوير اللقاحات والعلاجات المنقذة للحياة في وقت قياسي. وقد أدت الجائحة إلى

# الاستثمار في البيانات لإنقاذ الأرواح وإعادة البناء بشكل أفضل

وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، استجابة مكتب الإحصاءات الوطنية للحاجة الملحة للحصول على معلومات حول تأثير كوفيد-19 على السكان من خلال طرق مثل الاستخلاص الآلي لبيانات الت偁ل عبر غوغل واستخدام استقصاءات جديدة. وبالتعاون مع الشركاء، أنشأ المكتب استقصاءً للإصابات بفيروس كوفيد-19 في غضون أيام، وهو استقصاء أصبح منذ ذلك الحين مصدراً لا غنى عنه للبيانات حول الجائحة. حتى حزيران/يونيه 2021، غطى القائمون على إجراء مقابلات الاستقصاء 2,4 مليون أسرة وأجروا 4,6 ملايين اختبار مسحة. وكشف الاستقصاء النقاب عن ارتفاع في عدد الإصابات الجديدة وعن انتشار ما يسمى بتحور دلتا. وفي منتصف حزيران/يونيه، أخر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون لمدة شهر خططه لرفع آخر قيود كوفيد-19. وقتل المدف من التأخير في إعادة الفتح هو كسب وقت إضافي يمكن وزارة الصحة من تكثيف برنامج التلقيح، وهو برنامج استرشد أيضاً ببيانات أظهرت أن الإصابات الجديدة كانت مدفوعة إلى حد كبير بالأشخاص الذين لم يتلقوا التلقيح بالكامل.

وفي غانا، استجابت الدائرة الإحصائية بنجاح للزيادة المفاجئة في الطلب على البيانات. ويقول عمر سيدو، رئيس قسم الإحصاء الديمغرافي ومنسق أهداف التنمية المستدامة في الدائرة الإحصائية بغانا، أن "الشهية للأرقام زادت فجأة" مع قدوم الجائحة. وبالإضافة إلى عدد إصابات كوفيد-19 الجديدة، أثيرت أسئلة مهمة أخرى، مثل ما هي المناطق المكتظة بالسكان، وعدد الأشخاص الذين يعيشون في أماكن مزدحمة، وأي أجزاء من البلاد لا توفر فيها مياه لغسل اليدين.

ونجحت الدائرة الإحصائية بغانا من توجيه صانعي السياسات بشأن الاستجابة للأزمة وتقدم الخدمات من خلال الجمع بين مجموعة واسعة من البيانات ونشرها عن طريق نقطة مركبة مخصصة لبيانات كوفيد-19، وذلك بدعم من مشروع لرصد أهداف التنمية المستدامة مشترك بين الأمم المتحدة وحكومة المملكة المتحدة (مشروع UNSD-FCDO). كما ساعدت الدائرة الإحصائية بغانا في رصد الامتنال للإغلاق من خلال بيانات التسلل التي تم جمعها بالشراكة مع شركة الهواتف الخلوي. وقد وسعت الأزمة دور الإحصائيين في البلاد. ويقول السيد

منذ بدايةجائحة كوفيد-19، توجّب على صانعي السياسات وقادة الأعمال أن يتخدوا، بشكل روتيني، قرارات حاسمة وحساسة من حيث التوقيت، وهي قرارات تترتب على كثير منها عاقب تتعلق بالحياة أو الموت. ومع ذلك، فإن البيانات غالباً ما تكون مفقودة، لا سيما البيانات الأساسية اللازمة لتوجيه عملية صنع القرارات المتعلقة بالصحة والمجتمع والاقتصاد. وقد أبرزت الجائحة ما لهذه البيانات من أهمية حاسمة. كما أدت إلى تسريع عملية تحويل نظم البيانات والإحصاءات وسائل فهم الجمهور لهذه المعلومات واستخدامها. وبالاقتران بضغط صانعي السياسات والقرارات على مقدمي البيانات لتوفير معلومات أحدث وأكثر دقة، تمكنت المكاتب الإحصائية الوطنية وشركاؤها من التهوض لمواجهة هذا التحدي، فأقامت علاقات تعاونية جديدة، واستفادت من حلول البيانات البديلة، وضاعفت في الوقت نفسه المجهود لحماية خصوصية البيانات وسرتها.

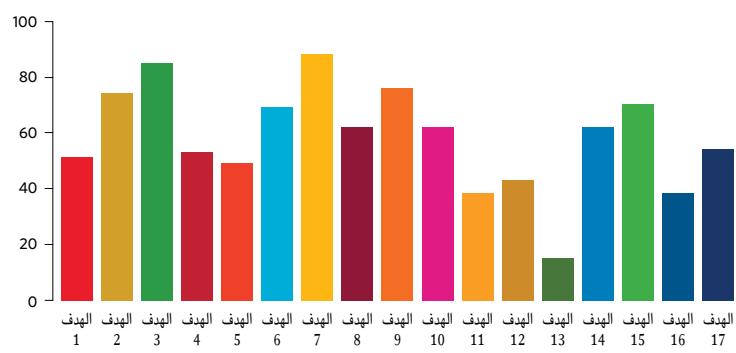
ومع استمرار تحليات الجائحة وابتعاد العالم عن المسار الصحيح للوفاء بالموعد النهائي لأهداف التنمية المستدامة في عام 2030، أصبحت البيانات العالمية الجودة والحسنة التوقيت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالفعل، هناك اعتراف على نطاق واسع بالبيانات كأصول استراتيجية لإعادة البناء بشكل أفضل ولتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وما نحتاجه الآن هو استثمارات جديدة في البنية التحتية للبيانات والمعلومات، وكذلك في القدرات البشرية، للتمكن من استباق ما تأتي به الأزمة وإطلاق استجابات مبكرة، والتنبؤ باحتياجات المستقبل، وتصميم الإجراءات العاجلة اللازمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## الاستجابة لطلب غير مسبوق على البيانات

على الرغم من التعطلات الكبيرة في العمليات الإحصائية، فقد تكيف كثير من المكاتب الإحصائية الوطنية بسرعة، واعتمدت هذه المكاتب طرائق وأدوات جديدة للتوصل إلى البيانات، ولعبت دوراً رئيسياً في استجابات الحكومات لكوفيد-19. وحتى أيلول/سبتمبر 2020، شارك 82 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية في جمع البيانات الخاصة بجائحة كوفيد-19 وتأثيراتها، وبدأ بعضها إلى طرق مبتكرة مثل الاستقصاءات عبر الإنترنت وعن طريق الهاتف، بالإضافة إلى استخدام البيانات الإدارية والبيانات المستقاة من بطاقات الائتمان والمسح الضوئي.



## نسبة البلدان أو المناطق التي تتوفر بها البيانات، حسب الهدف (نسبة مئوية)



سيدو: ”في الماضي، كان دورنا يقتصر إلى حد ما على جمع البيانات، أما الآن فإن الوزراء وغيرهم من صناع القرار يريدون أن يكون لنا مكان على الطاولة، ليس فقط مع فرق عمل كوفيد-19، ولكن فيما يتعلق بالسياسة الإنمائية ككل“.

## تعزيز التقدم في البيانات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الناس

تم إحراز تقدم كبير في توافر البيانات القابلة للمقارنة دولياً عن أهداف التنمية المستدامة. وقد ارتفع عدد المؤشرات المدرجة في قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية من 115 مؤشراً في عام 2016 إلى حوالي 160 مؤشراً في عام 2019 ثم إلى 211 مؤشراً في عام 2021.

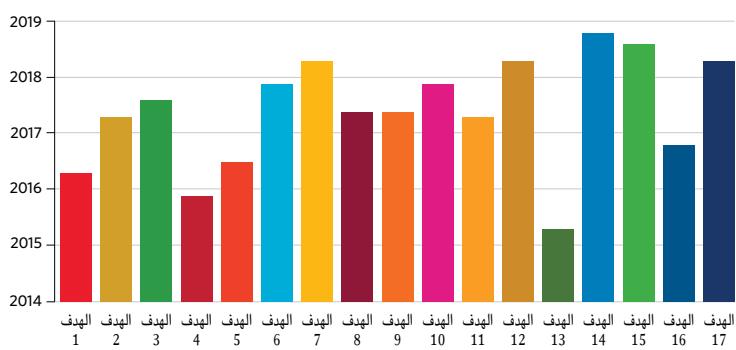
وللتقدم في توافر البيانات تأثير مباشر على حياة الناس. وقد ولدت سوغاراما باتجاه غال في يوم بارد من أيام شهر شباط/فبراير في منطقة ألاغ - إيردين في منغوليا. كانت رضيعه بصحة جيدة، وذلك بفضل القابلة التي زارت والدتها أثناء الحمل وعلمتها مسائل التغذية السليمة وطرق رعاية الأطفال في الأحوال الجوية القاسية. وقد أصبحت الخدمات الخاصة بالرعاية قبل الولادة ورعايتها حديثي الولادة ممكنة بسبب بيانات حددت المنطقة كمنطقة عالية المخاطر فيما يتعلق بوفيات الأطفال. وخلال الفترة بين عامي 1990 و 2019، انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في البلاد بشكل كبير، من 30 حالة وفاة إلى 8 وفيات لكل 1 000 ولادة حية. فالبيانات الصحيحة وحدها هي التيتمكن الحكومات من معرفة أي الأطفال أكثر تعرضاً للخطر ومن تحديد أفضل طريقة للوصول إليهم.

## تحديد فجوات البيانات

في مقابل كل قصة نجاح مثل قصة سوغاراما، هناك العديد من قصص الحرمان والظلم الأخرى — قصص تتعلق بأطفال لم يتم الوصول إليهم ب مجرد عدم توفر معلومات عنهم. ويجد نقص البيانات بشدة من قدرة البلد على الوصول إلى الأطفال وأسرهم لضمان حصولهم على الخدمات والفرص والخيارات التي يستحقونها ليعيشوا حياتهم على أكمل وجه. فما متوسطه 74 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطفل إما لا تتوفر بيانات كافية عنها أو لا تشهد تقدماً كافياً لتحقيق الغايات العالمية بحلول عام 2030.

وعلى الرغم من التحسينات، لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات في جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة، من حيث التغطية الجغرافية وحسن التوقيت ومستوى التفصيلي المطلوب. ويلزم بذل جهود مكثفة لسد تلك الفجوات. ويكشف تحليل المؤشرات في قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية أنه بالنسبة لخمسة من الأهداف السبعة عشر، فإن البيانات القابلة للمقارنة دولياً لا تتوفر إلا لدى أقل من نصف البلدان أو المناطق الـ 193. وهذا النقص في بيانات المستوى القطري مثير للقلق بشكل خاص فيما يتعلق بالهدف 13 (العمل المناخي)، حيث لا تتوفر البيانات، في المتوسط، إلا لدى بلد واحد من كل 6 بلدان. كما أن أوجه النقص في بيانات المستوى القطري كبيرة في المجالات المتعلقة بالمدن والمجتمعات المستدامة (المدارف 11)، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية (المدارف 16)، والإنتاج والاستهلاك المستدامين (المدارف 11)، والمساواة بين الجنسين (المدارف 5). بالإضافة إلى ذلك كله، أدت إجراءات الإغلاق المنفذة للحد من انتشار كوفيد-19 إلى إعاقة جهود جمع البيانات طوال جانب الأكبر من عام 2020، مما تسبب في توسيع الفجوات في قدرة البلدان على الإبلاغ عن العديد من المؤشرات.

## آخر سنة متاحة (المتوسط المرجح حسب المؤشر)، لكل هدف



البيانات الواردة في هذا الرسم البياني غير قابلة للمقارنة مع تلك الواردة في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 بسبب تغييرات في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي طريقة الحساب. فقد تم استعراض وتقييم إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل في عام 2020، مما أدى إلى إدخال 36 تغييراً رئيسياً على المؤشرات على شكل بدائل وتقنيات وإضافات وحذف.

البيانات الواردة في هذا الرسم البياني غير قابلة للمقارنة مع تلك الواردة في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 بسبب تغييرات في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفي طريقة الحساب. فقد تم استعراض وتقييم إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل في عام 2020، مما أدى إلى إدخال 36 تغييراً رئيسياً على المؤشرات على شكل بدائل وتقنيات وإضافات وحذف.

كما أن حسن توقيت البيانات طرح تحدياً أمام رصد أهداف التنمية المستدامة. من ذلك مثلاً أن أحد أحدث نقطة بيانات متاحة لمؤشرات تغير المناخ (المدارف 13) هي حوالي عام 2015. كما أن متوسط آخر سنة متاحة للبيانات المتعلقة بالفقر (المدارف 1) والتعليم (المدارف 4) هو حوالي عام 2016.

## معالجة ضعف البنية التحتية للبيانات والمعلومات

كشف كوفيد-19 المزيد من أوجه الضعف في البنية التحتية الوطنية للبيانات والمعلومات. ففي كثير من البلدان، لا يمكن لهذه البنية أن تجيب على سؤال واضح مباشر من قبيل: ”كم عدد الأشخاص الذين فقدوا حياتهم بسبب كوفيد-19؟“، وذلك بسبب عدم وجود نظام كامل وفعال للتسجيل المدني. وعلى الصعيد العالمي، كان لدى 62 في المائة فقط من البلدان نظام تسجيل الوفيات مكتملاً بنسبة 75 في المائة على الأقل في الفترة 2015-2019؛ أما النسبة المقابلة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد كانت تقلّ من 20 في المائة. وخلال الجائحة، عانى كثير من البلدان من تعطلات في جمع البيانات نتيجة أيضاً لتدابير الإغلاق. وكثيراً ما تعرضت المقابلات الاستقصائية الوجاهية إلى التوقف وعانت الخدمات الإحصائية من التقلص. وفي الأماكن التي لا تسمح فيها البنية التحتية للبيانات والمعلومات باستخدام أدوات بديلة لجمع البيانات (مثل الاستقصاءات عبر الإنترنت أو عن طريق الهاتف)، كان إنتاج البيانات أشد تأثيراً. أما البلدان التي توفّرت لديها نظم للاستقصاءات الأسرية متکاملة وجيدة الأداء

وستستخدم دائرة الإحصاءات الإدارية الوطنية في كولومبيا صور الأقمار الصناعية والاستقصاءات الأسرية لإنتاج بيانات على المستوى البلدي حول الفقر المتعدد الأبعاد. وتدخل هذه العملية، التي تدعمها مبادرة "بيانات الآن"، رؤى جديدة في عملية صنع القرار في مجال مكافحة الفقر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للوغاريشمات التعلم الآلي، عند اقتناؤها بالعلوم الاجتماعية، أن تحسن فهم تصورات الجمهور العام حول قضائيا مثل التمييز. وقد دفعت الجائحة إلى الأخذ بزيادة من الطرائق المبتكرة لجمع البيانات من قبل قياس الامتنال للتباين الاجتماعي باستخدام بيانات الهواتف المحمولة، والكشف عن أنماط انتقال العدوى باستخدام البيانات المستقاة من تطبيقات تتبع المخالطين. ومع أن ظهور الابتكارات يدعو للتشجيع، إلا أنه لا يخلو من المخاطر. ويتعين تطوير وتنفيذ حوكمة سليمة للبيانات تحمي خصوصية معلومات الأشخاص. كما ينبغي أيضاً التتحقق من التحيزات المحتملة في البيانات والوغاريشمات لضمان عدم تفاصيل اللامساواة.

### الاستفادة من قوة التعاون والشراكات

لتلبية الطلب على البيانات في ظل عدم كفاية البنية التحتية للبيانات، يعمل الشركاء على المستويين الوطني والدولي معاً بشكل وثيق. ففي تعداد السكان لعام 2019 في كينيا، اشتراك المكتب الإحصائي الوطني مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للعمل مع المجتمعات المحلية التي كانت تُترك، تارخياً، وراء الركب. ونتيجة لذلك، ولأول مرة، تم في التعداد إحصاء حامل صفات الجنسين والمصابين بالمهق والشعوب الأصلية وعديمي الجنسية. وقد مكّن هذا الحكومة من تصميم الخدمات الموجهة خصيصاً لهذه المجموعات، لكنه أظهر أيضاً لأعضائها أن لهم قيمة. وتذكر إحدى المشاركات في التعداد، وهي أم لطفل حامل لصفات الجنسين من كاجيادو إنها طلبت من مندوب التعداد أن يُريها علامة<sup>1</sup> أي حامل لصفات الجنسين، "لقد رأيت العالمة وغمرتني العواطف! إنها بداية رحلة طويلة، وهي رحلة في الاتجاه الصحيح".

وفي نيوزيلندا، تساعد بيانات تم جمعها من خلال مساهمات المواطنين، في جعل الحياة أسهل بعض الشيء بالنسبة للذوي الإعاقة.

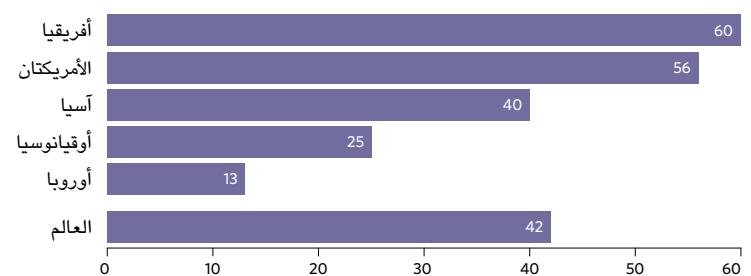
### يساعد المواطنون في الدفع بالتغيير الاجتماعي باستخدام البيانات

ظل مستوى سوء استخدام مواقف السيارات المخصصة للذوي الإعاقة في نيوزيلندا مرتفعاً على مدى السنوات العشر الماضية. ولمعالجة هذه المشكلة، تم تطوير تطبيق يمكن أن يستخدمه المواطنون للإبلاغ عن توافر مواقف سيارات ذوي الإعاقة وحالات سوء استخدامها. وقد نفذت هذه المبادرة مؤسسة CCS للعمل الخاص بالإعاقة، وهي المنظمة الأكبر في البلاد لدعم ومناصرة الأشخاص الذين يعانون من جميع أنواع الإعاقات، وذلك بالشراكة مع المؤسسة الإحصائية في نيوزيلندا ومنظمة SaferMe. وبفضل معلومات تعهيد الجموع التعاوني، التي يقدمها المواطنون عن طريق تطبيق خاص، توفر البيانات حول مدى توفر وإمكانية الوصول إلى مواقف السيارات المخصصة للذوي الإعاقة في الحدائق العامة والأماكن المفتوحة، ومن شأنها أن تساعد في تقليل سوء الاستخدام.

فقد كانت أكثر قدرة على الصمود. وفي مجموعة من الاستقصاءات الوطنية الخاصة بآثار كوفيد-19، وهي استقصاءات يجريها الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنية بالاستقصاءات الأسرية، لم يستخدم إلا 43 في المائة من حوالي 180 بلداً استقصاءً أسررياً حديثاً كإطار للعينات لأغراض المقابلات الماتفاقية؛ وتفتقن البلدان المتبقية إلى إطار للعينات قابل للاستخدام.

كما طرأت تعطلات خطيرة في عمليات مهمة، مثل تعدادات السكان، في جميع أنحاء العالم. وأظهر استقصاء للمكاتب الإحصائية الوطنية أن حوالي 42 في المائة من البلدان اضطررت إلى إرجاء التعدادات المقررة لعام 2020 أو 2021 لمدة عام واحد على الأقل. على أن البلدان الأوروبية، التي يستخدم العديد منها عادةً سجلات السكان بدلاً من التعدادات التقليدية، كانت أقل تأثراً، إذ لم يتعرض إلا 13 في المائة من تعدادات السكان في البلدان الأوروبية في مقابل 60 في المائة في أفريقيا.

**نسبة البلدان التي أرجأت إجراء تعداد للسكان كان مقرراً لعام 2020 أو 2021**



وبشكل عام، كانت البلدان التي لديها البنية التحتية اللازمة لتقنولوجيا المعلومات ومجموعات المهارات ذات الصلة أكثر قدرة على الصمود، وكانت عملياتها الإحصائية أقل تأثراً. وفي منتصف عام 2020، واجه 20 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية صعوبات في القدرة على العمل عن بعد بسبب عدم كفاية معدات تكنولوجيا المعلومات أو بنيتها التحتية. ونتيجة للجائحة، تأثرت ثلاثة بلدان من أصل كل أربعة في مجموعة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل سلبياً في إنتاجها للإحصاءات الشهرية والفصصية. وفي المقابل، لم يتأثر إنتاج الإحصاءات القصيرة الأجل إطلاقاً في ثالثي البلدان المستجيبة في مجموعة البلدان المترفة الدخل، ويعزى ذلك إلى اعتمادها الشديد على مصادر البيانات الإدارية وأنماط جمع البيانات عن بعد. ويزرع هذا التباين الحاجة إلى استثمارات ذكية لبناء البنية التحتية الضرورية ومجموعات المهارات المناسبة عبر النظم الإحصائية الوطنية لدعم العمل عن بعد والتدريب وجمع البيانات وتخزينها. ولهذه الاستثمارات أهمية حيوية إذا كان للمنظمات الإحصائية الوطنية أن تعمل في أوقات الأزمات، فضلاً عن أهميتها لتحفيز الابتكار والتتحول اللازمن للوفاء بمتطلبات البيانات أثناء التعافي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### الدفع بالابتكار عملاً على النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أدت جائحة كوفيد-19 إلى مجموعة واسعة من التعطلات في النظم الإحصائية الوطنية. على أها، في الوقت نفسه، دفعت البلدان إلى تجربة طرق جديدة للعمل. وأظهر استقصاء المكاتب الإحصائية الوطنية، على سبيل المثال، أن 58 في المائة من البلدان أجرت مقابلات هاتفية بدلاً من مقابلات وجاهية لرصد آثار كوفيد-19. وفي أيار/مايو 2021، أشار 58 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملتها الاستقصاء إلى أن الجاهزية الإجمالية لتقنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها قد تحسنت بشكل ملحوظ خلال الأشهر الستة الماضية.

كما يجري استخدام طرق مبتكرة مثل تكامل المعلومات الجغرافية المكانية وبيانات الاستقصاءات الأسرية لإنتاج المزيد من البيانات المصنفة تفصيلاً والحسنة التوثيق.

## تحسين الوصول إلى البيانات والبيانات الوصفية

للتتمكن من دعم الاستجابة السريعة والفعالة وقت الأزمات، لا بد أن تكون البيانات الشاملة والمتكاملة متاحة بسهولة ويسهل العثور عليها ويمكن مشاركتها على نطاق واسع، حسب الاقتضاء. خلال الجائحة، قام كثير من البلدان بإتاحة لوحات المعلومات للجمهور وتزويدها بتحديثات يومية لرصد انتشار المرض. كما أتاح بعض البلدان إمكانية أكبر للوصول إلى بيانات المرافق، من قبل موقع الخدمات الأساسية، بما في ذلك محلات السوبر ماركت والصيدليات ومحطات الوقود، كما هو الحال في المكسيك.

واعتمدت بلدان كثيرة منصات للبيانات الوطنية المفتوحة لأهداف التنمية المستدامة، مما مكّنها من تلبية احتياجات مجموعة واسعة من المستخدمين بشكل أفضل. وكانت اللجنة الإحصائية الوطنية لقيرغيزستان من الرواد في هذا المجال، إذ أن منصة أهداف التنمية المستدامة لديها تستخدم بوابة أهداف التنمية المستدامة المفتوحة، وهي منصة بيانات مفتوحة المصدر طورها جزئياً مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة وتم تنفيذها بدعم من مشروع رصد أهداف التنمية المستدامة المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة المملكة المتحدة (مشروع UNSD-FCDO).

## فتح بيانات أهداف التنمية المستدامة أمام جميع المستخدمين في قيرغيزستان

تم تطوير منصة أهداف التنمية المستدامة في قيرغيزستان والمخرجات الأخرى ذات الصلة استجابة لطلبات من المستخدمين. وتقول نزيراً كيريماليفا، رئيسة دائرة التنمية المستدامة والإحصاءات البيئية في المكتب الإحصائي الوطني إنه "يتعين أن يكون المستخدمون قادرين على تنزيل البيانات والعمل عليها وتحليلها بأنفسهم أثناء قيامنا بجمع تعليقاتهم، مما يمكنهم وبالتالي من تكييف عملنا مع احتياجاتهم". وتضيف كيريماليفا قائلة: "إننا نضع أنفسنا في خدمة مستخدم الإحصاءات عندما يطلب منا معلومات، سواء كان ذلك المستخدم طالباً أو صحفيأً أو صانع سياسة. فنحن لا نقول 'لا' أبداً، بل نستمع إلى احتياجات مستخدمنا!"

وتتوفر المنصة معلومات عن التقدم الحرج نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة و حول توافر البيانات والتقارير الوطنية عن أهداف التنمية المستدامة. وهي موجهة للجمهور عموماً وتستخدم لغة ورسوماً بيانية سهلة الفهم، كما تخدم خبراء البيانات من خلال تنزيل البيانات بقوالب مفتوحة.

The screenshot shows the homepage of the Kyrgyzstan data for Sustainable Development Goal indicators. At the top, there's a navigation bar with links for Reporting Status, News, Publications, About, FAQ, English, and a search bar. Below the navigation is a banner with the text 'Kyrgyzstan data for Sustainable Development Goal indicators'. Underneath the banner is a section titled 'Click on each goal, or search, for Kyrgyzstan statistics for Sustainable Development Goal global indicators.' This section features a grid of 17 icons, each representing one of the Sustainable Development Goals (SDGs). The icons are arranged in three rows: Row 1 (Goals 1-6), Row 2 (Goals 7-12), and Row 3 (Goals 13-17). Each icon contains a number and a small illustration related to the goal. At the bottom right of the grid, there's a logo for 'SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS IN THE KYRGYZ REPUBLIC'.

وعلى المستوى الدولي، عملت مجموعة استشارية فنية من علماء الأوبئة والإحصائيين الحيويين والمحترفين بالديموغرافيا والإحصائيين الوطنيين بلا كلل لمساعدة منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء في الحصول على تقديرات دقيقة للوفيات التي يمكن عزوها إلى الجائحة. وقد نظمت المجموعة بصورة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

## بناء القدرات الإحصائية بصورة أكثر فعالية واستدامة

دفعت تحديات كوفيد-19 العديد من الوكالات الإحصائية، على المستوىين الدولي والوطني، إلى إعادة التفكير في برامجها التدريبية. وأجري عبر الإنترنت ما لا يقل عن 75 في المائة من جميع أنشطة تعمية القدرات الإحصائية في عام 2020، مقارنة بحوالي 5 في المائة فقط في عام 2019، وفقاً للتقديم العالمي للأحداث الإحصائية الذي تعدد شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والذي يتضمن معلومات من الوكالات الدولية الرئيسية.

ومن المرجح أن يستمر التدريب عن بعد نظراً لفعاليته، حتى لو اقتربت مبادرات للتدریب الوجاهي. وهناك سؤال مستمر حول الاستراتيجيات الأخرى التي يمكن أن تجعل بناء القدرات الإحصائية أكثر فعالية واستدامة. وقد أظهرت دراسة لبرامج التدريب الإحصائي الوطنية في 15 بلداً، أجريت بقيادة الشبكة العالمية لمعاهد التدريب الإحصائي، أن العديد من البلدان كانت سباقاً في تحديد الاحتياجات التدريبية وتوفير فرص التدريب لموظفيها. ومن بين الدروس المستفادة يبرز ما يلي: يتمثل أحد العناصر الأساسية لبناء القدرات بصورة فعالة في تحديد الأولويات حسب الاحتياجات الداخلية، بدلاً من الأولويات التي يروج لها الشركاء الخارجيون. وتشمل الحالات التي يرتفع الطلب عليها ولكن غالباً ما تتجاهلها التدريبات الإحصائية التقليدية تنسيق النظام الإحصائي الوطني ومشاركة المستخدمين والإدارة والتمويل.

وعكن للشركاء الدوليين أيضاً المساعدة في سد الفجوات من خلال تيسير الحصول على المواد التدريبية. ومن الأمثلة على ذلك بوابة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة: تعلم الإحصاءات، التي تنسقها الشبكة العالمية لمعاهد التدريب الإحصائي، وتوفير منصات ترعى تبادل الخبرات بين البلدان.

## طرق بناء القدرة الإحصائية الوطنية

تعمل مكاتب إحصائية كثيرة بشكل استباقي لضمان تلبية الاحتياجات التدريبية لموظفيها. والأمثلة التالية مأخوذة من تقرير أصدرته الشبكة العالمية لمعاهد التدريب الإحصائي بعنوان برامجه التدريب الإحصائي المستدام في المكاتب الإحصائية الوطنية:

حدّدت أيرلندا 13 مهارة أساسية، ورتبتها على أساس 5 مستويات من المعرفة لكل مهارة، وربطتها بالوصف الوظيفي للعاملين. ويجرى تقييم للفجوات كل عام، وتنضم برامجه التدريب على أساس مستوى الاحتياجات. وروج المغرب لاستخدام دورات التعلم الإلكتروني المتاحة. وتم تحديد ما مجموعه 65 دورة يوفرها مقدمو خدمات متوزعون، ويدفع تكلفتها لجميع الموظفين في المكتب الإحصائي الوطني. ولهذا النهج قيمة خاصة أثناء الجائحة. وطورت ميانمار منهجاً للتدریب على أساس تقييم للفجوات، وشجعت شركاء التنمية على تقديم دورات تدريبية تتماشى مع الاحتياجات الداخلية.

## القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

القضاء على  
الفقر 1



من المتوقع  
أن يصل  
**معدل الفقر العالمي**

إلى ٠.٧٪ في عام ٢٠٣٠



أي أن العالم لن يحقق الغاية  
المتمثلة في القضاء على الفقر

اعتباراً من نيسان/أبريل 2021  
أبلغ ١١٨ بلداً عن الأخذ

باستراتيجيات وطنية و/أو محلية

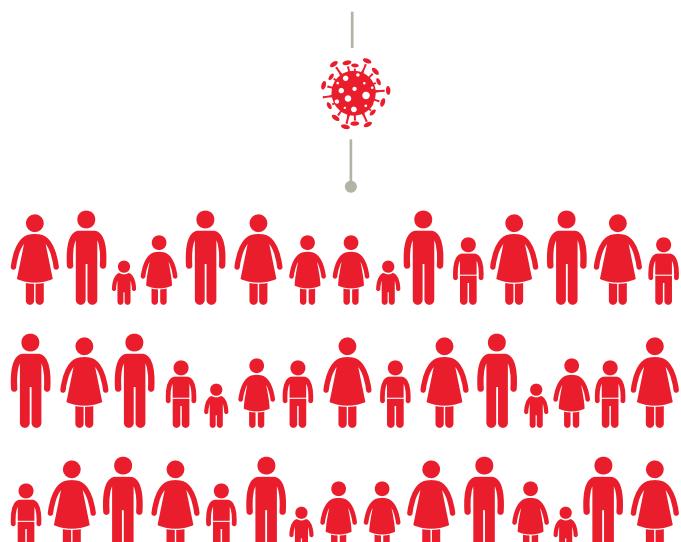
للحد من  
مخاطر الكوارث

مقارنة بـ ٤٥ بلداً في عام 2015



أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى  
**أول ارتفاع في مستوى الفقر المدقع**  
منذ جيل كامل

دفع بـ ١٢٤-١١٩ مليون شخص إضافي  
إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020



اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم  
١٦٠٠ إجراء قصير الأجل في مجال الحماية الاجتماعية  
في سياق مواجهة كوفيد-١٩

لكن ٤ بلايين شخص لا يزالون غير مشمولين بالحماية الاجتماعية





## القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

### ستؤدي الجائحة إلى تفاقم سوء التغذية بين الأطفال

**٪ 22** (149,2 مليوناً)

من الأطفال دون سن الخامسة  
يعانون من التقرّم



**٪ 6,7** (45,4 مليوناً)

من الأطفال دون سن الخامسة  
يعانون من الهازل



**٪ 5,7** (38,9 مليوناً)

من الأطفال دون سن الخامسة  
يعانون من زيادة الوزن<sup>(\*) 2020</sup>



\* تقدّيرات عام 2020 لا تعكس تأثير الجائحة.

يعاني ما يقرب من  
ثلث النساء  
في سن الإنجاب  
من فقر الدم  
على مستوى العالم  
ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص التغذية



### تؤدي الجائحة العالمية إلى تفاقم

## الجوع في العالم

في جميع أنحاء العالم من المحتمل أن يكون  
أكثر من 161-70 مليون شخص

قد عانوا من الجوع  
نتيجة للجائحة في عام 2020



عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم

811-720  
مليوناً

2020

650  
مليوناً

2019

607  
ملايين

2014

**2,37 بليون شخص يعيشون دون أي طعام**  
أو هم غير قادرين على تناول نظام غذائي صحي متوازن  
على أساس منتظم<sup>(2020)</sup>



## ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

يمكن لما أحرز من تقدم  
خلال عقد من الزمن

في مجالات

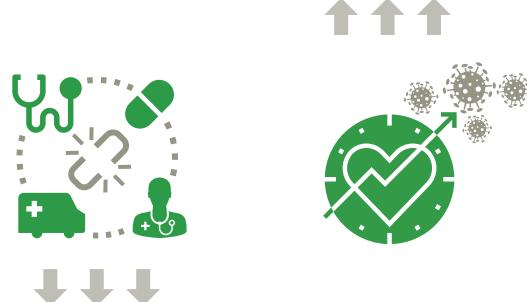


أن يكون قد توقف أو انعكس مساره  
بسبب كوفيد-19

### أوقفت الجائحة

ما أحرز من تقدم في مجال الصحة أو عكست مساره

وخفضت متوسط العمر المتوقع



90٪ من البلدان لا تزال تبلغ عن تعطل واحد أو أكثر  
في الخدمات الصحية الأساسية

### نقص البيانات

يعيق فهم التأثير الحقيقى لكورونا



البلدان التي لديها نظام لتسجيل الوفيات

مكتمل بنسبة 75٪ على الأقل

العالم

٪ 62

٪ 20> أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

(2019-2015)

**يحمل العاملون في مجال الصحة**  
- خاصة وأنهم غير متوفرين بأعداد كافية في كثير من المناطق -

بما لا طاقة لهم به  
بسبب الجائحة

**العاملون في التمريض والقبالة**

150                    10  
لكل 10 000 شخص      لكل 10 000 شخص  
في أمريكا الشمالية      في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى  
(2019-2013)

**لا غنى عن**  
**زيادة الاستثمار في**  
**التغطية الصحية الشاملة**





# ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع



زادت نسبة المشاركة في التعليم قبل الابتدائي المنظم من 65٪ في عام 2010 إلى 73٪ في عام 2019

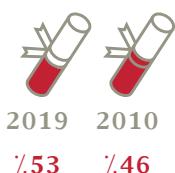
أما الآن فإن الكثير من صغار الأطفال باتوا يعتمدون بشكل كامل على مقدمي الرعاية في المنزل

من المرجح أن يتراجع معدل التقدم في إتمام الدراسة



## معدل إتمام الدراسة

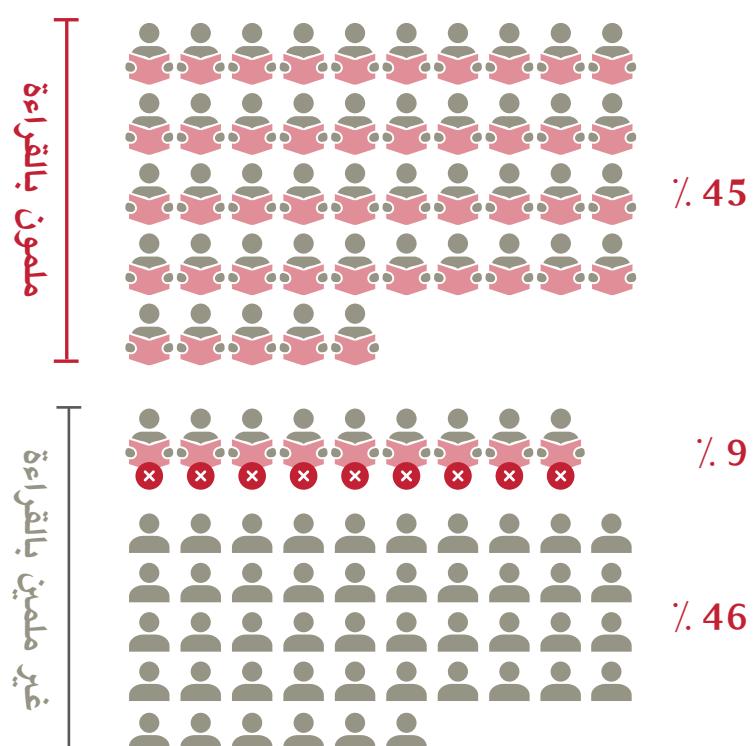
المرحلة الثانوية      المرحلة الابتدائية



العالم

## شطبت جائحة كوفيد-19 ما تحقق خلال 20 عاماً من مكاسب في مجال التعليم

في عام 2020، انخفض مستوى الإللام بالقراءة إلى ما دون الحد الأدنى لدى أكثر من 101 مليون طفل (٪.9) في المراحل الدراسية من 1 إلى 8



يفتقر كثير من البلدان إلى البنية التحتية الأساسية للمدارس للتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل

(2019-2016)

نسبة المدارس التي لديها بنية تحتية أساسية في أقل البلدان نمواً

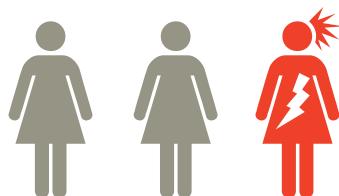




## تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

### لا يزال العنف ضد المرأة

مستمرا على مستويات عالية بشكل غير مقبول وقد اشتد بسبب الجائحة



**هناك امرأة واحدة من كل 3 نساء (736 مليوناً)**  
تعرضت للعنف الجسدي و/أو الجنسي  
**مرة واحدة على الأقل** في حياتها منذ سن الـ 15  
(2000-2018)

ما يصل إلى **10 ملايين فتاة**

سيتعرضن

#### لخطر زواج الأطفال

نتيجة ل Kovifid-19  
على مدار العقد المسبق



بالإضافة إلى توقعات ما قبل الجائحة  
التي تشير إلى أن **100 مليون فتاة**  
سيصبحن عرائس أطفال

### تضييف الجائحة إلى عبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر،

وهي تدفع بالنساء إلى الخروج من القوى العاملة

تقضي النساء بالفعل حوالي **2,5 ضعف** عدد الساعات التي يقضيها الرجال في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر

### تعد مشاركة المرأة في صنع القرار

على قدم المساواة أمراً بالغ الأهمية  
لمواجهة كوفيد-19 والتعافي منه،  
لكن التكافؤ بين الجنسين لا يزال بعيد المنال



#### تمثيل المرأة

في البلديات  
الوطنية

**%25,6**

في الحكومات  
المحلية

**%36,3**

في المناصب  
الإدارية  
(2021)

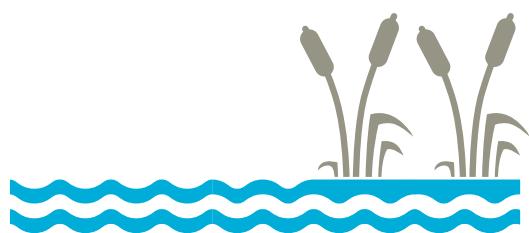
**%28,2**





## ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

٢,٣  
بليون شخص  
يعيشون  
في بلدان تعاني من  
الإجهاد المائي (2018)



بين عامي 1970 و 2015، تقلصت  
الأراضي الرطبة الطبيعية  
بنسبة 35٪

أي ثلاثة أضعاف معدل فقدان الغابات

لا يزال بلايين الناس يفتقرن إلى  
إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة  
والصرف الصحي والنظافة الصحية

في عام 2020



يفتقرون إلى مياه  
الشرب المُدارَة  
بأمان

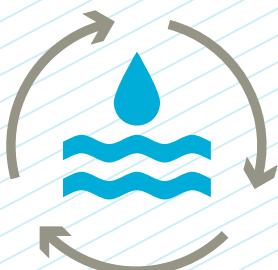
يفتقرون إلى  
الصرف الصحي  
المدار بأمان

يفتقرون إلى  
النظافة الصحية  
الأساسية

تأمين وصول الجميع لتلك المرافق أمرٌ أساسى  
للتعافي من كوفيد-19

هناك 129 بلداً ليست على المسار الصحيح  
لإدارة موارد المياه على نحو مستدام بحلول عام 2030

فمعدل التقدم الحالي يحتاج إلى المضاعفة





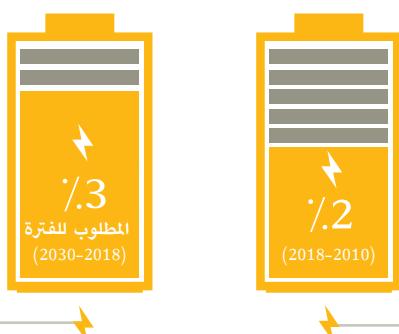
## ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة المستدامة

**يفتقرن إلى الكهرباء**

**ويعيش 3 من أصل كل 4 منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2019)**

### يتطلب تسريع معدل تحسين كفاءة الطاقة

المعدل السنوي لتحسين الكفاءة



**يستخدم ثلث سكان العالم أنظمة طهي خطيرة وغير فعالة (2019)**



**هناك حاجة إلى إجراءات متسرعة بشأن الطاقة المتجددـة الحديـثـة - خاصة في قطاعي التدفئة والنـقل**

حصة الطاقة المتجددـة الحديـثـة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (2018)

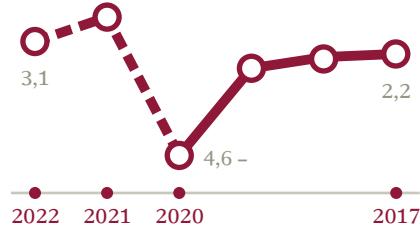




## تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

### الانتعاش الاقتصادي جار

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (2022-2017)



ولكن من المتوقع ألا يعود النمو الاقتصادي في كثير من البلدان إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في عام 2022 أو 2023

### انخفاض عدد السياح القادمين الدوليين

من 1,5 بليون في عام 2019  
إلى 381 مليون في عام 2020

من غير المتوقع أن  
تعود السياحة الدولية إلى  
مستويات عام 2019  
إلا بعد فترة يمكن  
أن تصل إلى 4 سنوات



### أدت الجائحة

إلى فقدان ما يعادل

## 255 مليون وظيفة بدوام كامل

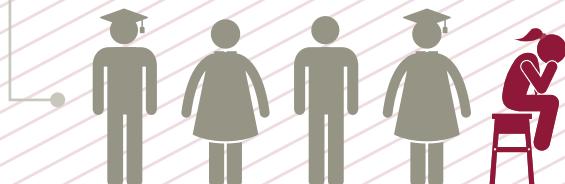


أي حوالي أربعة أضعاف عدد الوظائف التي فقدت  
خلال الأزمة المالية العالمية (2009-2007)

1,6 بليون |  
الذين يفتقرن إلى شبكة أمان اجتماعي،  
من العاملين |  
ضرروا بشكل كبير  
من الجائحة |  
غير الرسمي



ستؤدي الجائحة إلى زيادة في عدد الشباب  
غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب



معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم  
أو العمالة أو التدريب (2019)





## إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

### صناعة المنتجات التقنية

#### المتوسطة والعالية

عززت الانتعاش  
الاقتصادي في  
أواخر عام 2020



بلغت نسبة النمو 4 %  
بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2019  
(الربع الأخير من عام 2020)

### يساعد تعزيز ربط المناطق الريفية بالطرق في الحد من الفقر



يفتقر ما يقرب من 300 مليون شخص  
من أصل 520 مليون من سكان الريف  
إلى إمكانية الوصول إلى الطرق الجيدة  
في 25 بلداً (2018-2019)

## عرض الإنتاج الصناعي ال العالمي لهبوط كبير



### نتيجة لأزمة كوفيد-19



## كان عام 2020 كارثياً

### بالنسبة للطلب على السفر الجوي



انخفض عدد المسافرين جواً من 4,5 بلايين في عام 2019 إلى 1,8 بلايين في عام 2020،  
أي بنسبة 60 %.

## تعد زيادة الاستثمار في البحث والتطوير ضرورية للتمكن من إيجاد حلول للأزمات من قبيل كوفيد-19

2,2 تريليون دولار  
حجم الاستثمارات العالمية في  
البحث والتطوير (2018)



هناك 235 باحثًا  
لكل مليون  
من السكان (2018)



## الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها



**زادت نسبة اللاجئين من  
سكان العالم بأكثـر من  
الضعف منذ عام 2010**

مقابل كل 100 000 شخص،  
**هـنـاك 311 لاجـئاً** (2020)

بلغت تكاليف التحويلات  
أدنـى مستوياتها على الإطلاق عند 6,5٪ (2020)

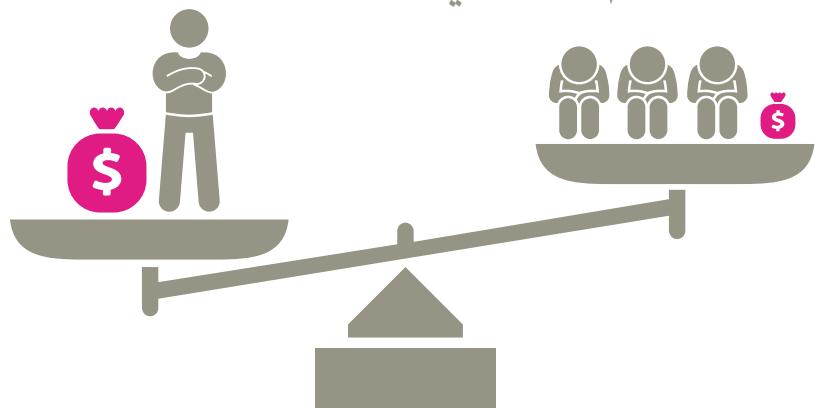


هـنـاك حاجة إلى مزيد من التقدـم  
لـلـوـصـول إـلـى الغـاـيـة المـتـمـثـلـة في 3٪

من المرجـح أن تؤـدي

### الجائحة

إـلـى عـكـس مـسـار التـقـدـم المـحرـز في مـجـال الحـد  
مـن عـدـم المـساـواـة في الدـخـل مـنـذ الـازـمـة الـماـلـية



تشير التـقـدـيرـات إـلـى أـن

كوفـيدـ19ـ

سيـزـيـد مـتوـسـط جـيـني للـأـسـواق النـاشـئـة وـالـبـلـادـن النـاميـة  
بنـسـبة 6٪



يـقـيـس مؤـشـر جـيـني انـعدـام المـساـواـة في الدـخـل، وـهـو يـتـراـوـح بـيـن الصـفـر وـ100ـ،  
حيـث يـشـير الصـفـر إـلـى أـن الدـخـل يـقـسـم بـالـتـسـاوـي بـيـن جـمـيع الأـشـخـاصـ، فـي حـينـ  
أـن 100ـ تـشـير إـلـى أـن شـخـصـاً وـاحـدـاً يـحـصـل عـلـى الدـخـل كـلـهـ.

في عام 2020، تم تسجيل 186 حالة وفاة وارتفاعـ  
عـلـى طـرـق الـهـجـرة في جـمـيع أـنـحـاء الـعـالـم





# جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة

.16%

**متوسط الحصة العالمية من المساحات المخصصة للشوارع والأماكن العامة المفتوحة في المناطق الحضرية (2020)**



- وهو أقل من الغاية المتمثلة في 30 % للشارع و 10-15 % للأماكن العامة المفتوحة

**وضع 156 بلداً**

**سياسات حضرية وطنية**



- لكن نصفها فقط في مرحلة التنفيذ

## أدت الجائحة

**إلى تفاقم مهنة سكان الأحياء الفقيرة**



**غالبية سكان الأحياء الفقيرة**

- **الذين يزيد عددهم على بليون نسمة.**

**يعيشون في ثلات مناطق (2018)**



**لا يتمتع بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام**

**إلا نصف سكان المناطق الحضرية في العالم (2019)**

..... 500 متر ..... 1 000 متر ..... 1 000 متر ..... 500 متر .....

تعني "إمكانية الوصول المريح" الإقامة على مسافة

500 متر سيراً على الأقدام من محطة للحافلات/نظام نقل منخفض السعة و 1 000 متر من محطة سكة حديد أو محطة عبارات



## ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتجاج مستدامة

**النفايات الإلكترونية**  
تستمر في الانتشار ولا يجري  
التخلص منها بطريقة مسؤولة



على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال إعانت دعم الوقود الأحفوري تهدد تحقيق اتفاق باريس وخطة عام 2030



ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (من 83 بلداً والاتحاد الأوروبي)

**زادت "البصمة المادية" العالمية**

بنسبة 70% بين عامي 2000 و 2017



ويتم رمي 5 تريليونات من الأكياس البلاستيكية التي لا يتكرر استخدامها كل عام يتم شراء مليون قارورة بلاستيكية للشرب كل دقيقة

**لا تزال البلدان النامية**  
تمتلك إمكانات هائلة غير مستغلة  
في مجال الطاقة المتجددة

قدرة الكهرباء المتجددة الجديدة



219 واط للفرد في البلدان النامية أو ما يعادل أربعة أضعاف القرفة البالغة



880 واط للفرد في البلدان المتقدمة

بحلول عام 2020 تم الإبلاغ عما مجموعه 700 سياسة ونشاط للتنفيذ

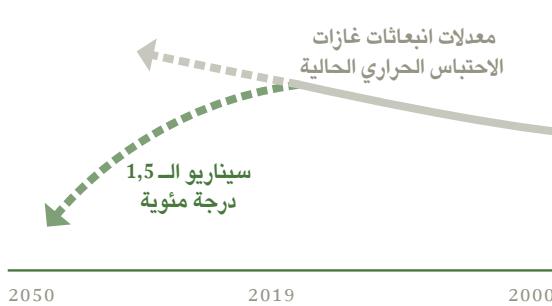


# اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وأثاره

العمل المنافي 13



ارتفاع  
انبعاثات غازات الاحتباس الحراري  
يتطلب تحويل الاقتصادات  
نحو الحياد الكربوني



تستمر أزمة المناخ  
بلا هوادة  
إلى حد كبير



يزيد متوسط درجة الحرارة العالمية  
عام 2020 بـ 1,2 درجة مئوية على خط الأساس  
لفترة ما قبل الصناعة

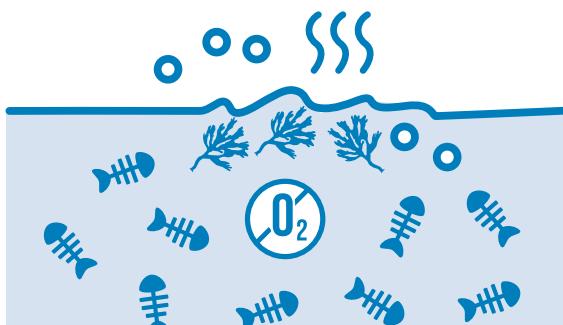
وهو مستوى بعيد كل البعد عن المسار  
الصحيح لتلبية غاية اتفاق باريس البالغة  
1,5 درجة مئوية أو أقل

يقوم 125 بلداً من أصل 154 بلداً ناماً  
بصياغة وتنفيذ خطط وطنية  
للتكييف مع المناخ

- تشمل المجالات ذات الأولوية القصوى ما يلي
- الأمن الغذائي وإنتاج الأغذية
  - النظم البيئية البرية والرطبة
  - موارد المياه العذبة
  - القطاعات والخدمات الصحية
  - الاقتصادية الرئيسية للإنسان

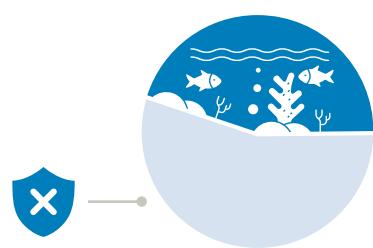
## الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

**عدد المناطق الميتة**  
في العالم آخذ في الارتفاع بمعدل ينذر بالخطر  
من 400 في 2008 إلى 700 في 2019

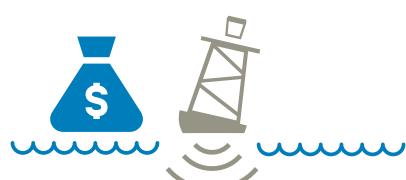


“المناطق الميتة” هي مناطق مائية تفتقر إلى الأكسجين الكافي لدعم الحياة البحرية

**أكثر من نصف**  
**مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية**  
**في العالم غير محمية**

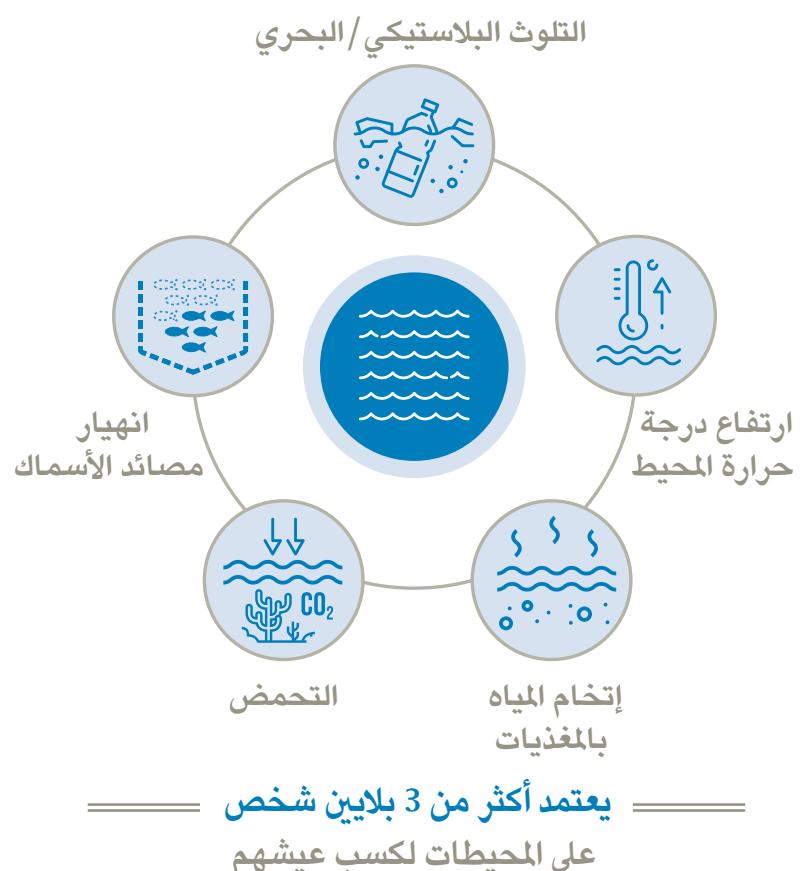


**يتم تخصيص 1,2 % فقط**  
**في المتوسط من ميزانيات البحوث الوطنية**  
**لعلوم المحيطات**

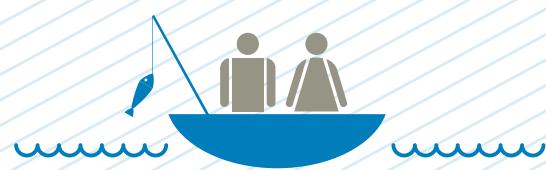


## تعرض استدامة محيطاتنا

### لتهديد شديد



اعتمد حوالي نصف البلدان في جميع أنحاء العالم مبادرات موجهة خصيصاً  
لدعم صغار الصيادين





## حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

**توقف التقدم في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية على مدى السنوات الخمس الماضية**

النسبة المئوية المتوسطة العالمية لكل منطقة تنوع بيولوجي رئيسيّة تغطيها المناطق محمية (2021)



اعتمدت جميع البلدان تقريرًا تشريعات لمنع الأنواع الغريبة الغازية أو مكافحتها



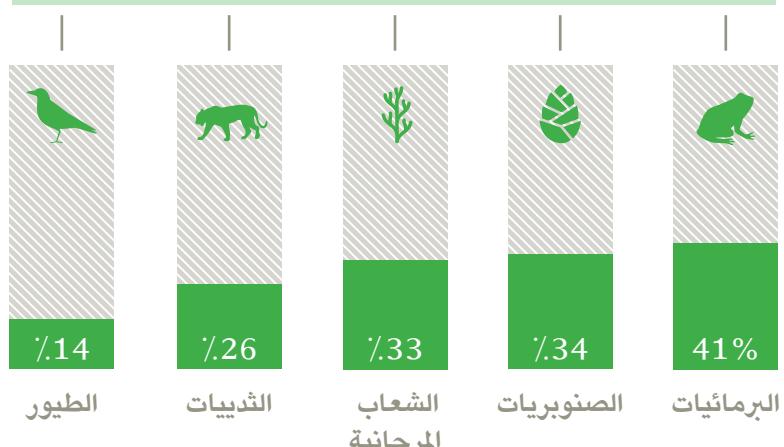
تؤثر الأنواع الغريبة الغازية سلباً على التنوع البيولوجي المحلي وتتكلف الاقتصاد العالمي بلايين الدولارات سنوياً

## أكثر من ربع الأنواع

التي تم تقييمها في إطار القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة

### مهددة بالانقراض

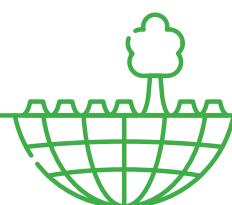
#### نسبة الأنواع المهددة بالانقراض



تعقب القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بيانات تشمل أكثر من 134 400 نوع من الثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والصنوبريات. ويُعتبر أكثر من 37 400 منها مهدداً بالانقراض.

## تم إحراز تقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات

لكن العالم فقد 100 مليون هكتار من مساحة الغابات في عقدين (2020-2000)



التشجيع على إقامة مجتمعات مسلمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات



في عام 2020،  
تم الإبلاغ عن مقتل  
331 من المدافعين  
عن حقوق الإنسان  
في 32 بلداً  
زيادة بنسبة 18%  
عن عام 2019

82 بلداً فقط لديها  
مؤسسات وطنية  
مستقلة لحقوق الإنسان  
تمثل للمعايير  
الدولية (2020)



## تكثّف الجائحة مخاطر استغلال الأطفال — بما في ذلك — الاتجار بالأطفال وعمالتهم



هناك طفل واحد  
بين كل ثلاثة من  
ضحايا الاتجار (2018)



ارتفعت عمالة الأطفال  
إلى 160 مليون (2020)

ما يمثل أول زيادة في عقود من الزمن

### احتمال الرشوة أعلى بخمسة أضعاف على الأقل



البلدان المرتفعة الدخل	البلدان المنخفضة الدخل
احتمالها من	٪ 37,6
في البلدان المرتفعة الدخل	٪ 7,2

# تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة



**في تحدٍ للتوقعات،  
بلغت تدفقات التحويلات  
إلى البلدان المنخفضة الدخل  
والمتوسطة الدخل  
540 بليون دولار في عام 2020**

أي أقل بنسبة  
1,6 % فقط  
من مستوى  
عام 2019



ما يقرب من نصف سكان العالم  
- 3,7 بلايين من الناس -

لا يزالون غير قادرين  
على دخول الإنترن特



على الرغم  
من الحاجة الماسة إلى الاتصال  
أثناء الجائحة



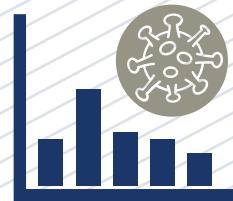
وصل صافي  
تدفقات المساعدة  
الإنمائية الرسمية  
إلى مستوى  
قياسي بلغ  
**161**  
بليون دولار  
في عام 2020



انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر  
بنسبة تصل إلى 40 %



**63 % من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى  
بحاجة إلى تمويل إضافي للبيانات والإحصاءات  
لمواجهة التحديات التي تطرحها الجائحة**



# عدم ترك أي أحد خلف الركب

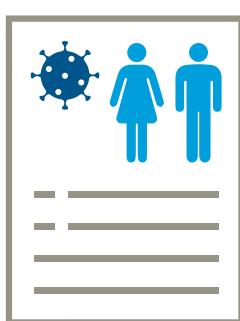
- يؤثر الانخفاض الحاد -  
في السياحة الدولية



بشكل غير مناسب  
على الدول الجزرية  
الصغيرة النامية

من الضروري

أن تكون البيانات مصنفة تفصيلياً  
للتمكن من تتبع كوفيد-19



في أفريقيا،  
كانت المعلومات المتعلقة بالجنس والعمر  
مفقرة من جميع تقارير الإصابات بكورونا-19 تقريباً  
(كانون الثاني/يناير 2020 – نيسان/أبريل 2021)

## تؤدي الجائحة إلى تضخيم أوجه التفاوت في مجال الصحة



كبار السن (65 سنة فأكثر)



ولكن 80٪ من  
الوفيات



14٪ من  
الحالات  
المؤكدة



### توزيع اللقاحات

(حتى 17 حزيران/يونيه 2021)

أوروبا وأمريكا  
الشمالية: 68 لكل  
100 شخص

أفريقيا جنوب  
الصحراء الكبرى:  
أقل من 2 لكل  
100 شخص

من بين ذوي الإعاقة، يتعرض

— واحد من كل ثلاثة —

للتمييز شخصياً



وهذا المعدل أعلى بين النساء

# القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان



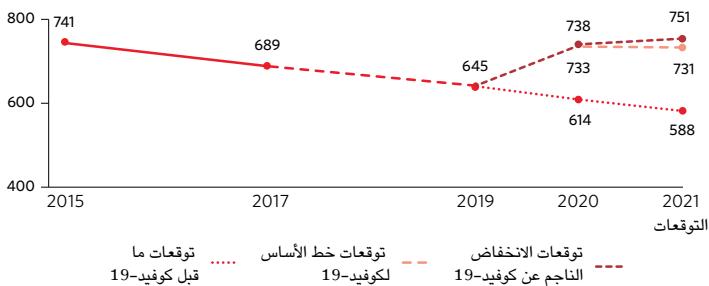
تعيش عائلة أليمانا في المنطقة الوسطى من بوركينا فاسو. ويعمل الوالدان 103 ساعات في الأسبوع للتمكن من تغطية ثمن الطعام. ويفتقرون من تلهم المكون من غرفة واحدة إلى الكهرباء ولا يوجد فيه مرحاض، وتقتضي الأسرة 3,5 ساعات في جمع المياه كل أسبوع. وهي تستخدم الفحم والخطب كوقود لموقدتهم.

أدت آثار جائحة فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) إلى الرجوع عن كثير مما أحرز من تقدم في مجال الحد من الفقر، فقد ارتفع المعدل العالمي للفرد المدقع في عام 2020 لأول مرة منذ الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات. وحتى قبل الجائحة، لم يكن العالم يسير على المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030، وهو هدف سيظل بعيد المنال ما لم تُتخذ تدابير كبيرة على الفور. لقد أظهرت الأزمة بوضوح أكثر من أي وقت مضى أهمية التأهب للكوارث وتحقيق أنظمة قوية للحماية الاجتماعية. وفي حين أن عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث قد ارتفع بشكل كبير وأنه تم اتخاذ العديد من تدابير الحماية الاجتماعية المؤقتة على سبيل مواجهة الجائحة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد على كل الجهات لضمان حماية الفئات الأكثر ضعفاً.

## أدت جائحة كوفيد-19 إلى أول ارتفاع في مستوى الفقر المدقع منذ جيل كامل

التوقعات الحالية، يتوقع أن يصل معدل الفقر العالمي إلى 7 في المائة (حوالي 600 مليون شخص) في عام 2030، مما يعني القصور عن تحقيق الغاية المستهدفة للقضاء على الفقر.

عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار أمريكي في اليوم، 2015-2017، والتنبؤ الآني للفترة 2018-2020 وتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 وما بعدها (بالملايين)

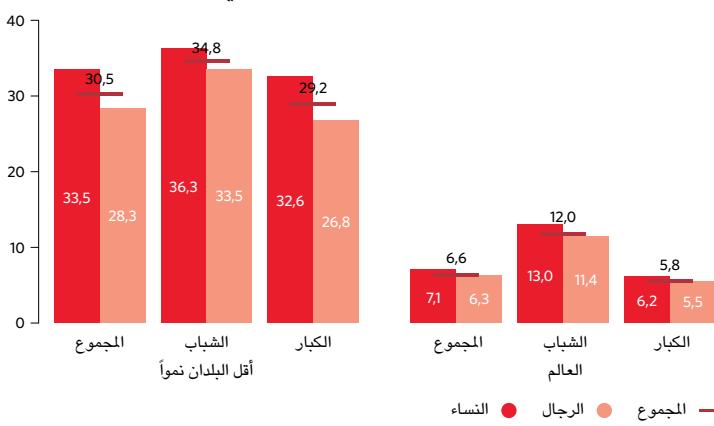


قبل جائحة كوفيد-19، انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع من 10,1 في المائة في عام 2015 إلى 9,3 في المائة في عام 2017. وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم انخفض من 741 مليون شخص إلى 689 مليون شخص. غير أن معدل الانخفاض تباطأ بين عامي 2015 و 2017 ليصبح أقل من نصف نقطة مئوية سنويًا مقارنة بنقطة مئوية واحدة سنويًا بين عامي 1990 و 2015.

وأدّت الجائحة إلى تفاقم التهديدات التي تواجه التقدّم بسبب التزايدات وتغيير المناخ. وتشير التقديرات إلى أنّ عام 2020 شهد زيادة تتراوح بين 119 مليوناً و 124 مليوناً من الفقراء في العالم، 60 في المائة منهم في جنوب آسيا. وتدلّ التنبؤات الآنية إلى حدوث أول ارتفاع في معدل الفقر المدقع منذ عام 1998، من 8,4 في المائة في عام 2019 إلى 9,5 في المائة في عام 2020، مما شطب ما أحرز من تقدّم منذ عام 2016. ولن تكون آثار الجائحة قصيرة الأجل. فاستناداً إلى

## يؤثر فقر العمال بشكل غير مناسب على النساء والشباب، ومن المرجح أن تؤدي الجائحة إلى تضخيم هذه التفاوتات

نسبة السكان العاملين الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم، 2019 (نسبة مئوية)

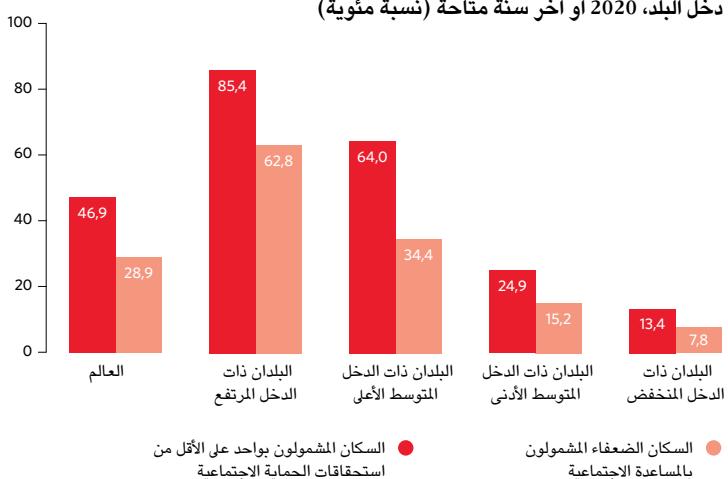


انخفاض نسبة العاملين في العالم الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف من عام 2010 إلى عام 2019 - من 14 في المائة إلى 6,6 في المائة. غير أن عمليات الإغلاق وتداير الصحة العامة ذات الصلة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19 أثرت بشدة على الاقتصاد غير الرسمي حيث يعمل الغالبية العظمى من العمال الفقراء. ويهدّد ما يتصل بذلك من خسائر في الدخل بالرجوع عن التقدّم العالمي في مجال الحد من فقر العمال.

وفي حين أن الفجوة بين الجنسين في فقر العمال على الصعيد العالمي قد ضاقت على مر السنين، فإنها لا تزال كبيرة في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. ففي هذه البلدان، كان ثلث النساء العاملات (33,5 في المائة) يعيشن في فقر في عام 2019، مقارنة بـ 28,3 في المائة من الرجال العاملين. وفي جميع أنحاء العالم، يرجح تكون نسبة العمال الشباب الذين يعيشون في فقر أكبر من نسبة العمال الكبار بمعدل الضعفين، مما يعكس انخفاض دخل الشباب وأخراطهم في وظائف منخفضة الجودة. ونظرًا لأنّ أزمة كوفيد-19 أثرت بشكل غير مناسب على سبل عيش النساء والشباب، فإنّ من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم هذه التفاوتات التي طال أجلها.

## وَضَعَتُ الْحُكُومَاتُ تَدابِيرًا جَدِيدَةً لِلْحَمَاءِ اجْتِمَاعِيَّة، بِيدٍ أَنْ مَعْظُمُهَا لَيْسُ إِلَّا تَدابِيرًا مُؤْقَةً

نسبة مجموع السكان المشمولين فعلياً بواحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، ونسبة الأشخاص الضعفاء المشمولين بالمساعدة الاجتماعية، حسب مستوى دخل البلد، 2020 أو آخر سنة متاحة (نسبة مئوية)

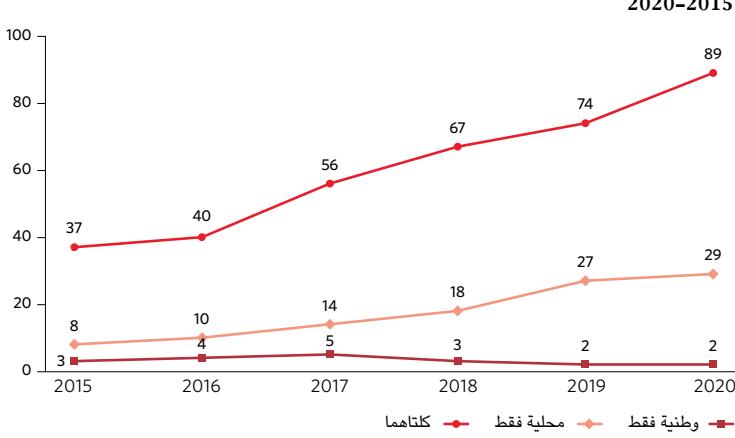


لتدارير الحماية الاجتماعية أهمية أساسية لمنع الفقر والحد منه عبر دورة الحياة. ومع ذلك، وبحلول عام 2020، لم يحصل على التغطية الفعلية بواحد على الأقل من الاستحقاقات النقدية للحماية الاجتماعية إلا ما نسبته 46,9 في المائة من سكان العالم، مما يعني أن ما يصل إلى 4 بلايين شخص تركوا بدون أي شبكة للأمان الاجتماعي. وأظهرت أزمة كوفيد-19 أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية لحماية الصحة، والوظائف، والدخل، فضلاً عن عواقب وجود فجوات كبيرة في التغطية. ونتيجة لذلك، تم في عام 2020 إدخال كثير من تدابير الحماية الاجتماعية الجديدة: ففي الفترة ما بين 1 شباط/فبراير و 31 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومات 209 من البلدان والأقاليم عن اتخاذ أكثر من 1 600 1 من هذه التدابير استجابة للأزمة، ولكنها جمعاً تقريباً 94,7 في المائة كانت ذات طابع قصير الأجل.

قبل تفشي الوباء، كان معظم السكان (85,4 في المائة) في البلدان المترفة الدخل مشمولين فعلياً بواحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، مقارنة بما يزيد قليلاً عن العشر (13,4 في المائة) في البلدان المتخفضة الدخل. بل إن فجوة التغطية أكبر بالنسبة لأولئك الذين يعتبرون من الفئات الضعيفة، فالمساعدة الاجتماعية في البلدان المتخفضة الدخل لا تغطي إلا 7,8 في المائة منهم.

## يُمْكِنُ لِلْجَائِحةِ أَنْ تَقْوِيَ النَّتَائِجَ الْحَسَنَةَ الَّتِي حَقَّقَتْهَا مَبَادِرَةُ الْكَوَافِرِ

عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية و/أو محلية للحد من مخاطر الكوارث، 2015-2020



تهدى الكوارث وآثارها المباشرة بالرجوع عن مكاسب التنمية وإبطاء مسيرة الحد من الفقر والتخفيف من حدة الجموع. واستناداً إلى أحد التقارير الصادرة بموجب عملية مراقبة إطار سندي، أبلغ 53 بلداً عن خسائر اقتصادية مباشرة بلغت 70,4 بليون دولار بسبب الكوارث خلال عام 2019، وقد وقع 60 في المائة منها 42,5 بليون دولار في القطاع الزراعي.

وفي عام 2019، تُسبِّبُ أكثر من 24 000 من الوفيات إلى الكوارث في 67 بلداً. ويعُدُّ هذا انخفاضاً كبيراً عن عام 2018، عندما بلغ معدل الوفيات بسبب الكوارث ذروته إذ وصل إلى 126 000 حالة وفاة (أبلغ عنها 79 بلداً). ويتماشى انخفاض الوفيات في عام 2019 مع الاتجاه العام لانخفاضها منذ عام 2005. غير أن الجائحة أخذت بالفعل في عكس مسار هذا التقدم، إذ انتقلت كاهل النظم الصحية وأبرزت أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية الكامنة أمام الأخطار البيولوجية.

ويعدّ اعتماد وتنفيذ استراتيجيات قوية للحد من مخاطر الكوارث المتعددة المخاطر، والتي تشمل مخاطر بيولوجية مثل كوفيد-19، أمراً بالغ الأهمية. وحتى نيسان/أبريل 2020، أفاد 120 من البلدان بأنها وضعـت واعتمـدت استراتيجيات وطنية و/أو محلية للحد من مخاطر الكوارث، ارتفاعـاً من 48 بلداً خلال فترة ولاية إطار سندي في عام 2015.

## القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

القضاء على الجوع 2



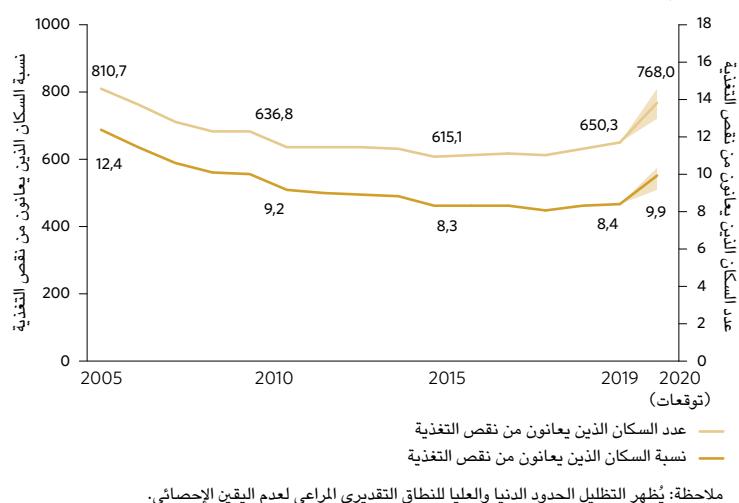
يحصل الطلاب في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على ما لا يقل عن ثلث احتياجاتهم اليومية من الطاقة والتغذية من خلال البرنامج الوطني للتغذية المدرسية. وفي المناطق الريفية الفقيرة، يبدأ الوالدان بالأعمال الزراعية في الصباح الباكر وغالباً لا يتوفرون لديهم الوقت لإعداد وجبات الغداء ليأخذها الأطفال معهم إلى المدرسة.

قبلجائحة كوفيد-19 مباشرةً، كان ما يقرب من 700 مليون شخص يعانون من الجوع، وكان حوالي 2 بليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي — وهي أرقام بدأت على ارتفاع منذ عام 2014. وشكلت الأزمة تحديات إضافية للأمن الغذائي العالمي والتغذية. فقد أثر تعطل سلاسل الإمدادات الغذائية والتباين الاقتصادي على النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم وهدداً إمكانيات حصول الناس على الأغذية، مما جعل بلوغ الغاية المستهدفة للقضاء على الجوع على بعد ما يمكن. ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى تفاقم جميع أشكال سوء التغذية، لا سيما عند الأطفال، بسبب فقدان دخل الأسرة، وعدم توفر الأغذية المغذية بأسعار معقولة، والانخفاض النشاط البدني، وتعطل الخدمات الأساسية الخاصة بال питания. وحتى إذا لم تؤخذ آثار كوفيد-19 في الحساب، سيظل نحو 230 مليون طفل يعانون من سوء التغذية. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على الأجل القصير لتلافي تزايد الجوع، كما يتبع إحداث تحول في النظم الغذائية لتحقيق مستقبل غذائي صحي ومستدام للجميع.

### تدفع جائحة كوفيد-19 بمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي المرتفعة أصلاً إلى مزيد من الارتفاع

وتتأثر ارتفاع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي — من 24,9 في المائة في عام 2014 إلى 40,9 في المائة في عام 2020. وكان انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أعلى بين النساء منه بين الرجال بنسبة 10 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 6 في المائة في عام 2019.

عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم ونسبتهم، 2005-2020



كان جائحة كوفيد-19 أثر آخر عميق على الجوع والأمن الغذائي، نشأ عن انقطاع سلاسل الإمدادات الغذائية، وعن الخسائر في الدخل، واتساع التفاوت الاجتماعي، وتغير البيئة الغذائية، وارتفاع الأسعار. فقد واجه ما بين 811 و 810 مليون شخص في العالم الجوع في عام 2020، مما يمثل زيادة تصل إلى 161 مليوناً عن عام 2019.

وارتفع معدل انتشار نقص التغذية من 8,4 في المائة في عام 2019 إلى 9,9 في المائة في عام 2020. ويؤثر الجوع على 21,0 في المائة من السكان في أفريقيا، مقارنة بـ 9,0 في المائة في آسيا و 9,1 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية في آسيا (418 مليوناً)، بينما يعيش أكثر من الثلث في أفريقيا (282 مليوناً).

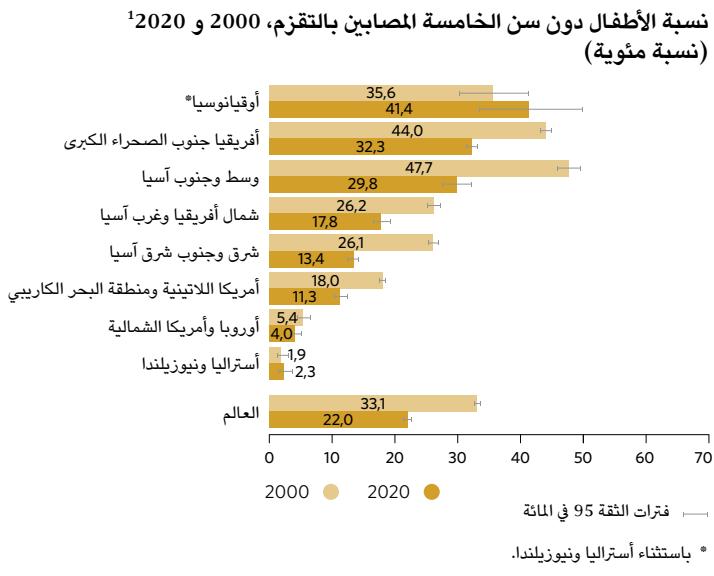
ويتجاوز تحقيق الأمن الغذائي مسألة القضاء على الجوع. ففي عام 2020، كان ما يقارب ثلث سكان العالم (37 بليون شخص) متاثرين بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، بزيادة 320 مليون شخص تقريباً عن عام 2019. وتشير هذه المستويات إلى أن الناس ليس بإمكانهم تحقيق نظام غذائي صحي متوازن على أساس منتظم، أو إلى أن الأغذية تفتقد لديهم، وأنهم، في أسوأ الأحوال، يقضون يوماً أو أياماً دون تناول أي طعام. وقد لوحظت أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (66,2 في المائة)، بينما شوهدت أعلى

### يعاني المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة من الحرمان على عدة جبهات، خاصة إذا كانوا من النساء

صغر المزارعين كدخل سنوي. وفي جميع البلدان المشمولة بالدراسة تقريباً، تحقق الأسر التي يرأسها رجال إنتاجية عمل أعلى، وتكسب دخلاً سنوياً أكبر، من تلك التي تعيلها نساء. وعلى سبيل المثال، في بنغلاديش، تكسب الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المتوسط نصف الدخل الزراعي الذي تتحققه الأسر المعيشية التي يرأسها رجال، في حين أن الفارق في بلغاريا هو ثلاثة أضعاف.

يشكل صغار منتجي الأغذية غالبية منتجي الأغذية في 37 بلداً مشمولة بالدراسة؛ وتصل نسبتهم في بعض البلدان إلى 91 في المائة. ولتعزيز قدرة صغار المزارعين هؤلاء على الصمود والتكيف أهمية بالغة لعكس اتجاه تزايد الجوع وانخفاض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وتبين البيانات من 11 بلداً أن متوسط إنتاجية العمل لدى صغار منتجي الأغذية يقل عن متوسط إنتاجية كبار المنتجين.علاوة على ذلك، يكسب كبار المنتجين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف ما يكسبه

## من المرجح أن تؤدي الصدمات المرتبطة بالجائحة إلى ارتفاع معدل التقرّم، والذي يؤثّر بالفعل على أكثر من طفل واحد من بين كل خمسة أطفال

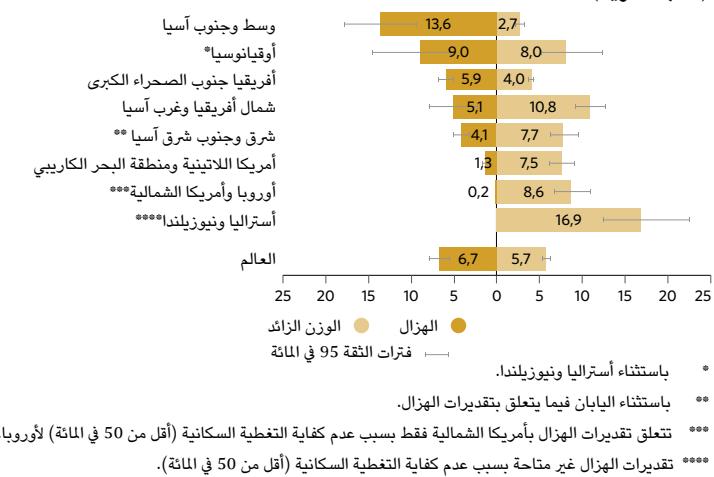


يعتبر الأطفال مصابين بالتقرّم، أو يعانون من سوء التغذية المزمن، عندما يكون طولهم أقصر من المعدل بالنسبة لأعمرهم. وفي عام 2020<sup>1</sup>، كان 22 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم (149,2 مليون) يعانون من التقرّم. ويشكل ذلك انخفاضاً عن النسبة البالغة 33,1 في المائة في عام 2000 وعن النسبة البالغة 24,4 في المائة في عام 2015. وتستند هذه الأرقام إلى أحدث التقديرات، ولكن يُوحّد أن يكون العدد الفعلي للأطفال المصابين بالتقرّم أعلى بسبب استمرار القيود في الوصول إلى نظم غذائية وإلى خدمات التغذية الأساسية أثناء الجائحة. ويمكن أن يستغرق الأمر سنوات لكي يظهر أثر الأزمة الكامل على تقرّم الأطفال.

أما المناطق الثلاث التي سجلت أعلى معدل لانتشار التقرّم فهي أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) بنسبة 41,4 في المائة، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 32,3 (في المائة) ووسط وجنوب آسيا (29,8 في المائة). ومثل المنطقتان الأخيرتان ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع الأطفال المصابين بالتقرّم في العالم. وينبع التركيز بشكل خاص على هذه المناطق لأن الجائحة تؤثّر بشكل غير مناسب على الأطفال الأشد ضعفاً.

## بلغ الهزال والوزن الزائد في مرحلة الطفولة الآن مستويات مثيرة للقلق، ومن المرجح أن يزداد الأمر سوءاً بسبب كوفيد-19

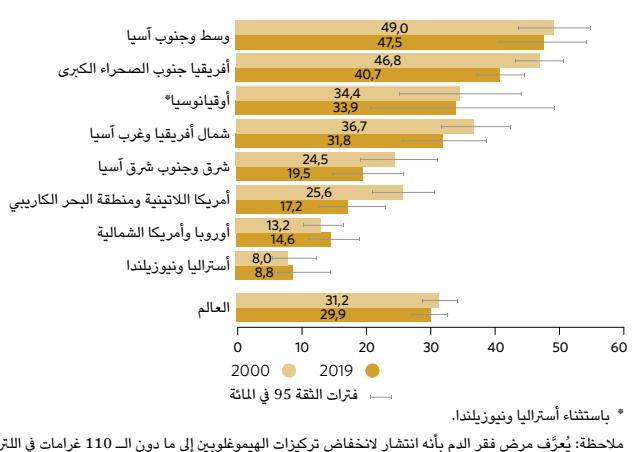
معدل انتشار الوزن الزائد والهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، 2020<sup>1</sup> (نسبة مؤدية)



يعتبر الهزال شكلاً من أشكال سوء التغذية يهدّد الحياة وهو يقلّل بالانخفاض الوزن في مقابل الطول. وفي عام 2020، أثر الهزال على ما يقدر بـ 45,4 مليون طفل دون سن الخامسة (6,7 في المائة)؛ وأثر الوزن الزائد على 38,9 مليون طفل في نفس الفئة العمرية (5,7 في المائة). وعلى الأجل القصير، سيكون الهزال إحدى الحالات الأكثر تأثيراً بكوفيد-19. ومن الممكن أن حوالي 15 في المائة من الأطفال أكثر من المتوقع قد تعرضوا للهزال في عام 2020، وذلك بسبب تدهور ثروة الأسرة والانقطاع في توافر الأغذية الغذائية وخدمات التغذية الأساسية وضعف القدرة على تحمل تكاليفها. ويمكن أيضاً أن يرتفع معدل الوزن الزائد عند الأطفال في بعض البلدان حيث حل الطعام غير الصحي محل الطعام الطازج والمغذي، وحيث حدّت القيود المفروضة على الحركة من فرص ممارسة النشاط البدني لفترات طويلة. وفي كثير من المناطق النامية، يتبع الشكل الوزن الزائد في مرحلة الطفولة بمستويات عالية تتدنى بالخطر. فعلى سبيل المثال، في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، بلغ معدل انتشار الهزال 9,0 في المائة بينما كان معدل انتشار الوزن الزائد 8,0 في المائة.

## على مدى السنوات العشرين الماضية، لم يُحرز ما يُذكر من التقدّم في مواجهة فقر الدم، فما يقرب من ثلث النساء في سن الإنجاب ما زلن مصابات به

معدل انتشار فقر الدم بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً، 2000 و 2019 (نسبة مؤدية)



يمثل فقر الدم حالة يكمن فيها تركيز الهيموغلوبين غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الفسيولوجية للجسم. ويزيد فقر الدم لدى النساء الحوامل مخاطر التعرض لنتائج ضارة، سواء للأم أو للطفل. كما يمكن أن يشكل عامل خطر مستقل لتشديد الإصابة بكوفيد-19. وفي عام 2019، بلغ معدل الانتشار العالمي لفقر الدم 29,9 في المائة لدى النساء في سن الإنجاب (أكثر من نصف مليون امرأة)، و 29,6 في المائة لدى النساء غير الحوامل، و 36,5 في المائة لدى النساء الحوامل. ويعاني من فقر الدم ما يقارب نصف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً في وسط وجنوب آسيا. ومنذ عام 2000، ظل انتشار هذه الحالة لدى النساء في سن الإنجاب راكداً على مستوى العالم. ويمكن تعطّل الخدمات الصحية والأنظمة الغذائية، إلى جانب الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة، أن يؤدي إلى تفاقم انتشار الحالة. وهناك حاجة إلى جهود وتدخلات متعددة القطاعات لتحسين الأنشطة الموجهة للحد من فقر الدم، ولسد الفجوات في تحقيق الغاية العالمية المتمثلة في خفض معدلات فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030.

<sup>1</sup> لا تعكس تقديرات عام 2020 الواردة في هذا القسم تأثير جائحة كوفيد-19، نظراً لأن جمع بيانات الدراسة تأثير جائحة كوفيد-19، نظراً لأن جمع بيانات الدراسة الاستقصائية للأمس المعيشية حول طول الطفل وزنه كانت محدودة في ذلك العام بسبب تدابير التباعد البدني.

# ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار

3 الصحة الجيدة والرفاه



جميلة توفيق تتلقى لقاح كوفيد-19، وهي عاملة إرشادية صحية في مركز لوجيا الصحي في عفار، إثيوبيا.

قبل ظهور تحديد كوفيد-19، كان كثيرون من المؤشرات الصحية يتحرك في الاتجاه الصحيح. فقد تحسنت صحة الأم والطفل، وزادت تغطية التحصين، وانخفضت الأمراض المعدية، وإن لم يكن انخفاضها بالسرعة الكافية لتحقيق غایيات عام 2030. على أن الجائحة أوقفت التقدم في مجال الصحة أو عكست مساره وهي تشكل تحديات كبيرة تتجاوز المرض نفسه. ولا يزال حوالي 90 في المائة من البلدان يبلغ عن وجود تعطل واحد أو أكثر في الخدمات الصحية الأساسية، وتظهر البيانات المتاحة من عدد قليل من البلدان أن الجائحة أدت إلى تقصير متوسط العمر المتوقع. وما لا يثير الاستغراب أن الفيروس يؤثر بشكل غير مناسب على الفئات المعرضة. وأبرزت الجائحة أهمية توفير التغطية الصحية للجميع والتنسيق المتعدد القطاعات للتأهب للطوارئ الصحية. علاوة على ذلك، وبغية تصميم تدخلات فعالة في مجال السياسات المتعلقة بالجوانب، سيعين على الحكومات أن تحسن جمع البيانات الديموغرافية والوبائية الأساسية وأن تعززه.

## بالإضافة إلى ملايين الوفيات في جميع أنحاء العالم، هناك آثار كبيرة ترتبتها جائحة كوفيد-19 على الصحة لا يُعرف بعد كاملاً مداها

العدد التراكمي للوفيات الناجمة عن كوفيد-19 والمبلغ عنها، حتى 8 حزيران/يونيه 2021



حتى حزيران/يونيه 2021، بلغ إجمالي الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 والمبلغ عنها 3,7 مليون على مستوى العالم. وشهدت أوروبا وأمريكا الشمالية أكبر خسارة بنحو 1,7 مليون حالة وفاة، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بـ 1,2 مليون، وآسيا الوسطى والجنوبية بأقل بعض الشيء من نصف مليون.

وبالنسبة للذين أصيبوا بالفيروس ونجوا منه، قد يكون لكوفيد-19 آثار صحية متبقية، تشمل فيما تشمله الإعاقة طويلة الأجل بسبب تدبر الرئة وانقطاع القلب، إلى جانب مشاكل في الصحة العقلية يمكن أن تؤثر على الأفراد لفترة منتظمة. ويمكن أن يؤدي الاستخدام العشوائي للمضادات الحيوية أثناء الجائحة إلى زيادة مقاومة الميكروبات للمضادات. وفي حين أنه لا يزال من السابق لأوانه أن تعكس البيانات الحالية هذه الآثار، فإن جائحة كوفيد-19 تحدد بعكس مسار سنوات من التقدم نحو تحسين الصحة في جميع أنحاء العالم. وتشير الدلائل المستمدة من البلدان التي لديها إحصاءات حيوية موثوقة وحسنة التوثيق إلى أن الجائحة أدت إلى انخفاض حاد في متوسط العمر المتوقع.

## يمكن أن تؤدي الجائحة إلى تعطيل أو عكس مسار ما أحرز من تقدم خلال عقد كامل في مجال الصحة الإيجابية وصحة الأم والطفل

مراقبة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً، خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2020. وهناك تباين كبير في معدلات الانخفاض عبر المناطق، فقد شهدت منطقة وسط وجنوب آسيا أعلى نسبة انخفاض، من 70,2 إلى 23,7 مولوداً لكل 1 000 مولود. مراقبة خلال نفس الفترة الزمنية. ولوسو الخط، فقد بقيت ثابتة نسبة النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللاتي يستطعن تلبية احتياجاتهن فيما يتعلق بتنظيم الأسرة باستخدام وسائل منع الحمل الحديثة، عند نحو 77 في المائة منذ عام 2015.

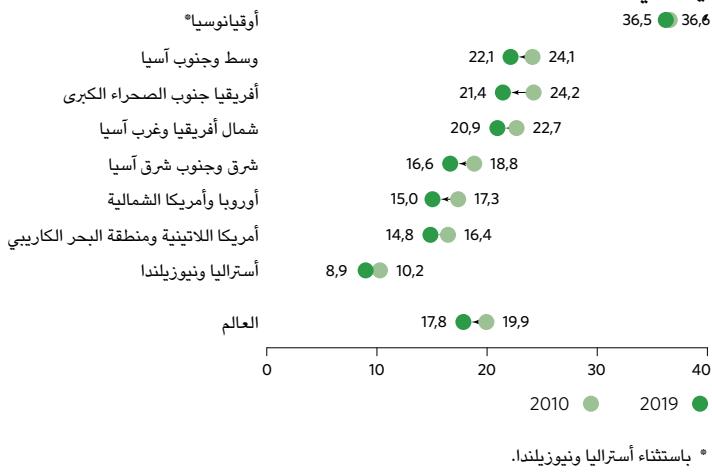
وفي عام 2020، أبلغ 35 في المائة من البلدان عن تعطلات في خدمات الصحة الإيجابية، والصحة النسائية، وصحة حديثي الولادة، والأطفال، والراهقين، إلى جانب خدمات التغذية. وقد يؤدي هذا الحجم من التعطلات إلى وقف التقدم الموضح أعلاه أو حتى عكس مساره. ويمكن أن يكون التعطل في الخدمات الصحية بسبب الجائحة قد ساهم في وفيات إضافية بين الأطفال بلغ عددها 000 228 حالة وكذلك في نحو 11 000 حالة وفاة نفاسية إضافية خلال عام 2020 في منطقة جنوب آسيا وحدها.

أحرز تقدم كبير نحو إنهاء وفيات الأطفال التي يمكن منها منها. وانخفاض المعدل العالمي للوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف في الفترة من عام 2000 إلى عام 2019 - من 76 إلى 38 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي. وخلال نفس الفترة، انخفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال حديثي الولادة (الوفيات في أول 28 يوماً من الحياة) من 30 إلى 17 حالة وفاة لكل 1 000 ولادة حية. ومع ذلك، فقد حياته 5,2 مليون من الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة في عام 2019، وكان ما يقرب من نصف هذه الوفيات (2,4 مليون حالة) في الشهر الأول من العمر.

وعلى الصعيد العالمي، قدمت المساعدة في 83 في المائة من الولادات من قبل مهنيين صحبيين مهرة، منهم الأطباء والمرضيون والقابلات، وفقاً لبيانات الفترة من عام 2014 إلى عام 2020. وتمثل هذه النسبة زيادة بنسبة 17 في المائة عن الفترة من عام 2007 إلى عام 2013. كما لوحظ تقدم في الولادات بين الفتيات المراهقات على المستوى العالمي - إذ انخفض معدل هذه الولادات من 41,2 إلى 56,4 ولادة لكل 1 000.

## تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم عبء الأمراض غير المعدية

احتمال الوفاة من أي من الأمراض غير المعدية الرئيسية الأربع بين سن 30 و 70 في عامي 2010 و 2019 (نسبة مئوية)

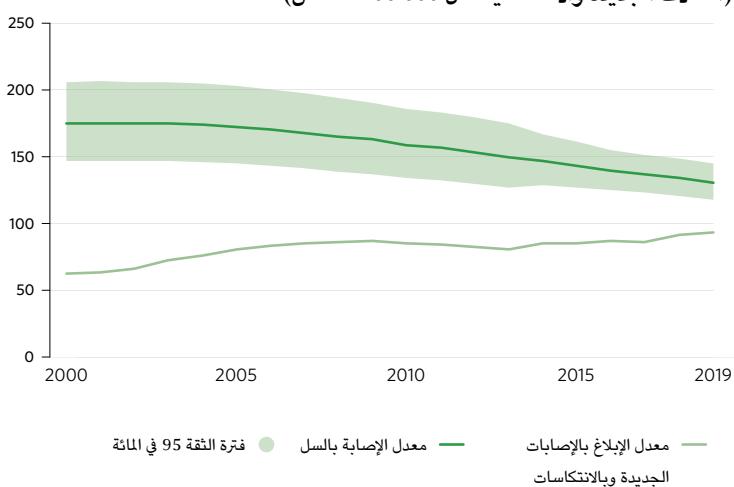


قبل الجائحة، تم إحراز تقدم مطرد في الحد من الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية. وخلال الفترة بين عامي 2010 و 2019، انخفض احتمال الوفاة من أي من الأمراض غير المعدية الرئيسية الأربع (أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري، وأمراض الجهاز التنفسى المزمنة) بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 70 عاماً، وذلك من 19,9 في المائة إلى 17,8 في المائة. وإذا استمرت معدلات الانخفاض الملاحظة منذ عام 2000، فستكون أستراليا ونيوزيلندا وأوروبا وأمريكا الشمالية على المسار الصحيح لتحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في خفض الوفيات المبكرة بسبب الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث.

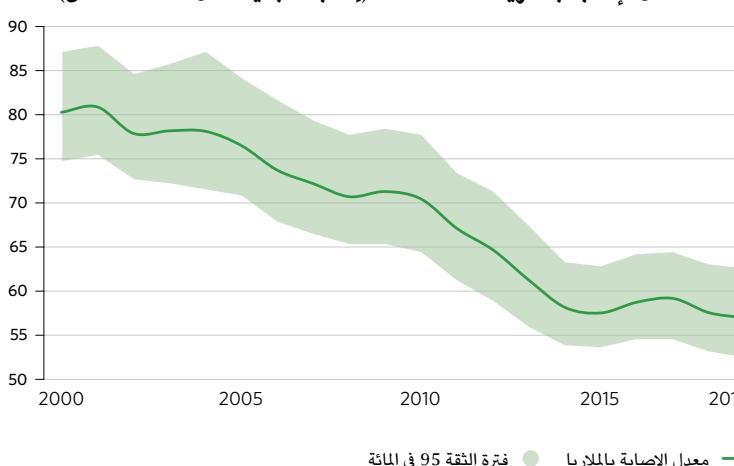
وقد ضاعفت جائحة كوفيد-19 من التحديات التي تواجه الأفراد المصابين بالأمراض غير المعدية. فالذين يعانون من هذه الحالات الكامنة أو الذين يستخدمون التبغ معرضون بشكل متزايد لخطر الإصابة الشديدة بكوفيد-19 ولخطر الوفاة منه. علاوة على ذلك، أبلغ ما يقرب من نصف البلدان عن تعطل واحد أو أكثر في الخدمات الأساسية للأمراض غير المعدية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة كبيرة في المضاعفات والوفيات على المدى الطويل لدى الأفراد المصابين بهذه الأمراض أو الذين لديهم عوامل الخطر ذات الصلة.

## يمكن أن تؤدي التعطّلات في اكتشاف الأمراض المعدية وفي علاجها إلى إبطال أثر سنوات طويلة من الجهد المبذولة

معدل الإصابة بمرض السل ومعدل الإبلاغ عنه، 2000-2019  
(الحالات الجديدة والانتكاسية لكل 100 000 شخص)



معدل الإصابة بالملاريا، 2000-2019 (إصابات جديدة لكل 1 000 شخص)



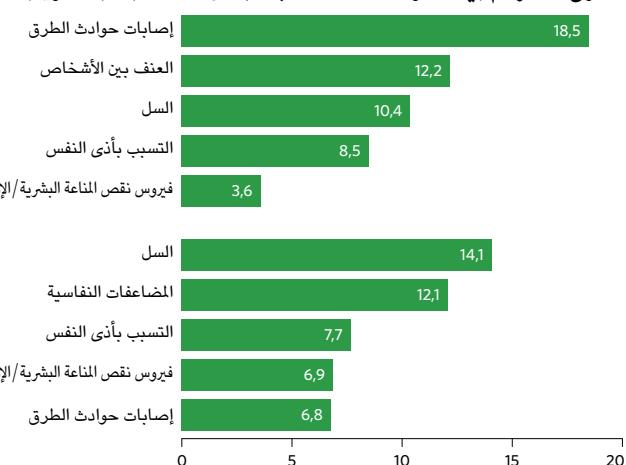
على الصعيد العالمي، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 عاماً بنسبة 24 في المائة خلال العقد الماضي، من 0,48 إصابة لكل 1 000 شخص غير مصاب في عام 2010 إلى 0,37 في عام 2019، حيث أبلغ في عام 2019 عن 1,7 مليون إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية — وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الغاية العالمية المحددة بأقل من 500 000 إصابة بحلول عام 2020. أما الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق الغايات فهي عدم المساواة عبر المناطق والبلدان واللغات السكانية الفرعية داخل البلدان في الوصول إلى خدمات الوقاية والاختبار والعلاج الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد تسببت الجائحة في تعطّلات كبيرة في توفير خدمات فيروس نقص المناعة البشرية.

وفي عام 2019، أصيب ما يقدر بنحو 10 ملايين شخص بمرض السل، وهو المرض الأشد فتكاً بسبب عامل عدو واحد. وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2019، كان المعدل العالمي للإصابة بالسل قد انخفض من 142 إلى 130 حالة جديدة وانتكاس بين كل 100 000 شخص. على أن هذا الانخفاض كان أقل مما نسبته 8,5 في المائة عن الغاية المحددة بنسبة 20 في المائة للفترة بين عامي 2015 و 2020. وبسبب جائحة كوفيد-19، انخفض عدد المصابين الحاصلين على الرعاية اللاحقة لمرض السل بمقدار 1,4 مليون مصاب في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وهو انخفاض في العلاج تبلغ نسبته 21 في المائة. وفي الهند وإندونيسيا والفلبين وجنوب أفريقيا، وهي أربعة بلدان فيها 44 في المائة من حالات السل في العالم، تراجعت نسبة الانخفاض بين 25 و 30 في المائة في عدد الأشخاص المبلغ عنه والذين تم تشخيص إصابتهم بالسل بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2015، انخفض معدل الإصابة بالملاريا من 80 إلى 57 حالة لكل 1 000 شخص معرض للخطر، ثم استقر هذا المعدل في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019. وفي عام 2019، تم الإبلاغ عما يقدر بنحو 229 مليون إصابة و 409 000 حالة وفاة بسبب الملاريا في جميع أنحاء العالم. وتحملت منطقة أفريقيا نصباً غير متناسب من العبء العالمي للملاريا، فقد شهدت 94 في المائة من إصابات ووفيات الملاريا في عام 2019. وتقوض الفحوصات في التمويل وإمكانية الوصول إلى أدوات إنقاذ الحياة الجهود العالمية للحد من هذا المرض، كما أن من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مزيد من التراجع في مكافحة الملاريا. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021، أبلغ ما بين 30 و 40 في المائة من بلدان توطن الملاريا عن مستوى ما من تعطل خدمات تشخيص الملاريا وعلاجهما. ويمكن أن يؤدي تعطل الوصول إلى العلاج الفعال بنسبة 10 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 19 000 حالة وفاة إضافية.

## هناك اعتراف لدى الغالبية العظمى من البلدان بوجوب دعم الصحة النفسية في خططها لمواجهة كوفيد-19

أهم خمسة أسباب للوفاة بين الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً، حسب الجنس، 2019 (نسبة مؤدية)



انخفص معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار في العالم بنسبة 36 في المائة بين عامي 2000 و 2019، من 14 حالة وفاة إلى 9 حالات لكل 100 000 شخص. وفي عام 2019، أبلغ عن أكثر من 700 000 حالة انتحار في العالم ككل، وكان احتمال الانتحار بين الرجال أعلى مرتين تقريباً من احتماله بين النساء. وبعد الانتحار من الأسباب الرئيسية للوفاة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً، فهو يشكل حوالي 8 في المائة من جميع وفيات هذه الفئة العمرية. وقد كان للدمار الذي أحدهته الجائحة بالفعل تأثير ملحوظ على الصحة العقلية. وأظهر استقصاء أجرته منظمة الصحة العالمية أن 90 في المائة من البلدان في أوائل عام 2021 أفادت بأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي مدرجان في خطط مواجهة الجائحة. ويع垦 أن تؤدي زيادة استهلاك الكحول أثناء الجائحة إلى آثار تضر بالصحة الجسدية والعقلية. وفي عام 2019، استهلك الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر ما متوسطه 5,8 لترات من الكحول الصافي للفرد. ولدى أوروبا أعلى معدل لاستهلاك الفرد من الكحول في العالم، حيث يبلغ 11,0 لترًا سنوياً.

وفي عام 2019، تسببت إصابات حوادث الطريق في مقتل حوالي 1,3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وكان معدل الوفيات العالمي بسبب إصابات حوادث الطريق قد انخفض بنسبة 8,3 في المائة في الفترة من عام 2010 إلى عام 2019، من 18,1 حالة وفاة لكل 100 000 شخص إلى 16,7 حالة. وخلال عمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-19، انخفض حجم حركة المرور على الطرقات بشكل كبير. ومع ذلك، فإن إصابات حوادث الطريق تعتبر السبب الرئيسي لوفيات الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً، فقد بلغت نسبتها 18 في المائة من جميع وفيات هذه الفئة العمرية.

## يتسبب كوفيد-19 بتضخيم التفاوتات الصحية

يؤثر كوفيد-19 بشكل غير مناسب على كبار السن والفقراء واللاجئين والمهاجرين، وعلى مجموعة واسعة من الفئات الضعيفة بسبب الظروف الصعبية والاجتماعية والاقتصادية المحددة، وسوء الظروف المعيشية، والافتقار إلى رعاية صحية عامة عالية الجودة. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار الجانبيّة للجائحة والناجمة عن الانكماش الاقتصادي العالمي والعزلة الاجتماعية والقيود المفروضة على الحركة تؤثر بشكل غير منصف على الأشخاص المهمشين بالفعل.

**كبار السن:** أظهرت البيانات الوطنية المتاحة المصنفة حسب العمر أن الأشخاص الذين يبلغون من العمر 65 عاماً أو أكثر يشكلون ما يقرب من 80 في المائة من جميع وفيات كوفيد-19، مع أن 14 في المائة فقط من إصابات كوفيد-19 المؤكدة كانت في هذه الفئة العمرية.

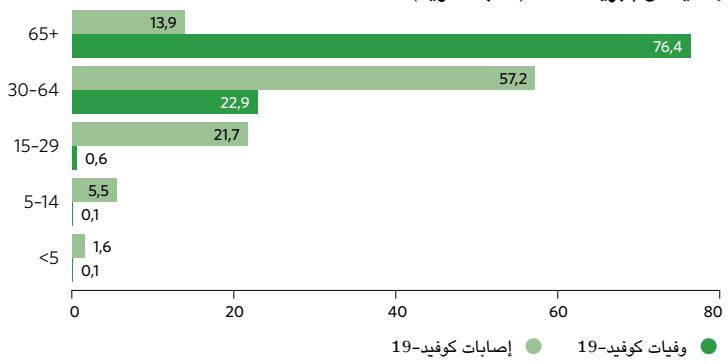
**الفقراء:** قبل انتشار الجائحة، كان ما يقدر بنحو 927 مليون شخص، أو 12,7 في المائة من سكان العالم، يسدون مدفوعات للرعاية الصحية مباشرة من مالهم الخاص، بما يمثل أكثر من 10 في المائة من ميزانيات أسرهم. وقد أدى ذلك إلى الدفع بما يقرب من 90 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر المدقع. ومع تزايد الفقر بسبب الجائحة، فإن من المرجح أن يشكل الإنفاق الصحي المباشر من المال الخاص تهديداً للفقراء، يزيد حجمه عن حجم الإنفاق على الضموريات الأخرى، مثل الغذاء والتعليم.

**اللاجئون والمهاجرون:** أدت الجائحة إلى تفاقم الظروف المعيشية والصحية السيئة بالفعل لللاجئين والمهاجرين. ومن بين المشاركين في الاستقصاء، لم يطلب الرعاية الصحية حوالي 5 في المائة منهم حتى عندما ظهرت عليهم أمراض كوفيد-19. وتمثلت الأسباب الرئيسية التي ذكرها هؤلاء في عدم كفاية الموارد المالية، أو الخوف من الترحيل، أو الافتقار إلى الرعاية الصحية، أو عدم وجود حق في مثل هذه الرعاية.

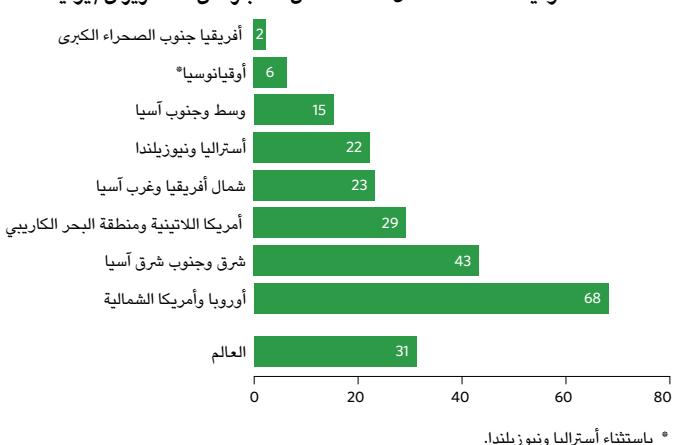
**الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النامية:** يعد الوصول العادل إلى اللقاحات - مع التركيز على حماية الفئات السكانية ذات الأولوية، بما في ذلك العاملون الصحيون والأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر - أحد أهم التدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية وللسبيطه على الجائحة. وحتى 17 حزيران/يونيه 2021، تم إعطاء ما يقرب من 2,4 بليون جرعة من

لقالات كوفيد-19 في العالم. على أن هناك تفاوت شاسع في التوزيع: فلكل 100 شخص، تم إعطاء حوالي 68 لقاحاً في أوروبا وأمريكا الشمالية، مقارنة بأقل من لقاحين اثنين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

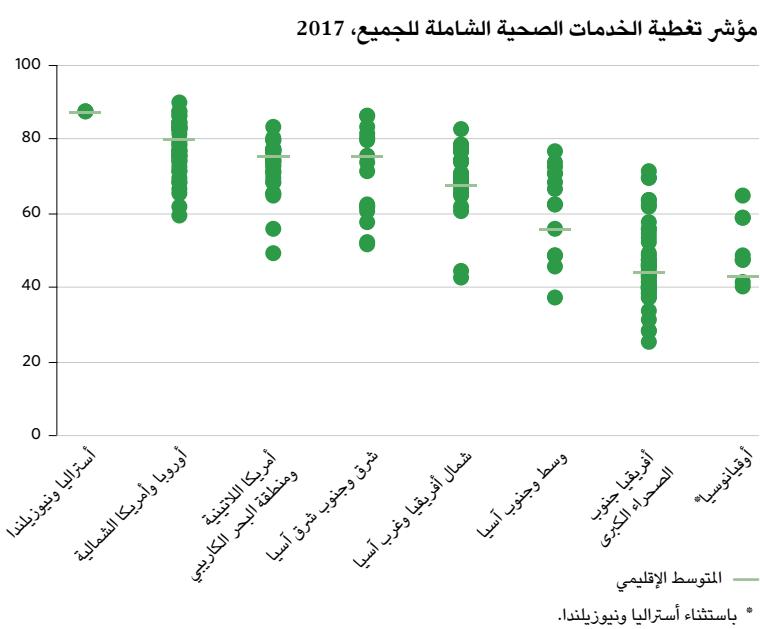
توزيع إصابات ووفيات كوفيد-19 المبلغ عنها حسب العمر، من كانون الثاني/يناير 2020 إلى نيسان/أبريل 2021 (نسبة مؤدية)



عدد لقالات كوفيد-19 المعطاة لكل 100 شخص، اعتباراً من 17 حزيران/يونيه 2021



## تعمل البلدان جاهدة للحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية على الرغم من الأزمة الحالية



تعتبر التغطية الصحية الشاملة للجميع أحد أكبر عوامل الحد من عدم المساواة ومكافحة الفقر. وتعني هذه التغطية أن جميع الناس يتمتعون بامكانية الوصول إلى الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها، في أي وقت كان وأينما احتاجوا إليها، دون الوقوع في ضائقة مالية. وهي تشمل مجموعة كاملة من الخدمات الأساسية، من تعزيز الصحة إلى الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية التسكينية.

وقد سُجّل تحسّن في التغطية في جميع المناطق وبالنسبة لجميع فئات الدخل: فقد ارتفع مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة للجميع من متوسط بلغ 45 (من 100) في عام 2000 إلى 66 في عام 2017. وتحقق أكبر معدل للتقدم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ تضاعف المؤشر تقريباً بين عامي 2000 و 2017 - من 23 إلى 44. وتؤدي جائحة كوفيد-19 المستمرة إلى مضاعفة التحديات التي تواجهها البلدان ذات النظم الصحية الأضعف.

وللتخفيف من الأثر السلبي للجائحة، وضعت معظم البلدان سياسات وخطط وأدوات لدعم استمرارية الخدمات الصحية الأساسية. وأظهر استقصاء أجراه منظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من 9 من كل 10 بلدان ردت على الاستقصاء قد حددت مجموعة محورية من الخدمات الصحية الأساسية التي يجب الحفاظ على استمراريتها. وقد خصص ما يقرب من ثلثي البلدان أموالاً إضافية لضمان استمرارية هذه الخدمات، واعتمد حوالي 60 في المائة من البلدان هجلاً لتمكين الفئات الضعيفة من الحصول على الرعاية.

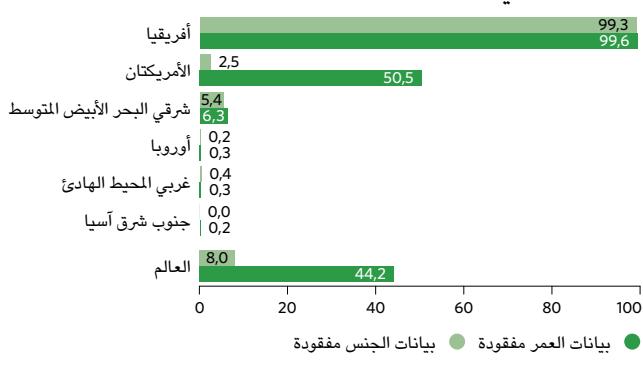
## يحمل العاملون في مجال الصحة والرعاية بما لا طاقة لهم به - خاصة وأنهم غير متوفرين بأعداد كافية في كثير من المناطق

ويتعرض عاملو الصحة والرعاية، في سياق أداء عملهم، لخطر الإصابة بكوفيد-19: فقد أظهرت بيانات مراقبة كوفيد-19 على المستويات الوطنية، والتي تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية بها، أن عاملين في الصحة والرعاية كانوا يشكلون 10 في المائة من جميع إصابات كوفيد-19 الجديدة في الأشهر الأولى من الجائحة. ويواجه هؤلاء العاملون ظروف عمل وظروف نفسية اجتماعية صعبة فيما يتعلق بكوفيد-19، بما في ذلك الوصم والتمييز ونقص معدات الحماية الشخصية والإضرابات والحجر الصحي والعزل الذاتي.

يقف العاملون في مجال الصحة والرعاية في الخطوط الأمامية لمواجهة جائحة كوفيد-19. وينطوي ذلك على مزيد من القيد في تقديم الخدمات الصحية الأساسية، خاصة في البلدان التي تعتبر القوى العاملة الصحية محدودة لديها. ووفقًا لبيانات الفترة من عام 2013 إلى عام 2019، فإن كثافة العاملين في التمريض والقابلة في أمريكا الشمالية تزيد عن 150 لكل 10 000 شخص - أي أكثر من 15 ضعفًا من كثافتهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 8 ضعفًا كثافتهم في شمال أفريقيا وجنوب آسيا. وتبلغ كثافة الأطباء في أمريكا الشمالية وأقيانوسيا وآسيا الوسطى حوالي 25 لكل 10 000 شخص، مقارنة بطبفين اثنين لكل 10 000 شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

## يعد نقص البيانات حجر العثرة الرئيسي أمام فهم الأثر الحقيقي لكورونا

نسبة نماذج البلاغ عن الإصابات التي لم تتضمن خصائص المصابين، من كانون الثاني/يناير 2020 وحتى أبريل/نيسان 2021 (نسبة مؤدية)



\* ملاحظة: التجمعات الإقليمية هي تلك التي تستخدما منظمة الصحة العالمية.

يمثل نقص البيانات العقبة الرئيسية أمام فهم الحجم الحقيقي لجائحة كوفيد-19 وتأثيرها. وعلى الصعيد العالمي في الفترة 2015-2019، كان لدى 62 في المائة فقط من البلدان نظام تسجيل وفيات مكتمل بنسبة 75 في المائة على الأقل؛ وكانت النسبة المقابلة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تقل عن 20 في المائة. وتطرح الجائحة تحديات إضافية أمام كثير من أنظمة التسجيل المدني. وقد أظهر استقصاء أجراه شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في نيسان/أبريل - أيار/مايو 2020 أن 13 في المائة من البلدان التي ردت على الاستقصاء صفت التسجيل المدني على أنه من الخدمات "غير الأساسية" في أعقاب فرض قيود وطنية على تقديم الخدمات. وفي حين أن أنظمة مراقبة الصحة العامة بذلك جهوداً هائلة في إبلاغ منظمة الصحة العالمية بحالات كوفيد-19، إلا أن خصائص أساسية مثل العمر والجنس غالباً ما تكون مفقودة. وبشكل عام، من كانون الثاني/يناير 2020 وحتى نيسان/أبريل 2021، كانت المعلومات المتعلقة بالعمر مفقودة من إبلاغات 44 في المائة من جميع الإصابات. وبالنسبة للبلدان في أفريقيا، كانت المعلومات المتعلقة بالجنس والعمر مفقودة من جميع إبلاغات الإصابات تقريباً.



## ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

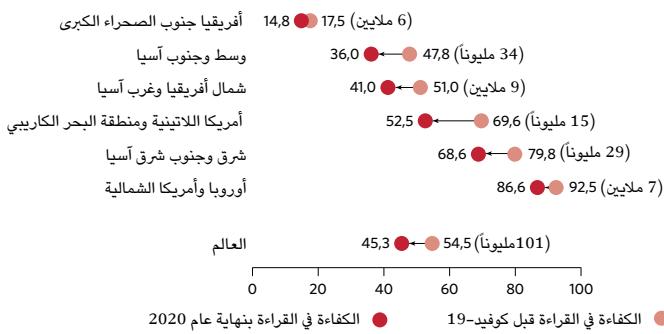


صبي يتعلم من خلال برنامج التعليم الإذاعي في حالات الطوارئ. وطوال عاشرين، بدءاً من منتصف عام 2017، أغلق أكثر من 9 مدرسة في ثمانية بلدان أفريقية بسبب تزايد انعدام الأمن، مما ترك 1,9 مليون طفل دون تعليم.

تسبب جائحة كوفيد-19 بفوضى في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بتعلم الأطفال وبرفاههم. وقد كانت وتيرة التقدم المحرز قبل الجائحة في التعليم أبوطاً فعلاً من المطلوب لكي يتمكن العالم من تحقيق المدف 4 بحلول عام 2030. وبعد مرور عام على الأزمة، هناك اثنان من كل ثلاثة طلاب لا يزالون متأثرين بإغلاق المدارس كلياً أو جزئياً. ويعجز مائة مليون طفل أكثر من ذي قبل عن تحصيل مهارات القراءة الأساسية. ويتحمل الأطفال الأكثر فقرًا وضعفًا كاملاً وطأة الأزمة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الذي طال أمده. ويتعرض الكثيرون لخطر عدم العودة إلى المدرسة إطلاقاً، ويُجبر البعض على الدخول في زواجأطفال أو عمالة أطفال. ولا بد من بذل جهود خاصة لاسترداد بعض ما نجم عن كوفيد-19 من خسائر في مجال التعليم. على أن ما يقدر بنحو 65 في المائة من الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و 35 في المائة في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان العالية الدخل، خفضت تمويلها للتعليم منذ بدء الجائحة.

### هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير استثنائية تعود بالطلاب إلى المسار الصحيح بعد عام كارثي في مجال التعليم

التغير في معدلات الكفاءة في القراءة للصفوف من الأول إلى الثامن، من عام 2019 إلى عام 2020 (نسبة مؤدية وملايين الأطفال)



ملاحظة: القيم بين قوسين تمثل عدد الأطفال الواقعين دون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في عام 2020.

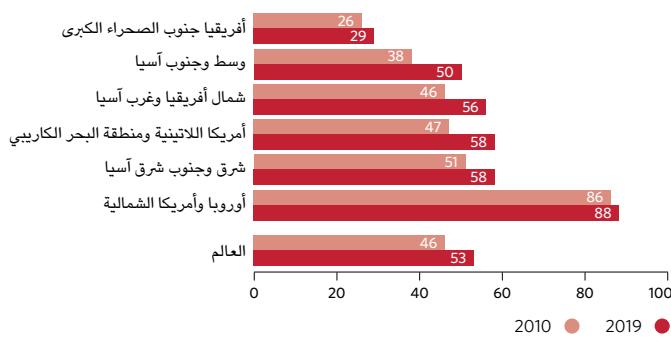
حتى قبل كوفيد-19، لم يكن العالم على المسار الصحيح لتحقيق الغايات المحددة للقراءة والرياضيات. ففي عام 2019، كان 59 في المائة فقط من أطفال الصف الثالث يجيدون القراءة. ومن المتوقع أن تسبب الجائحة في الدفع بـ 101 مليون طفل إضافي ( حوالي 9 في المائة من الأطفال في المدارس الابتدائية والإعدادية) إلى ما دون الحد الأدنى للكفاءة في مجال القراءة، مما يرفع مجموع عدد الطلاب المتخلفين في ذلك إلى 584 مليوناً في عام 2020. وبذلك يُشطب كل ما تحقق من تقدم في ميدان التعليم على مدى السنوات العشرين الماضية. وقد لوحظ انخفاض مماثل في مجال الرياضيات.

ويعيش ما يقرب من ثلثي الأطفال المتخلفين عن الركب في وسط وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا. كما كان معدل الكفاءة منخفضاً جداً بالفعل قبل الجائحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى هذا فإن من المرجح أن تطرأ في هذه المنطقة خسائر في مجال التعليم بين الأطفال تضعهم دون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة. ومن الممكن أن يحدث التعافي من عجز التعليم على الصعيد العالمي بحلول عام 2024، على أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا ببذل جهود غير عادية.

### من المرجح أن تتفاقم الفوارق الكبيرة في معدلات إكمال الدراسة، ولا سيما بين الأطفال الفقراء أو الضعفاء

حتى إلى عكس مساره، رهنأً بمدة إغلاق المدارس. فالفاقد المتزايد والتحول إلى التعلم عن بعد يجعل أطفال أقر الأسر المعيشية والفتات الضعيفة الأخرى أقل استعداداً للمشاركة وأكثر عرضة للتسلب بشكل دائم أو لفترات طويلة.

معدل إكمال المرحلة الثانوية، بين عامي 2010 و 2019 (نسبة مؤدية)

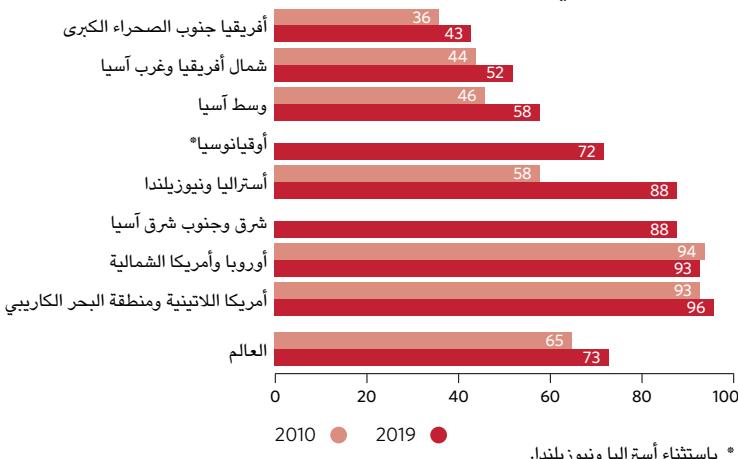


كان التقدم بطيناً فيما يتعلق بضمان إكمال جميع الأطفال لمرحلة التعليم الابتدائي والثانوي. ففي الفترة بين عامي 2010 و 2019، زادت المعدلات العالمية لإكمال التعليم الابتدائي والثانوي من 82 في المائة إلى 85 في المائة ومن 46 في المائة إلى 53 في المائة على التوالي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع معدل إكمال المرحلة الابتدائية من 57 في المائة في عام 2010 إلى 64 في المائة في عام 2019، في حين أن معدل إكمال المرحلة الثانوية ارتفع من 26 في المائة إلى 29 في المائة، مما جعل تلك المنطقة الأكثر تخلفاً عن الركب.

ولا تزال الفوارق الكبيرة بين المجموعات السكانية المختلفة منتشرة. فما يقارب نصف البلدان التي لديها بيانات لم تتحقق التكافؤ بين الجنسين في إكمال التعليم الابتدائي. بل إن الفوارق حسب الموقع والثروة باتت أكثر وضوحاً: إذ لم يتحقق التكافؤ بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في إكمال الطلاب للمرحلة الابتدائية إلا ثلث البلدان، كما لم يتحقق إلا سدس البلدان التكافؤ بين الطلاب في أقر الأسر المعيشية وأغناها. ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى إبطاء وتيرة التقدم في إكمال التعليم، أو

## أوقفت الجائحة ما أحرز من تقدم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة

معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل عام واحد من سن الالتحاق الرسمي بالمدارس الابتدائية، بين عامي 2010 و 2019 (نسبة مئوية)

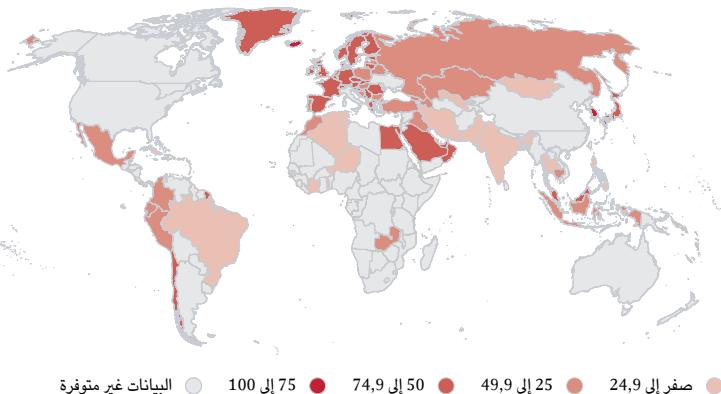


ملاحظة: لا يظهر بيانات جنوب آسيا وبيانات عام 2010 لأوقيانوسياً وشرق وجنوب شرق آسيا بسبب انخفاض التغطية السكانية في البيانات المتاحة.

تُظهر بيانات ما قبل كوفيد-19 للفترة 2012-2020 في 76 بلداً ومنطقة معظمها منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل أن حوالي 7 من كل 10 أطفال تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات كانوا على المسار الصحيح. وقد ارتفعت بشكل مطرد قبل انتشار الجائحة معدلات المشاركة في التعليم قبل الابتدائي المنظم (قبل عام واحد من السن الرسمي للالتحاق بالمدارس الابتدائية)، من 55 في المائة في عام 2010 إلى 73 في المائة في عام 2019، فضلاً عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في هذا المجال في جميع المناطق. على أنه كان هناك تباين كبير بين المناطق. وفي عام 2019 بلغت نسبة المشاركة في التعلم المبكر 43 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بنسبة 96 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتعرض هذا التقدم للخطر منذ عام 2020، مع إغلاق مرفق رعاية الأطفال والتعليم المبكر في معظم البلدان. ويعتمد العديد من الأطفال الصغار الآن بشكل كامل على الوالدين أو غيرهم من مقدمي الرعاية في المنزل. ويمكن للظروف غير الآمنة والتفاعلات السلبية مع مقدمي الرعاية ونقص التحفيز وفرص التعلم الكافية خلال السنوات الأولى من العمر أن تقلل من فرص الأطفال في النجاح طوال حياتهم.

## هناك حاجة إلى توسيع نطاق المشاركة في التعليم والتدريب المستمر للتمكن من خلق عمال أكثر قدرةً على الصمود وقابليةً للتكييف

نسبة الشباب والكبار الذين يتمتعون بمهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، آخر ستة متابعة خلال الفترة 2017-2019 (نسبة مئوية)



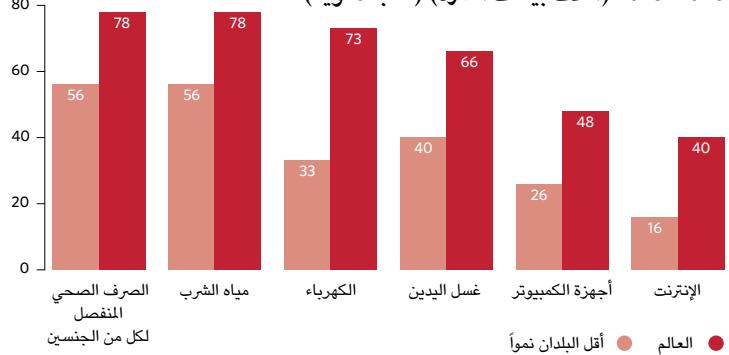
ملاحظة: الحدود والأسماء البنية في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

للتعليم والتدريب المستمر أهمية أساسية في تحسين سبل العيش وتطوير قوى عاملة قادرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية وقابلة للتكييف مع التغير التكنولوجي. وقبل الجائحة، كان متوسط معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي 25 في المائة فقط، وهناك تباين كبير بين البلدان الـ 73 التي لديها بيانات. ففيما يقارب نصف هذه البلدان، كانت معدلات المشاركة أقل من 10 في المائة، بينما كانت هذه النسبة 40 في المائة وأكثر في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية. ولم يتحقق التكافؤ بين الجنسين في معدلات المشاركة إلا في أقل من خمس البلدان. ومع انتقال المدارس وأماكن العمل إلى الإنترن特 بسبب كوفيد-19، أصبحت مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غاية الأهمية. غير أن بيانات الفترة 2017-2019 تشير إلى أن أقل من 40 في المائة من الشباب والكبار أفادوا بأنهم نفذوا في الأشهر الثلاثة الماضية إحدى المهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل إرسال بريد إلكتروني مع مرفق. وهناك اختلافات كبيرة في مستويات المهارة بين مختلف الجماعات والمهن، ولكن الاختلافات بين الجنسين أقل نسبياً، خاصة بين الأصغر عمراً.

## يمكن لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الأزمة أن تبدأ بالبنية التحتية للمدارس، فهي بنية تشوبها نواقص خطيرة في كثير من البلدان

تتأثر قدرة البلدان على إحراز تقدم نحو هذه الغايات بالأثار الاقتصادية للأزمة على ميزانيات التعليم والإنفاق الرأسمالي، لا سيما في البلدان الأكثر فقرًا.

نسبة المدارس التي توفر فيها بنية تحتية أساسية، في العالم وفي أقل البلدان نمواً، 2016-2019 (أحدث بيانات الفترة) (نسبة مئوية)



بعد تحسين البنية التحتية الأساسية للمدارس أمراً بالغ الأهمية لإعادة فتح المدارس، مما يُعتبر خطوة أولى على طريق التعافي من كوفيد-19. وُتُظهر بيانات الفترة بين عامي 2016 و 2019 أن أكثر من خمس المدارس الابتدائية في العالم ككل تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب أو المراحيض المتنفصلة لكل من الجنسين، ويفتقرون أكثر من ثلثها إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين، كما أن الكهرباء غير متوفقة في مدرسة واحدة من كل أربع مدارس. بل إن خدمة الإنترن特 وأجهزة الكمبيوتر في المدارس أكثر ندرة، وتواجه المدارس في أقل البلدان نمواً أكبر التحديات. ويفتقرون ما يقارب نصف المدارس الابتدائية في أقل البلدان نمواً إلى مراحيض منفصلة لكل من الجنسين - وهو عامل مهم في حضور الفتيات - كما أن الكهرباء غير متوفقة في أكثر من ثلثي المدارس. وتبُرِز الجائحة أهمية مرفق الصرف الصحي الملائم في الحفاظ على سلامة الأطفال في المدرسة، كما تُبرز الحاجة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التعليم عن بعد. إضافة لذلك، تسلط الجائحة الضوء على اعتبارات إضافية تتعلق بالبنية التحتية، من قبيل الحيز المناسب للفصول الدراسية، وتنقية الهواء في المباني المدرسية، والوصول إلى الإنترنط وأجهزة الكمبيوتر في المنزل. ومن المرجح أن



## تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

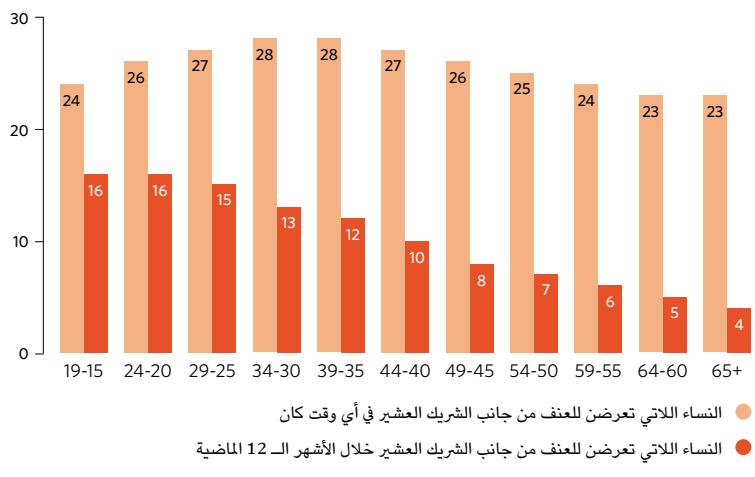


تسافر النساء عبر أفريقيا للمشاركة في تدريب لمدة ستة أشهر ليصبحن مهندسات في مجال الطاقة الشمسية. تظهر الصورة مشاركات من ليبيريا وملاوي.

أثرت التبعات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 سلباً على التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين: فقد اشتد العنف ضد النساء والفتيات؛ ومن المتوقع أن يرتفع معدل زواج الأطفال الذي كان قد أخذ في الانخفاض في السنوات الأخيرة؛ كما عانت النساء من نصيب غير مناسب من فقدان الوظائف وزيادة أعمال الرعاية المنزلية. وسلطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى التحرك بسرعة للتتصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين الشديدة الانتشار في العالم ككل. وقد لعبت النساء دوراً رئيسيّاً في مواجهة كوفيد-19، كعاملات صحّيات على الخطوط الأمامية، ومقدمات للرعاية، ومديرات وقياديّات لجهود التعافي. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في المناصب القيادية، وأغالباً ما لا تتناول تدابير الاستجابة والتعافي حقوقها وأولوياتها بصراحة. وقتل الأزمة فرصة لإعادة تشكيل الأنظمة والقوانين والسياسات والمؤسسات ولبنائهما من جديد للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

### يستمر العنف ضد المرأة على مستويات عالية بشكل غير مقبول، وقد اشتد بسبب الجائحة

الانتشار العالمي للعنف الجنسي وأو الجنسى من جانب الشريك الحميم ضد المرأة، حسب الفئة العمرية، 2000-2018 (نسبة مئوية)



تعرض ما يقرب من واحدة من كل ثلات نساء (736 مليون) للعنف الجنسي وأو الجنسى مرة واحدة على الأقل منذ سن الـ 15، ويرتكب هذا العنف عادة الشريك الحميم. ويدأ عنف الشريك الحميم مبكراً. ومن بين الفتيات والنساء اللاتي سبق لهن الزواج أو كان لهن شريك، تعرض ما يقرب من 24 في المائة من تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة لهذا العنف، وكذلك 26 في المائة من تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 سنة.

ويوجد تفاوت بين المناطق في عنف الشريك الحميم، فهو أعلى انتشاراً باستمرار في المناطق ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى مقارنة بالمناطق ذات الدخل العالي. ومن المرجح أن يعكس هذا الاختلاف التحديات التي تواجهها النساء غالباً إذا أردن الخروج من العلاقات المؤذية، وهي تحديات من قبيل عدم كفاية الموارد الاقتصادية، ومحدودية توفر خدمات الدعم الرسمية وصعوبة الوصول إليها، وضعف شبكات الدعم الاجتماعي، والخوف من التداعيات المرتبطة بالوصم الاجتماعي. وقد زادت الجائحة الحالية من صعوبة التحديات التي تواجه النساء في العلاقات المؤذية.

### تهدد جائحة كوفيد-19 ما أحرز عالمياً من تقدم في مكافحة زواج الأطفال

على مدى العقد الماضي، تراجعت ممارسة زواج الأطفال بشكل كبير، حيث انخفضت النسبة العالمية للشبابات المتزوجات في سن الطفولة بنسبة 15 في المائة، من حوالي فتاة واحدة من كل أربع فتيات إلى واحدة من كل خمس. ونتيجة لذلك، تم تجنب زواج حوالي 25 مليون فتاة. ومع ذلك، فإن الآثار العميقية لجائحة كوفيد-19 تعرّض الفتيات لزيادة خطر الزواج المبكر بسبب اقتران الصدمات الاقتصادية بإغلاق المدارس و Bianقطع خدمات الصحة الإنجابية. وعلى مدار العقد المقبل، سيرتفع بما يصل إلى 10 ملايين فتاة أخرى عدد الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال نتيجة للجائحة، بالإضافة إلى 100 مليون فتاة كان من المتوقع من قبل أن يصبحن عرائس أطفال. ويُعتقد أن يحدث معظم حالات زواج الأطفال الناشئة عن الجائحة على الأجل القريب، مع أن المرجح أن يبقى أثر الجائحة محسوساً طوال العقد القادم على الأقل.

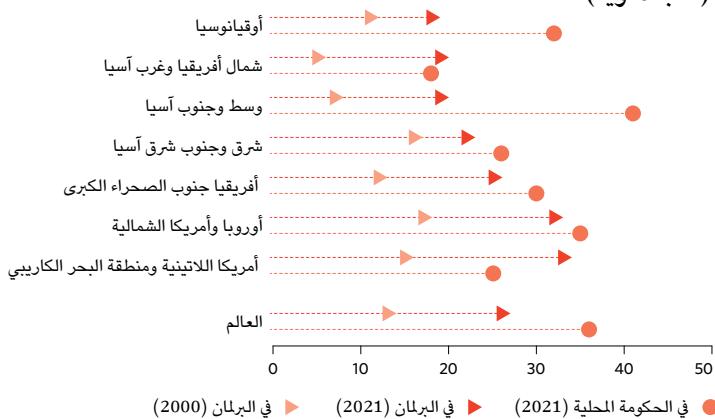
### تضييف الجائحة إلى عبء عمل المرأة غير مدفوع الأجر في الوقت الذي تدفع بهن إلى خارج القوى العاملة

في اليوم المتوسط، تقضي النساء حوالي 2,5 ضعف عدد الساعات التي يقضيها الرجال في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وفقاً لبيانات جمعت من 90 بلداً ومنطقة بين عامي 2001 و 2019. وخلال الأزمة ارتفع نصيب النساء والرجال كليهما من أعباء العمل غير مدفوع الأجر، لكن النساء يقمن بنصيب غير مناسب. وعلاوة على ذلك، فإن عدد النساء اللاتي يخرجن من القوة العاملة للتفرغ لرعاية الأطفال يفوق عدد الرجال. وفي دراسة شملت 16 بلداً، زاد مقدار الوقت المستغرق في رعاية الأطفال لكل من النساء (من 26 ساعة في الأسبوع قبل الجائحة إلى 31 ساعة بعدها) والرجال (من 20 ساعة في الأسبوع إلى 24 ساعة). وُتُظهر الأدلة الواردة من البرازيل وتشيلى وكوستاريكا والمكسيك أن النساء اللاتي لديهن شركاء وأطفال تعرضن لانخفاض حاد في معدل مشاركتهن في القوى العاملة مقارنة بالرجال، ولا سيما النساء اللاتي يعيشن معأطفال دون السادسة من العمر.

## تعتبر مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار أمراً حاسماً للتمكن من مواجهة كوفيد-19 والتعافي منه، ولكن هذه المشاركة لا تزال غاية بعيدة المنال

زيادة 3 نقاط مئوية فقط عن عام 2000. وبهذا أثر الجائحة غير المناسب على النساء في القوى العاملة، وخاصة على صاحبات الأعمال، بتفويض التقدم الضئيل المحرز في تقليل الفجوة العالمية بين الجنسين في المناصب الإدارية.

نسبة المقادير التي تشغلهن النساء في البرلمانات والحكومات المحلية، 2000 و 2021



أدت الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وهي محمد بتقويض ما أحرز من تقدم في مجال تمكين المرأة. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى النساء كشريكـات على قدم المساواة في صياغة قوانـون وسياسات ومـيزانيـات مـارعـية لـلـاعـتـبارـات الجنـسـانـية لإـعادـة الـبـنـاء بشـكـل أـفـضل وـضـمان خـطـة لـلـتـحـول الجنـسـانـي فيـ المـالـيـنـ الخـاصـ والـعـامـ. ومع ذلك، في 1 كانـونـ الثـانـي /يناـيرـ 2021، كانـ تمـثـيلـ المرأةـ بـعـيـداً عنـ التـكـافـؤـ: فقدـ كانـ المـتوـسطـ العـالـيـ لـلـنسـاءـ فيـ المـالـيـنـ الـبرـلمـانـيـ الـوطـنـيـ الأـحـادـيـ أوـ الـدـنـيـاـ 25,6ـ فيـ المـائـةـ فـقـطـ، وـكـانـ هـذـاـ المـتوـسطـ 36,3ـ فيـ المـائـةـ فيـ الـمـيـاهـاتـ الـتـدـاـولـيـةـ الـمـلـحـيـ، مـاـ يـعـنيـ أـنـ الـاتـجـاهـ التـصـاعـديـ لـاـ يـسـتـمـرـ إـلاـ بـيـطـرـ. وـبـالـمـعـدـلـ الـحـالـيـ، سـوـفـ يـسـتـرـغـ أـلـمـرـ مـاـ لـاـ يـقـلـ عـنـ 40ـ عـامـاـ لـتـحـقـيقـ التـكـافـؤـ بـيـنـ جـنـسـيـنـ فيـ الـبـرـلمـانـاتـ الـوـطـنـيـةـ. وـهـنـاكـ 23ـ بـلـدـاـ فـقـطـ لـدـيـهاـ تـمـثـيلـ لـلـمرـأـةـ لـاـ يـقـلـ عـنـ 40ـ فيـ المـائـةـ فيـ جـنـسـيـهـاـ الـبـرـلمـانـيـ الـوـطـنـيـ الـأـحـادـيـ أوـ الـدـنـيـاـ؛ وـ22ـ بـلـدـاـ فـقـطـ فيـ هـيـاهـاتـ الـحـكـمـ الـخـالـيـ. وـقـدـ حـقـقـ عـمـعـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ ذـلـكـ التـقـدـمـ مـنـ خـالـلـ استـخـدـامـ نـظـامـ الـحـصـصـ بـيـنـ جـنـسـيـنـ. وـفـيـ عـامـ 2020ـ، بـلـغـ نـسـبـةـ الـمـقـادـيرـ الـبـرـلمـانـيـةـ الـتـيـ فـازـتـ بـهـاـ النـسـاءـ فيـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ تـأـخـذـ بـنـظـامـ الـحـصـصـ فـيـ جـنـسـيـهـاـ التـشـريعـيـةـ 27,4ـ فيـ المـائـةـ، مـقـارـنـةـ بــ 15,6ـ فيـ المـائـةـ فيـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ لـاـ تـأـخـذـ بـهـاـ النـظـامـ. وـعـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـخـالـيـ، أـدـىـ اـسـتـخـدـامـ الـحـصـصـ الـمـفـروـضـةـ بـالـتـشـريعـ إـلـاـ زـيـادـةـ تـمـثـيلـ الـمرـأـةـ فيـ الـبـلـدـانـ الـعـنـيـفـ بـنـسـبـةـ 7ـ نـقـاطـ مـئـوـيـةـ.

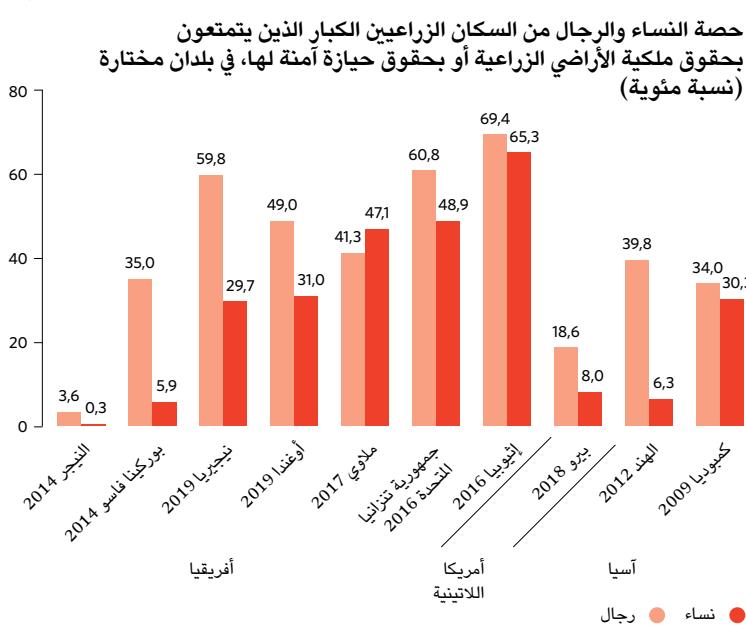
ومـعـ أـنـ النـسـاءـ فيـ عـامـ 2019ـ كـنـ يـشـكـلـنـ ماـ يـقـرـبـ مـنـ 39ـ فيـ المـائـةـ مـنـ الـقـوـيـ الـعـالـيـةـ، إـلـاـ أـنـ نـسـبـتـهـنـ فيـ الـمـنـاصـبـ الـإـدـارـيـةـ لـمـ تـبـلـغـ إـلـاـ 28,2ـ فيـ المـائـةـ، أـيـ

## تـسـتـمـرـ الـقـوـانـينـ الـتـمـيـزـيـةـ وـالـتـغـرـاتـ الـقـانـوـنـيـةـ فـيـ حـرـمـانـ الـمـرـأـةـ مـنـ حـقـوقـهـاـ الـإـنـسـانـيـةـ

إـلـىـ قـوـانـينـ لـلـاعـتـصـابـ تـسـتـنـدـ إـلـىـ مـبـدـأـ الرـضـاـ. وـأـمـاـ فـيـ جـنـالـ الـعـمـالـةـ وـالـاستـحقـاقـاتـ الـاـقـتصـادـيـةـ، فـقـدـ فـرـضـ أـكـثـرـ مـنـ 90ـ فيـ المـائـةـ مـنـ الـبـلـدـانـ عـدـمـ التـمـيـزـ عـلـىـ أـسـاسـ الـجـنـسـ فـيـ الـعـمـلـ، وـلـكـنـ مـاـ يـقـرـبـ مـنـ نـصـفـ الـبـلـدـانـ اـسـتـمـرـ فـيـ مـنـعـ عـمـلـ الـمـرـأـةـ فـيـ وـظـائـفـ أـوـ صـنـاعـاتـ مـعـيـنـةـ. فـيـ مـحـالـ الزـوـاجـ وـالـأـسـرـةـ، فـشـلـ مـاـ يـقـرـبـ مـنـ رـبـعـ الـبـلـدـانـ فـيـ مـنـحـ الـمـرـأـةـ حـقـوقـاـ مـتـسـاوـيـةـ مـعـ الـرـجـلـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـدـخـولـ فـيـ عـقدـ زـوـاجـ وـفـيـ بـدـءـ إـجـرـاءـاتـ الطـلاقـ، كـمـاـ أـنـ ثـلـاثـةـ أـربـاعـ الـبـلـدـانـ لـمـ تـحدـدـ سنـ 18ـ عـامـاـ كـحدـ أـدـنـىـ لـسـنـ الزـوـاجـ لـلـنـسـاءـ وـالـرـجـالـ، بـدـونـ اـسـتـثنـاءـاتـ.

لـاـ تـزـالـ الـقـوـانـينـ الـتـمـيـزـيـةـ وـالـتـغـرـاتـ الـقـانـوـنـيـةـ تـمـنـعـ الـنـسـاءـ مـنـ التـمـتـعـ بـحـقـوقـهـنـ الـإـنـسـانـيـةـ الـكـامـلـةـ، وـفـقـاـ لـبـيـانـاتـ جـمـعـتـ فـيـ 95ـ بـلـدـاـ شـمـلـتـ أـرـبـعـ مـجاـلاتـ قـانـوـنـيـةـ فـيـ عـامـ 2020ـ. فـفـيـ جـاـلـ الـأـطـرـ الـقـانـوـنـيـةـ الشـامـلـةـ وـالـحـيـاةـ الـعـامـةـ، يـفـقـرـ أـكـثـرـ مـنـ نـصـفـ الـبـلـدـانـ الـتـيـ لـدـيـهاـ بـيـانـاتـ إـلـىـ حـصـصـ خـاصـةـ بـالـنـسـاءـ فـيـ الـبـرـلمـانـاتـ الـوـطـنـيـةـ، فـيـ حـيـنـ أـنـ لـدـىـ خـمـسـ الـبـلـدـانـ قـوـانـينـ تـمـيـزـيـةـ فـيـ جـاـلـ الـجـنـسـيـةـ. أـمـاـ فـيـ جـاـلـ الـعـنـفـ ضـدـ الـمـرـأـةـ، فـقـدـ أـدـرـجـ 83ـ فـيـ المـائـةـ مـنـ الـبـلـدـانـ التـرـامـاتـ فـيـ الـمـيـاهـيـةـ لـتـفـيـذـ التـشـريعـاتـ الـتـيـ تـعـالـجـ الـعـنـفـ ضـدـ الـمـرـأـةـ، وـلـكـنـ مـاـ نـسـبـتـهـ 63ـ فـيـ المـائـةـ مـنـ الـبـلـدـانـ كـانـتـ تـقـتـرـ

## من شأنـ مـنـحـ الـمـرـأـةـ الـمـساـواـةـ فـيـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـأـرـضـ أـنـ يـقـطـعـ شـوـطـاـ طـوـيـاـ نـوـ حـتـخـفـيـفـ مـنـ حـدـ الـفـقـرـ وـانـعـدـامـ الـأـمـنـ الـغـذـائـيـ



تعـتـبـرـ مـلـكـيـةـ الـمـرـأـةـ لـلـأـرـضـ أـوـ سـيـطـرـهـاـ عـلـيـهـاـ بـالـغـةـ الـأـهـمـيـةـ لـتـمـكـيـنـهـاـ اـقـتصـادـيـاـ. فـهـيـ تـنـشـئـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـفـوـائـدـ لـلـنـسـاءـ مـنـ خـالـلـ زـيـادـةـ قـدـرـهـنـ عـلـىـ الـمـساـواـةـ ضـمـنـ الـأـسـرـةـ وـفـيـ النـشـاطـ الـاـقـتصـادـيـ. وـلـاـ تـقـتـرـ هـذـهـ الـفـوـائـدـ عـلـىـ الـنـسـاءـ فـاـلـدـارـاسـاتـ تـشـيرـ إـلـىـ أـنـ تـمـتـعـ الـمـرـأـةـ بـفـرـصـ مـتـسـاوـيـةـ فـيـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـأـرـضـ، سـيـؤـدـيـ إـلـىـ انـخـفـاضـ كـبـيرـ كـبـيرـ فـيـ الـفـقـرـ وـانـعـدـامـ الـأـمـنـ الـغـذـائـيـ فـيـ جـمـيعـ أـخـاءـ الـعـالـمـ.

عـلـىـ أـنـ هـذـهـ الرـؤـيـةـ بـعـيـدةـ عـنـ التـحـقـيقـ. إـذـ أـنـ أـقـلـ مـنـ 50ـ فـيـ المـائـةـ مـنـ النـسـاءـ وـالـرـجـالـ العـالـمـيـنـ فـيـ الـزـرـاعـةـ فـيـ مـعـظـمـ الـبـلـدـانـ لـدـيـهـمـ حـقـوقـ مـلـكـيـةـ أـوـ حـيـازـةـ مـضـمـنـةـ لـلـأـرـضـ الـرـاعـيـةـ. وـفـيـ 9ـ مـنـ أـصـلـ كـلـ 10ـ بـلـدـانـ خـضـعـتـ لـلـتـقـيـيـمـ، لـاـ يـتـمـتـعـ بـهـذـهـ الـحـقـوقـ إـلـاـ قـلـةـ نـسـبـيـةـ مـنـ النـسـاءـ مـقـارـنـةـ بـالـرـجـالـ. وـلـاـ يـتـمـثـلـ الـحـالـ دـائـمـاـ فـيـ زـيـادـةـ عـدـدـ مـالـكـيـةـ الـأـرـاضـيـ مـنـ الـرـجـالـ عـلـىـ عـدـدـ مـالـكـانـ، وـلـكـنـ هـذـهـ الـوـضـعـ هـوـ أـكـثـرـ شـيـوـعاـ إـلـىـ حـدـ بـعـيدـ، فـهـوـ يـوـجـدـ فـيـ 7ـ مـنـ أـصـلـ كـلـ 10ـ بـلـدـانـ تـقـيـيـمـ، تـقـوـيـعـهـاـ الـأـمـنـ الـغـذـائـيـ فـيـ مـعـظـمـ الـبـلـدـانـ. وـفـيـ خـمـسـ الـبـلـدـانـ، يـفـوـقـ عـدـدـ الـرـجـالـ عـدـدـ النـسـاءـ فـيـ مـلـكـيـةـ الـأـرـضـ بـمـاـ لـاـ يـقـلـ عـنـ اـثـنـيـنـ مـنـ الـرـجـالـ مـقـابـلـ كـلـ وـاحـدـةـ مـنـ النـسـاءـ.



# ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام

المياه النظيفة  
والنظافة الصحية 6



يتمتع أكثر من 100 أسرة و 600 تلميذ الآن بإمكانية أفضل للحصول على المياه الصالحة للشرب في جنوب أوي، ماغوينداناو، الفلبين، بفضل مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية وحكومة اليابان.

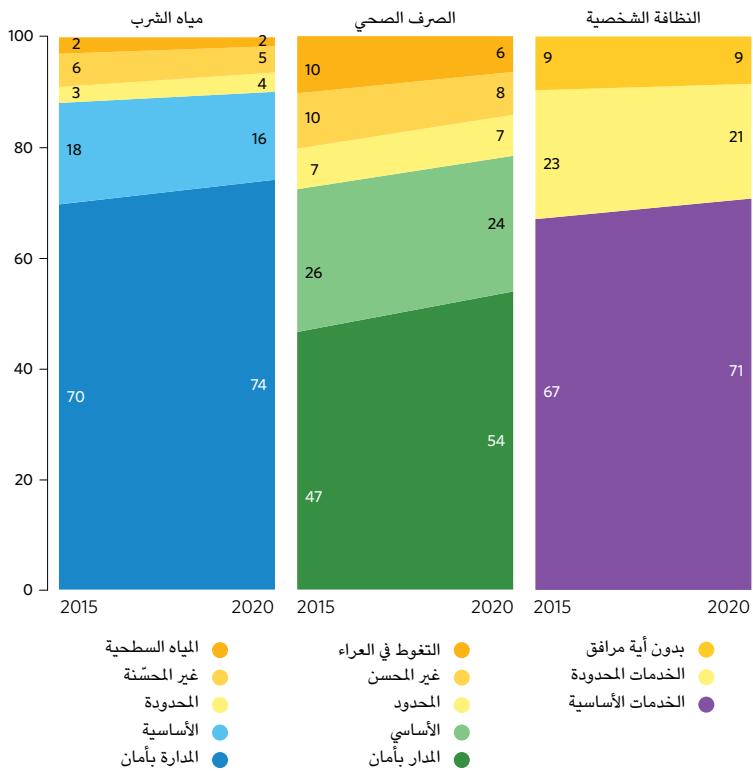
يعيش بلايين الناس في مختلف أنحاء العالم بدون خدمات مدارة بأمان ملياً الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد أكَّدت جائحة كوفيد-19 ضرورة وصول الجميع إلى هذه الخدمات للتمكن من مواجهة الجائحة وتعزيز الاتباع الصحي والأخضر المستدام.

وتعتبر المياه أساسية في جميع قطاعات المجتمع لإنتاج الغذاء والطاقة والسلع والخدمات. وعلى مدى القرن الماضي، زاد استخدام المياه في العالم بأكثرب من ضعف معدل النمو السكاني. ويعاني كثيرون من مصادر المياه من الجفاف ومن زيادة التلوث أو من الاثنين كليهما. وبالإضافة إلى الإجهاد المائي وتلوث المياه، تواجه البلدان تحديات متزايدة نتيجة لتدحرج النظم البيئية المرتبطة بالمياه، ولندرة المياه بسبب تغير المناخ، وضعف الاستثمار في المياه والصرف الصحي، وعدم كفاية التعاون بشأن المياه العابرة للحدود. إن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المدفأء 6. وهناك حاجة ماسة إلى تسريع معدلات التقدم الحالية بشكل كبير، وإلى الأخذ بنهج متكملاً شاملة لإدارة المياه.

يُعد وصول الجميع إلى مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية أمراً أساسياً للتصدى لجائحة كوفيد-19

الصحية، كما أن خدمات الصرف الصحي الأساسية لم تكن متوفرة إلا في الثلثين من كل خمسة من هذه المرافق. أما خدمات النظافة الصحية الأساسية فلم تكن متوفرة إلا في ثلاثة من كل أربعة مرفاق. ولضمان إعادة البناء بشكل أفضل بعد أزمة كوفيد-19، يتوجب على الحكومات أن تسرع جهودها لضمان وصول الجميع إلى خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية.

**النفطية العالمية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، في عامي 2015 و 2020 (نسبة مئوية)**



بين عامي 2015 و 2020، زادت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب مُدارة بأمان من 70,2 في المائة إلى 74,3 في المائة، وكانت منطقة وسط وجنوب آسيا المنطقة التي حققت أكبر زيادة في أعداد السكان الذين تمكّنوا من الوصول. وعلى الرغم من هذا التقدّم، لا يزال 2 بليون من الناس يفتقرّون إلى مياه الشرب المدارة بأمان في عام 2020، ومنهم 771 مليون شخص لا يصلون حتى إلى مياه الشرب الأساسية. ويعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نصف الذين يفتقرّون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية (387 مليون).

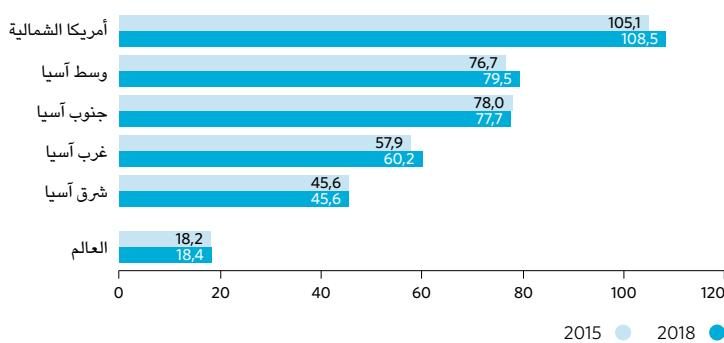
وارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات للصرف الصحي مداراً بأمان من 47,1 في المائة في عام 2015 إلى 54 في المائة في عام 2020. غير أن 3,6 بلايين من الناس لا يزالون يفتقرن إلى الصرف الصحي المدار بأمان في عام 2020، ومنهم 1,7 بلايين شخص يعيشون بدون مرافق صرف صحي أساسية. ومن بين هؤلاء الأشخاص، يمارس 494 مليوناً التغوط في العراء، مما يمثل اختلافاً في عددهم الذي كان قد بلغ 739 مليوناً في عام 2015. وفي حين أن العالم يسير على المسار الصحيح لإنهاء التغوط في العراء بحلول عام 2030، فإن تحقيق الوصول الشامل إلى الصرف الصحي المدار بأمان بحلول عام 2030 سيتطلب مضاعفة معدلات التقدم الحالية أربعة أضعاف.

وارتفعت نسبة سكان العالم الذين يتمتعون بخدمات النظافة الصحية الأساسية من 67,3 في المائة في عام 2015 إلى 70,7 في المائة في عام 2020. وهذا يعني أنه، في بداية جائحة كوفيد-19، كان 2,3 بلايين من الناس في جميع أنحاء العالم (شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص) لا يزالون يفتقرن إلى المرافق الأساسية لغسل اليدين بالصابون والماء في المنزل، كما أن 670 مليون شخص ليس لديهم آية مرافق لغسل اليدين على الإطلاق.

إن وصول الجميع إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يتجاوز الاستخدام المنزلي. فعلى الصعيد العالمي، في عام 2019، كان هناك مدرستان فقط من كل ثالث مدارس لديهما خدمات أساسية ملياه الشرب والصرف الصحي، وثلاث مدارس من كل خمس مدارس لديها خدمات للنظافة الصحية الأساسية. وهذا يعني أنه، في بداية جائحة كوفيد-19، كان 818 مليون طفل يفتقرن إلى مرافق غسل اليدين الأساسية في مدارسهم. وفي أقل البلدان نمواً، في عام 2019، لم تكن خدمات المياه الأساسية متوفرة إلا في واحد من كل اثنين من مرافق الرعاية

## يزداد الإجهاد المائي سوءاً في المناطق دون الإقليمية التي تشهد بالفعل مستويات مرتفعة أو حرجة منه

مستويات الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة، المناطق التي لديها مستوى عالٍ أو عالٍ جداً من الإجهاد المائي، في عامي 2015 و 2018 (نسبة مؤوية)

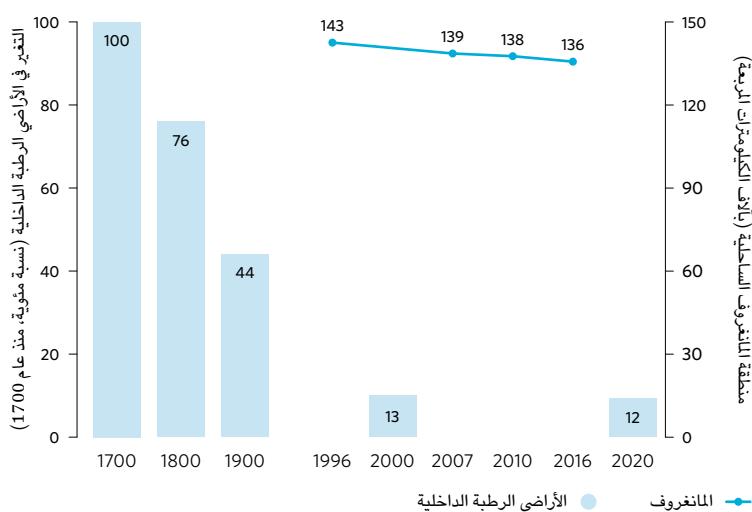


يعتبر أن البلد أو الإقليم يعني من الإجهاد المائي عندما يسحب 25 في المائة أو أكثر من موارده من المياه العذبة المستجدة. ويؤثر هذا التحدي على مختلف البلدان في جميع القرارات. وفي عام 2018، كان 2,3 بليون من الناس يعيشون في بلدان تعاني من الإجهاد المائي، منهم 721 مليوناً يعيشون في بلدان تعتبر مستوياته فيها مرتفعة أو حرجة. خلال الفترة بين عامي 2015 و 2018، زاد الإجهاد المائي بأكثر من 2 في المائة في بعض المناطق دون الإقليمية التي تعتبر مستوياته فيها مرتفعة أو مرتفعة للغاية بالفعل، مثل شمال أفريقيا ووسط وغرب آسيا.

ويعود تحسين كفاءة استخدام المياه أحد العوامل الأساسية للحد من الإجهاد المائي. وقد ارتفعت كفاءة استخدام المياه في جميع أنحاء العالم بنسبة 10 في المائة، من 17,30 دولاراً للمتر المكعب في عام 2015 إلى 19,00 دولاراً للمتر المكعب في عام 2018. كما شهدت جميع القطاعات الاقتصادية تحسناً في كفاءة استخدام المياه منذ عام 2015، مع زيادة بنسبة 15 في المائة في الصناعة، و 8 في المائة في الزراعة و 8 في المائة في قطاع الخدمات. وهناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة للتوفير في المياه وزيادة كفاءة استخدامها، لا سيما في المناطق التي لديها مستوى من الإجهاد المائي عالٍ إلى حرج، أو تقارب ذلك المستوى (أعلى من 75 في المائة).

## النظم الإيكولوجية للمياه العذبة آخذة في التغير بشكل كبير، مما يشير إلى الحاجة إلى استجابة عاجلة

فقدان الأرضي الرطبة الداخلية على مدى ثلاثة قرون، 1700-2020 (نسبة مؤوية)، ومنطقة المانغروف الساحلية، 1996-2016 (الآلاف الكيلومترات المربعة)



تلعب النظم البيئية المتعلقة بالمياه دوراً إيكولوجياً بالغ الأهمية وتتوفر متطلبات وخدمات أساسية. ومع ذلك، فإن النظم الإيكولوجية للمياه العذبة تشهد تغيرات كبيرة. فخمس أحواض الأنهر في العالم تتعرض إما لزيادة سريعة أو لنقصان سريع في مساحة المياه السطحية. وعلى الصعيد العالمي، تعتبر نوعية مياه البحيرات رديئة: فمن بين 2 300 بحيرة كبيرة حضرت للتقدير في عام 2019، سجل ما يقرب من ربعها مستوى عالٍ إلى شديد من التعرّق (تعييم المياه). ويمكن أن يؤثر التعرّق العالي سلباً على صحة الإنسان والنظام البيئي. وقد أظهر تقييم لـ 10 في المائة من البحيرات الكبرى في العالم في عام 2019 أن ما لا يقل عن 21 مليون شخص، بينهم 5 ملايين من الأطفال، يعيشون في دائرة نصف قطرها 5 كيلومترات من البحيرات ذات التعرّق العالي.

وتشهد الأرضي الرطبة الطبيعية حول العالم تدهوراً طويلاً الأجل. ويقدر أن أكثر من 80 في المائة فقدت بالكامل منذ حقبة ما قبل الصناعة. وخلال الفترة بين عامي 1970 و 2015، تقلصت الأرضي الرطبة الداخلية والبحرية الساحلية بنحو 35 في المائة، أي بثلاثة أضعاف معدل فقدان الغابات. وانخفشت المساحة التي تغطيها مناطق المانغروف الساحلية على مستوى العالم بنسبة 4,9 في المائة بين عامي 1996 و 2016. ولا بدّ من اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة وتسرع الجهد المبذول لحماية واستعادة النظم الإيكولوجية للمياه.

## يتطلب ضمان وجود ترتيبات تشغيلية تغطي جميع أحواض المياه العابرة للحدود بحلول عام 2030 تسرعاً كبيراً في الجهود المبذولة

يعد التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أمراً بالغ الأهمية لتشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز السلام والتنمية المستدامة، وللتصدي لتحديات الأمن الإقليمي، ودعم التكيف مع تغير المناخ. وعلى الصعيد العالمي، هناك 153 بلداً تقاسمت الأنهر والبحيرات وطبقات المياه الجوفية. غير أن 24 فقط من البلدان كان لديها في عام 2020 ترتيبات تشغيلية تغطي جميع مناطق أحواضها العابرة للحدود؛ وأن 22 فقط من البلدان كان لديها ترتيبات تغطي أكثر من 70 في المائة من تلك المناطق. وتوجد ترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه فيما يتعلق، في المتوسط، بما نسبته 58 في المائة من مناطق الأحواض العابرة للحدود. وتتوفر أكبر تشغيلية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي عام 2020، وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19، قدم 128 بلدًا من أصل 153 بلدًا تقاسمت الأحواض العابرة للحدود تقارير وطنية حول حالة ترتيباتها التعاونية. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتسرع التقدم بحيث تتوفر اتفاقات تشغيلية تغطي جميع الأنهر والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بحلول عام 2030.

## تختلف البلدان في تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، مع أن لهذه الإدارة أهمية مركبة لتحقيق مستقبل مستدام

تعد الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية أمراً حيوياً لتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على المياه. وقد عزز كثير من البلدان القوانين المتعلقة بالمياه، ووضعت هذه البلدان السياسات اللازمة ودعمت المؤسسات المعنية. وعلى الصعيد العالمي، ارتفع متوسط معدل التنفيذ من 49 في المائة في عام 2017 إلى 54 في المائة في عام 2020. ولا بدّ من مضاعفة معدل التقدم الحالي، حيث إن 129 بلداً ليست على المسار الصحيح لإدارة موارد المياه على نحو مستدام بحلول عام 2030. ويجب على البلدان أن تستفيد من عمليات الرصد التي يتعدد أصحاب المصلحة فيها للتمكن من فهم الواقع الرئيسية وتحديد الإجراءات ذات الأولوية لتسريع التقدم. وفي العديد من البلدان، أدت جائحة كوفيد-19 بالفعل إلى توسيع نطاق إشراك أصحاب المصلحة في إدارة موارد المياه من خلال المشاورات عبر الإنترنت. وتشمل بعض الأولويات الأكثر شيوعاً إنشاء آليات توسيع مستدام، وتحسين إدارة ورصد الأحواض وحزنات المياه الجوفية استناداً إلى الحدود الميدولوجية بدلاً من الحدود الإدارية.

## ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة المستدامة

طاقة نظيفة  
وباسعار معقولة 7



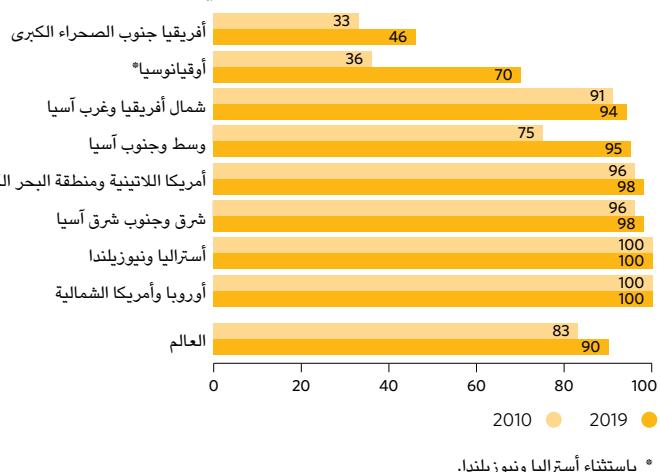
تزود أنظمة الطاقة الشمسية في المناطق الريفية في رواندا المنازل بالكهرباء، مما يفيد النساء والأطفال في المقام الأول.

على مدى العقد الماضي، توسيع إمكانية الوصول إلى الكهرباء، وزاد استخدام الطاقة المتعددة في قطاع الكهرباء، وتحسن كفاءة الطاقة. ومع ذلك، لا يزال ملايين الناس يعيشون بدون كهرباء، ويفتقرون ثلث سكان العالم إلى الوقود النظيف والتقنيات النظيفة لأغراض الطهي. وقد كان التقدم في ضمان الوصول إلى الطاقة متبايناً عبر المناطق، مما ترك الفئات الأشد ضعفاً أكثر تخلفاً عن الركب مما كانت عليه.

وتؤدي الحاجة إلى عكس مسار ما أحرز من تقدم وتتسبب بفقدان إمكانية الوصول إلى الكهرباء لدى ملايين الناس. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار النفط والغاز إلى إضعاف تقبل تقنيات الطاقة النظيفة. وعلى الجانب الإيجابي، يوفر انخفاض أسعار الوقود الأحفوري فرصة للحكومات لصلاح ما تقدمه من دعم لذلك الوقود. ويمكن لخطط التحفيز المصممة لتعزيز النمو الاقتصادي وحماية العمال وخلق فرص العمل أن تزيد من انتشار تقنيات الطاقة النظيفة.

### طفأ الأنوار في أجزاء من أفريقيا وأسيا بسبب تأثير الفقر المتزايد على انتشار الكهرباء

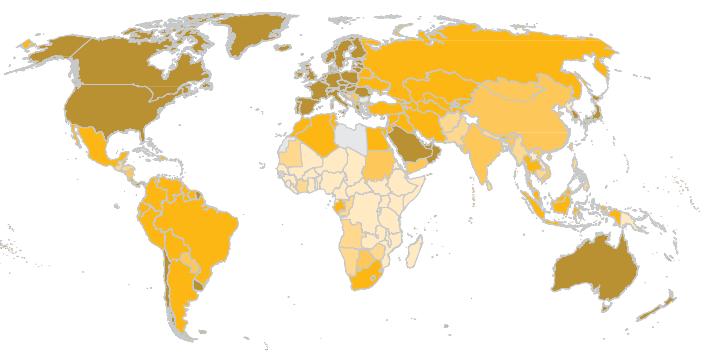
نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، في عامي 2010 و 2019 (نسبة مؤدية)



تحسن معدل الوصول إلى الكهرباء على الصعيد العالمي من 83 في المائة في عام 2010 إلى 90 في المائة في عام 2019، مع حصول 1,1 بليون شخص على الكهرباء لأول مرة. غير أن 759 مليون شخص كانوا لا يزالون محروميين من الحصول على الكهرباء في عام 2019، ثلاثة أرباعهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (97 مليون شخص في المناطق الحضرية، و 471 مليون شخص في المناطق الريفية). وبالوتيرة الحالية، سيظل 660 مليون شخص بدون كهرباء في عام 2030، تعيش الغالبية القصوى منهم (555 مليون) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن لجائحة كوفيد-19 أن تعكس اتجاه التقدم في بعض البلدان. ففي أفريقيا، ارتفع عدد الأشخاص المحروميين من الكهرباء في عام 2020 بعد أن كان قد انخفض خلال السنوات السبعة السابقة. وفي البلدان النامية في أفريقيا وأسيا، لم تعد خدمات الكهرباء الأساسية الآن ميسورة التكلفة لأكثر من 25 مليون شخص كانوا يحصلون عليها في السابق، وذلك بسبب النمو السكاني وتزايد مستويات الفقر. وقد تجاوز 85 مليون شخص إضافي، معظمهم في البلدان النامية في آسيا، إلى تقليل إمكانية الوصول إلى الكهرباء الأساسية بسبب العجز على تسديد قيمة حزمة متسعة من الخدمات.

### بمعدلات التقدم الحالية، سيظل ثلث سكان العالم يستخدمون أنظمة طهي خطيرة وغير فعالة في عام 2030

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى أنظمة طهي نظيفة، 2019 (نسبة مؤدية)

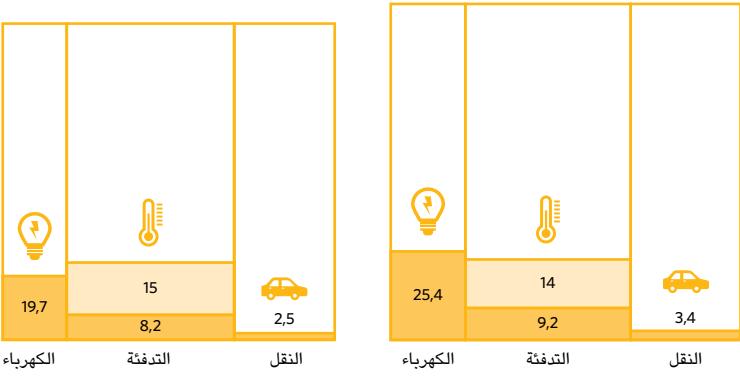


ملاحظة: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

في عام 2010، كان 57 في المائة من سكان العالم يستخدمون الوقود النظيف والتقنيات النظيفة لأغراض الطهي، وارتفعت هذه النسبة إلى 66 في المائة في عام 2019. وهذا يعني أن 2,6 بليون شخص تُركوا متخلفين عن الركب. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تجاوزت زيادة السكان معدل النمو في إمكانية الوصول، مما ترك حوالي 85 في المائة من السكان يعتمدون على أنظمة طهي غير فعالة وخطيرة. ويعتمد غالبية الفقراء على أنواع الوقود الضارة والملوثة مثل الخشب والفحوم للطهي، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص للإصابة بكورونا-19. وفي الوقت نفسه، تهدد الجائحة وعمليات الإغلاق الناتجة عنها بإعاقة التقدم. وما لم تُتخذ إجراءات سريعة، سيظل ثلث سكان العالم بدون وقود نظيف وتقنيات نظيفة لأغراض الطهي في عام 2030، مما يؤدي إلى آثار صحية ضارة كبيرة وتدور بيئي خطير.

## سيتطلب العمل الفعال في مجال المناخ اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال الطاقة المتجددة الحديثة، وخاصة لأغراض التدفئة والنقل

حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، وحسب الاستخدام النهائي، في عامي 2010 و 2018 (نسبة مئوية)  
مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، 2018: 373,7 إيكاساجول  
مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة، 2010: 334,2 إيكاساجول



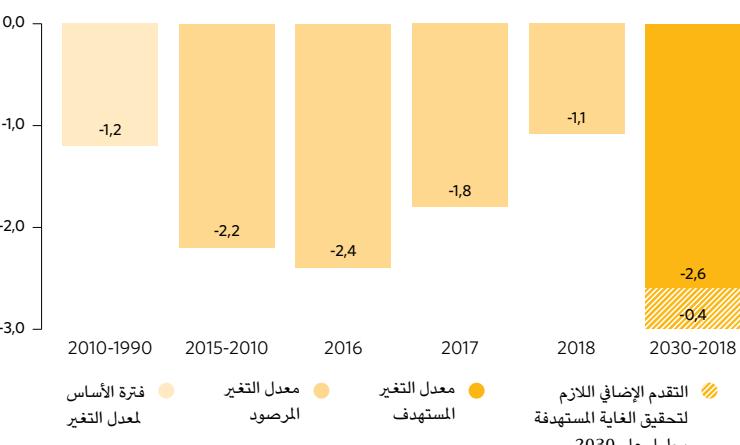
ملاحظة: تمثل المربعات إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، ويمثل ارتفاع المنطقه المطلقة حصة كل قطاع من مصادر الطاقة المتجددة.

ارتفعت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة تدريجياً إلى 17,1 في المائة في عام 2018، بعد أن كانت 16,4 في عام 2010. وجاءت المساهمة الرئيسية من قطاع الكهرباء، حيث تجاوزت حصة مصادر الطاقة المتجددة الآن 25 في المائة. ومع ذلك، لا تشكل الكهرباء إلا حوالي 21 في المائة من الاستهلاك النهائي للطاقة. وتترکز النسبة المتبقية في قطاعي التدفئة والنقل، حيث احترفت مصادر الطاقة المتجددة الحديثة في عام 2018 ما نسبته 9,2 في المائة و 3,4 في المائة من السوق العالمية، على التوالي. ولا تزال استخدامات التقليدية للكتلة الحيوية، مثل حرق الأخشاب للتدفئة، تمثل ما يقرب من 14 في المائة من الاستهلاك العالمي في مجال التدفئة.

وباستثناء استخدامات التقليدية للكتلة الحيوية، تُظهر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى حصة من الطاقة المتجددة الحديثة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حجم توليد الطاقة الكهرومائية، واستخدام الطاقة الحيوية في العمليات الصناعية والوقود الحيواني للنقل. وفي عام 2018، كان أكثر من ثلث الزيادة السنوية العالمية في استهلاك الطاقة المتجددة الحديثة قد تحقق في شرق آسيا، حيث هيمن توليد الكهرباء من الرياح والشمس على النمو في هذا المجال.

## لن يتمكن العالم من بلوغ الغاية العالمية المستهدفة لكافأة الطاقة إلا من خلال استثمارات كبيرة على نطاق منهجي

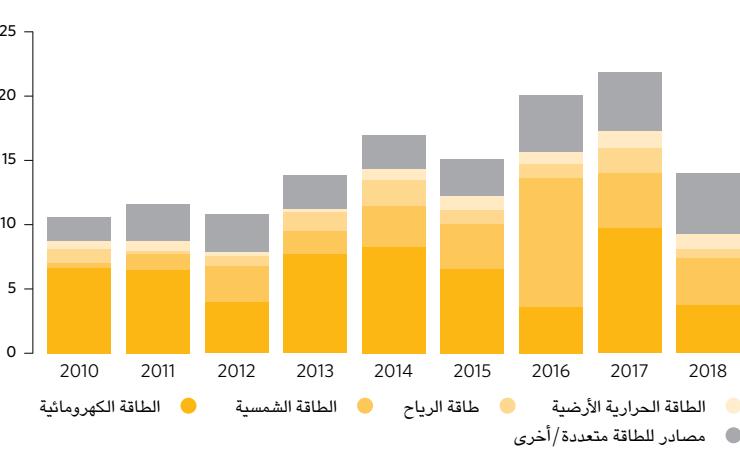
معدل نمو كثافة الطاقة الأولية، حسب الفترة والمعدل المستهدف، 1990-2030 (نسبة مئوية)



يعد تحسين كفاءة الطاقة - إلى جانب زيادة نشر الطاقة المتجددة - أمراً أساسياً لبلوغ الغاية العالمية المتمثلة في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتدعى الغاية المستهدفة لعام 2030 إلى مضاعفة معدل التحسين السنوي التاريخي بين عامي 1990 و 2010. وقد تحسنت كثافة الطاقة الأولية على المستوى العالمي، وهي تُعرف على أنها إجمالي إمدادات الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، من 5,6 ميغاجول لكل دولار في عام 2010 إلى 4,8 في عام 2018، أي بمعدل تحسن سنوي قدره 2 في المائة. وهذا أقل بكثير من نسبة 2,6 في المائة المطلوبة لتحقيق الغاية المستهدفة في المدى. ونتيجة لذلك، فإن التقدم في كثافة الطاقة حتى عام 2030 سيحتاج الآن إلى متوسط 3 في المائة سنوياً لتحقيق الغاية العالمية. ولا يزال ذلك في المتناول إذا أمكن توجيه استثمارات كبيرة نحو تحسين كفاءة الطاقة الفعلية من حيث التكلفة على نطاق منهجي. وفي حين أن التقديرات المبكرة لعام 2019 وأشارت إلى أن معدل التحسن هو بنسبة 2 في المائة، فإن التوقعات لعام 2020 تشير إلى انخفاض مستوى التقدم ليصل إلى 0,8 في المائة فقط. وعلى الأجل القريب، يستمر تحسين كفاءة الطاقة بفضل الاستثمارات.

## لا تتلقى أقل البلدان نمواً إلا جزءاً ضئيلاً من التمويل الدولي الموجه للطاقة المتجددة

التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة، حسب نوع التكنولوجيا، 2000-2018 (بليون الدولارات بأسعار الصرف لعام 2018)



بلغت التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة 14 بليون دولار في عام 2018، أي أقل بنسبة 35 في المائة مما كانت عليه في عام 2017. وفي الغالب، تعزى هذه التقلبات السنوية إلى الاختلافات في الالتزامات الكبيرة المخصصة للطاقة الكهرومائية. وقد تلقت مشاريع الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح 27 في المائة و 26 في المائة و 8 في المائة و 5 في المائة من تدفقات عام 2018 على التوالي. ولا تزال تدفقات المال العام تتذكر في عدد قليل من البلدان. فعلى سبيل المثال، تلقت الأرجنتين وباكستان وتركيا ونيجيريا والهند 30 في المائة من إجمالي الالتزامات في الفترة بين عامي 2010 و 2018. وفي المقابل، لم تتلق أقل البلدان نمواً مجتمعة، وعددتها 46 بلداً، سوى 20 في المائة من هذه الالتزامات خلال نفس الفترة. ومعظم البلدان التي لديها أدنى مستويات الوصول إلى الكهرباء هي من أقل البلدان نمواً (لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، لكن العديد منها يتلقى عملياً عاماً دولياً أقل بكثير من المتوسط العالمي عند قياسه على أساس نصيب الفرد.



## تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع



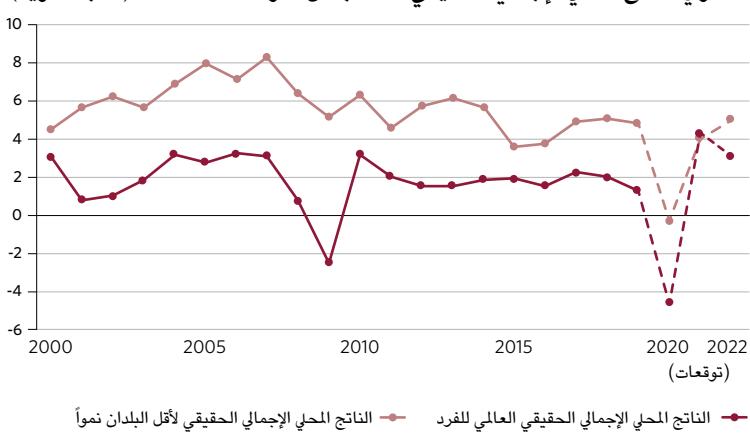
عاملة لحسابها الخاص تعاني من ضعف السمع تكسب دخلاً من خلال إنتاج الأواني الفخارية في أديس أبابا، إثيوبيا.

من البلدان الأخرى، سيقى النمو الاقتصادي دون اتجاهات ما قبل الجائحة لفترة طويلة.

حتى قبل انتشار الجائحة، كان النمو الاقتصادي العالمي قد تباطأ. وقد عطلت أزمة كوفيد-19 الأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم وتسببت في أسوأ ركود منذ فترة الكساد الكبير. وفي عام 2020، بلغت الخسائر في عدد ساعات العمل 8,8 في المائة على المستوى العالمي (مقارنة بالربع الأخير من عام 2019)، أي ما يعادل فقدان 255 مليون وظيفة بدءاً من عام كامل – أو حوالي أربعة أضعاف عدد الوظائف الذي فقد خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007–2009. ووضعت الجائحة العاملين في العمالة غير الرسمية موضع الخطر، نظراً لافتقارهم إلى الحماية من المرض أو الإغلاق. وتتأثر العمال الشباب والنساء بشكل خاص بالأزمة. ومن المتوقع، مع إطلاق لقاحات كوفيد-19 واستمرار الدعم المالي والنقدى، أن تشهد الولايات المتحدة الأمريكية والصين – غداً قوياً في عام 2021. ومع ذلك، بالنسبة للعديد

### بالنسبة للعديد من البلدان، يمكن أن يكون الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي طويلاً ووعراً

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي للفرد، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً، 2000–2022 (نسبة مئوية)

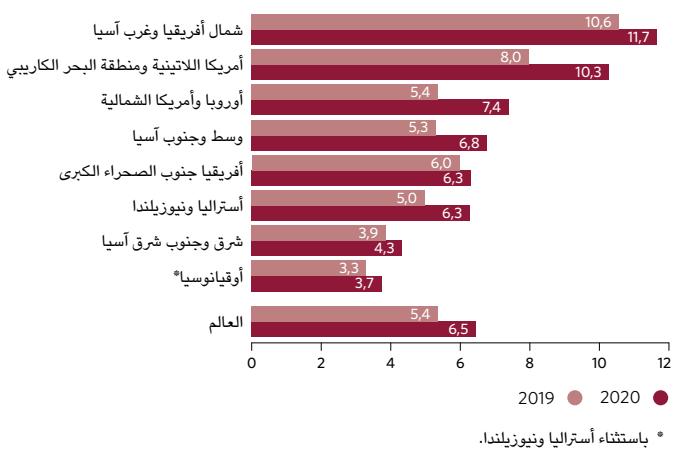


نما الاقتصاد العالمي بحوالي 2 في المائة في المتوسط في الفترة بين عامي 2014 و 2018. وفي عام 2019، لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا بنسبة 1,3 في المائة على المستوى العالمي، ويُقدر أنه انخفض بنسبة 4,6 في المائة في عام 2020. ومع انطلاق اللقاحات والمساعدات الحكومية، بدأ الانتعاش الاقتصادي العالمي يتحقق بقيادة الصين والولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4,3 في المائة في عام 2021 و 3,1 في المائة في عام 2022. غير أن من المتوقع، بالنسبة للعديد من البلدان، لا يعود النمو الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الجائحة إلا في عام 2022 أو عام 2023.

وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4,8 في المائة في عام 2019 ومن المتظر أن يكون قد انخفض بنسبة 0,3 في المائة في عام 2020 بسبب التعطل الناجم عن الجائحة. ويُتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً إلى الانتعاش مجدداً في عامي 2021 و 2022 – ليصل معدله إلى 4,0 و 5,0 في المائة على التوالي. غير أن من المتظر أن يبقى هذا النمو أدنى بكثير من الغاية المستهدفة المحددة بنسبة 7 في المائة والمتواخدة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

### أدت جائحة كوفيد-19 إلى خسائر فادحة في الوظائف، لا سيما بين الشباب والنساء

معدل البطالة، في عامي 2019 و 2020 (نسبة مئوية)

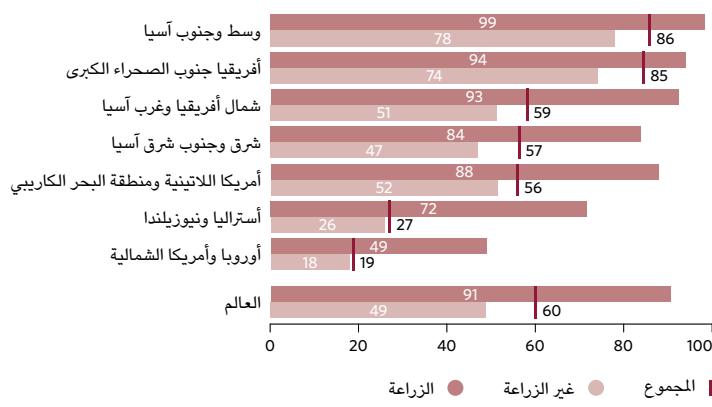


بحلول عام 2020، بلغ معدل البطالة العالمي 6,5 في المائة، بزيادة 1,1 نقطة مئوية عن العام السابق. وارتفاع عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم بمقدار 33 مليوناً يصل إلى 220 مليوناً. وخرج 81 مليون شخص آخر من سوق العمل كلياً. وقد سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية زيادات في معدل البطالة لا تقل عن نقطتين مئويتين.

وتتأثر الشباب والنساء بشكل خاص، حيث بلغت الخسائر في العمالة ما نسبته 8,7 في المائة و 5,0 في المائة على التوالي في عام 2020، مقارنة بـ 3,7 في المائة للكبار و 3,9 في المائة للرجال. وقبل الجائحة، كان معدل البطالة بين الشباب ثلاثة أضعاف معدتها بين الكبار. وخلال الأزمة، كانت النساء أكثر عرضة من الرجال للخروج من القوى العاملة من أجل رعاية الأطفال. وأدى هذا إلى زيادة الفجوات القائمة منذ زمن طويل بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة.

## أدى الافتقار إلى شبكة أمان اجتماعي إلى ترك العمل غير الرسمي لمواجهة تداعيات كوفيد-19 بمفردهم

نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة وحسب القطاع، 2019 (نسبة مئوية)



قبل الجائحة، كانت العمالة غير الرسمية تمثل 60,2 في المائة من العمالة العالمية. وهذا يعني أن بليونين من الناس في جميع أنحاء العالم كانوا يعملون في وظائف تفتقر إلى الحماية الأساسية، بما في ذلك التغطية بالحماية الاجتماعية. وحصة هؤلاء العمال أعلى بكثير في أقل البلدان نمواً، حيث بلغت نسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي العمالة 88,7 في المائة في عام 2019. وعلى الصعيد العالمي، بلغت حصة العمالة غير الرسمية 90,7 في المائة في قطاع الزراعة، مقارنة بـ 48,9 في المائة في القطاع غير الزراعي. وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة أرباع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي (1,6 مليون شخص) تأثروا بشكل كبير بإجراءات الإغلاق وأو كأنوا يعملون في القطاعات الأكثر تضرراً. ومن بين هؤلاء، كانت النساء مثلاً متقدلات زائداً في ما يسمى بالقطاعات عالية الخطورة؛ إذ بلغت نسبة النساء العاملات في هذه القطاعات 42 في المائة، بالمقارنة بنسبة الرجال البالغة 32 في المائة. ويواجه هؤلاء العمال مخاطر عالية للوقوع في براثن الفقر وسيواجهون تحديات أكبر في استعادة سبل عيشهم خلال فترة الانتعاش.

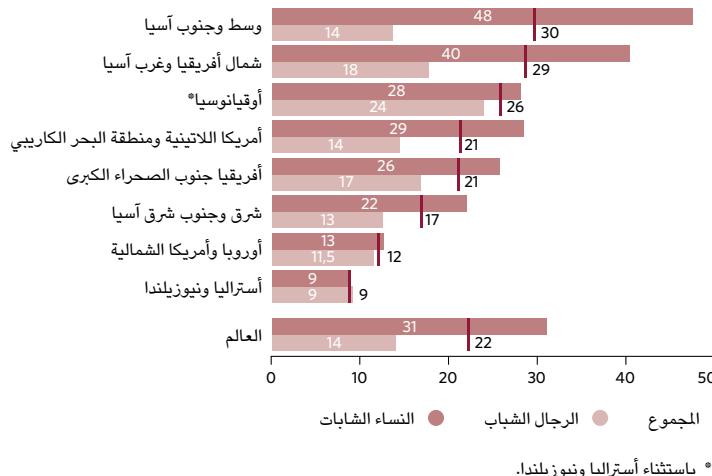
## أثر أسوأ عام سجلته السياحة الجزئية النامية بشكل غير مناسب

ويؤثر الانخفاض المائي في السياحة على جميع المناطق، مع تعرض الملايين من سبل العيش والأعمال التجارية للخطر. كما يتعرض للخطر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتجلى الأثر بشكل خاص في الدول الجزئية النامية، لأنها تعتمد أكثر من غيرها من البلدان على السياحة كمصدر للدخل والعمالة. ومن بين الدول التي لديها بيانات متاحة، يمثل إنفاق السياحة الداخلية 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، مقارنة بما نسبته 5 في المائة بين الدول غير الجزئية الصغيرة النامية التي لديها بيانات. وقد تمكن العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم من التخفيف من تأثير الأزمة من خلال سوق السياحة المحلية. على أن ذلك ليس بدليلاً محدياً بالنسبة للدول الجزئية الصغيرة النامية على الأجل القصير، لأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على السياحة الدولية في حين أن أسواقها المحلية صغيرة نسبياً. ومن غير المتوقع أن تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019 قبل فترة تصل إلى أربع سنوات، مما يترك أقوى الدول الجزئية محرومة من حيث التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

في العقد السابق للجائحة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن السياحة الدولية بمعدل أعلى من بقية الاقتصاد، حيث بلغت نسبته 4,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019. على أن المتوقع لهذا القطاع، باعتباره أحد القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19، أن يشهد انكاساً في هذا الاتجاه خلال عام 2020 والسنوات القادمة. فقد انخفض عدد السياح الدوليين القادمين بشكل كبير بين عامي 2019 و 2020 - من 1,5 مليون سائح إلى 381 مليون سائح. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 74 في المائة، مما يعيد السياحة إلى مستويات ما كانت عليه قبل 30 عاماً. ويترجم ذلك إلى خسائر تقدر بنحو 1,3 تريليون دولار في نفقات السياحة الداخلية العالمية (إنفاق الزوار غير المقيمين)، أي أكثر من 11 ضعفاً من الخسائر التي تسببت بها الأزمة المالية للفترة 2007-2009. ويقدر أن 100 مليون إلى 120 مليون وظيفة سياحية تعرضت للخطر بسبب الجائحة، وأثر ذلك بشكل غير مناسب على النساء.

## أدت الجائحة إلى زيادة عدد الشباب غير المنخرطين في العمل أو المدرسة أو التدريب

نسبة الشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب، حسب الجنس، 2019 (نسبة مئوية)



في عام 2019، لم يشارك 22,3 في المائة من شباب العالم في التعليم أو العمالة أو التدريب، وهي نسبة لم تظهر أي انخفاض منذ أكثر من عقد.علاوة على ذلك، تشير الأرقام الفصلية إلى أن معدل المشاركة في التعليم أو العمالة أو التدريب تراجع من الربع الأخير من عام 2019 إلى الربع الثاني من عام 2020 في 42 من أصل 49 بلدًا توفر لديها البيانات. على أن هذا ليس مفاجئاً، فقد اشتلت في عام 2020 تأثر العمال الشباب بفقدان الوظائف بالمقارنة بالعمال الأكبر سنًا. كما تعرض التعليم التقني والمهني والتدريب أثناء العمل لاضطرابات كبيرة، مما أاجر الكثيرين على ترك دراستهم.

وفي جميع أنحاء العالم، يزيد احتمال تعرض النساء الشابات للبطالة وعدم الانخراط في التعليم أو التدريب بمعدل الصغارين بالمقارنة باحتمال تعرض الرجال الشباب. وفي عام 2019، بلغ معدل مشاركة النساء الشابات في التعليم أو العمالة أو التدريب عملياً 31,1 في المائة، مقارنة بمعدل مشاركة الرجال الشباب البالغ 14,0 في المائة. ونظراً لأن عدد النساء اللاتي أُخرجن من القوى العاملة كان أكبر من عدد الرجال أثناء الجائحة، فإن من المرجح أن تؤدي الأزمة إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين في المشاركة في التعليم أو العمالة أو التدريب.

## إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الصناعة والابتكار  
والهياكل الأساسية



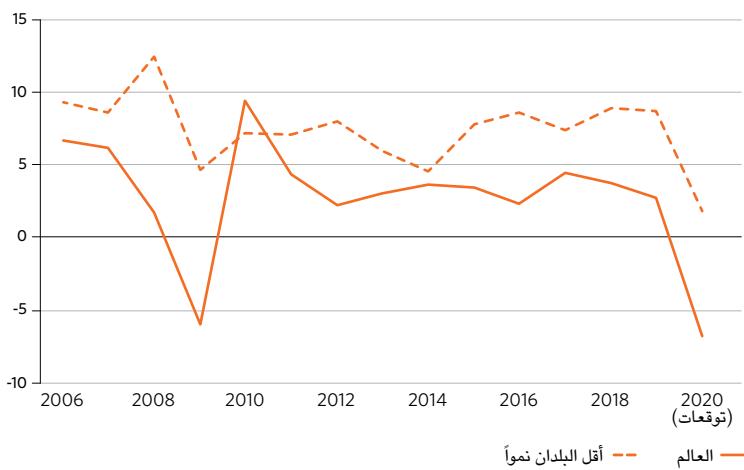
عمال مصنع في هراري، زيمبابوي، ينتجون أقنعة الوجه.

لقد ازدادت صناعات الرعاية الصحية ضد كوفيد-19 في وقت قياسي أحد الأمثلة على قوة الابتكار التكنولوجي الذي أعطى العالم سبباً للأمل.

### شهد إنتاج الصناعة التحويلية العالمية انخفاضاً بالغاً بسبب أزمة كوفيد-19

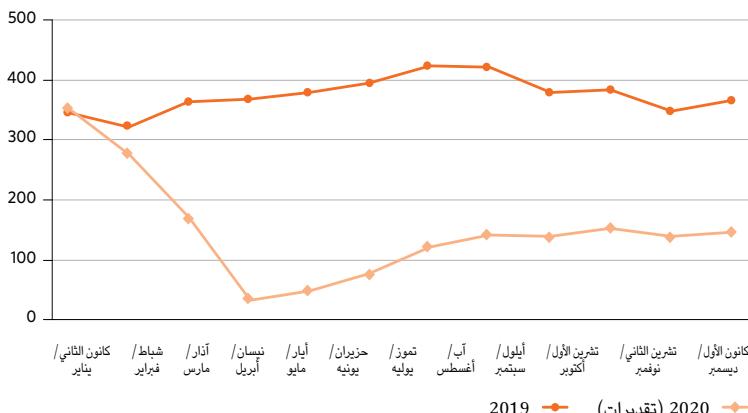
القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلا 136 دولاراً في أقل البلدان نمواً في عام 2020، مقارنة بـ 296 دولاراً في أوروبا وأمريكا الشمالية.

نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية، 2006-2020 (نسبة مؤدية)



### مع انهيار الطلب على السفر الجوي، شهد الطيران أسوأ لحظة في تاريخه

عدد المسافرين جواً في الفترة من كانون الثاني/يناير 2019 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 (بالملايين)



بسبب التعريفات الجمركية والتواترات التجارية بين الاقتصادات المهيمنة في العالم، كان النمو العالمي في الصناعة التحويلية قد أخذ بالانخفاض فعلاً قبل جائحة كوفيد-19. وعندما جاءت الجائحة، جرى تقييد حركة الأشخاص والبضائع، مما أدى إلى تعطيل سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن قطاعات الصناعة التحويلية والنقل على المستوى العالمي. وقد تضررت بشدة الصناعات الصغيرة على وجه الخصوص. وأدى الافتقار إلى البنية التحتية القادرة على الصمود، والنقص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الأساسية، إلى الحد من قدرة البلدان على الأداء وعلى التكيف مع الصدمات. ويكتسي التصنيع وتحسين البنية التحتية وتعزيز الابتكار التكنولوجي من خلال زيادة الاستثمار في البحث والتطوير أهمية أساسية لتمكن المجتمع العالمي من بلوغ الهدف 9. وبعد تطوير وإنتاج

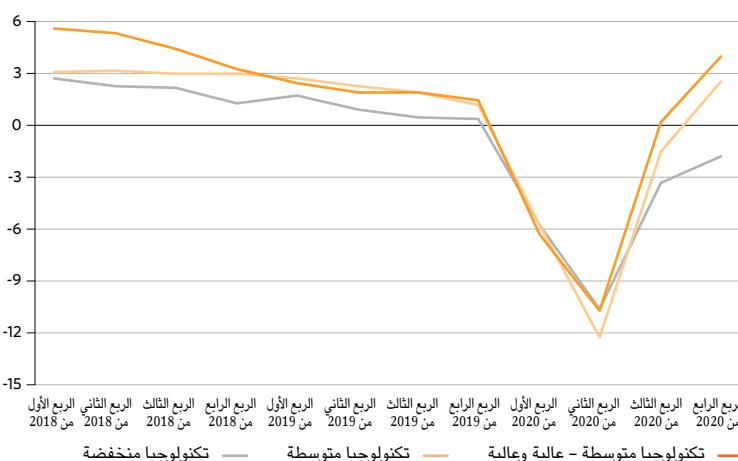
أصابت الجائحة قطاع الصناعة التحويلية بقوة أكبر من الأزمة المالية العالمية للفترة 2007-2009، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج بنسبة 6,8 في المائة في عام 2020. وانخفضت حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي - من عام 2019 إلى عام 2020 - من 16,6 في المائة إلى 16,0 في المائة. وفي 49 من البلدان التي توفر لديها بيانات، انخفض العمال في الصناعة التحويلية بمتوسط 5,6 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 و 2,5 في المائة في الربع الثالث من عام 2020، مقارنة بنفس الفترتين من عام 2019. بل إن الخسائر في ساعات العمل كانت أكبر، فقد بلغت ما نسبته 11,9 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 و 4,4 في المائة في الربع الثالث من عام 2020.

ويتوقع أن تكون الصناعة التحويلية في أقل البلدان نمواً قد نمت بنسبة تكاد لا تذكر تبلغ 1,9 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبيتها التي بلغت 8,7 في المائة في عام 2019. وارتفعت حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان من 10,1 في المائة في عام 2010 إلى 12,8 في المائة في عام 2020 - أي ببطء شديد لا يمكن تلك البلدان من تحقيق الغاية المستهدفة المتمثلة في مضاعفة تلك الحصة بحلول عام 2030. وعلى أساس نصيب الفرد، لم تبلغ

كان عام 2020 كارثياً بالنسبة للطلب على السفر الجوي. فقد انخفض عدد ركاب الرحلات الجوية من 4,5 بلايين راكب على مستوى العالم في عام 2019 إلى 1,8 بلايين راكب في عام 2020، أي بنسبة 60 في المائة. ونتيجة لذلك، انخفضت الوظائف التي تدعمها صناعة النقل الجوي بنسبة 52,5 في المائة خلال عام 2020 من 87,7 مليون وظيفة إلى 41,7 مليون وظيفة. ومن المتوقع أن تبلغ المخسائر المالية لشركات الطيران 371 مليار دولار في عام 2020، فضلاً عن خسائر إضافية بقيمة 115 مليار دولار و 13 مليار دولار تكبدها المطارات ومقدمو خدمات الملاحة الجوية، على التوالي. وأضاف التغيير المستمر في قائمة البلدان ذات الوجهة المفتوحة والمغلقة درجة من عدم اليقين. ولا يتوقع أن يعود النقل الجوي إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2024. وينبغي على الحكومات أن تننسق وأن تتعقل ما في وسعها لدعم صناعة النقل الجوي لاستعادة الوظائف المفقودة وإعادة الاقتصاد العالمي إلى المسار الصحيح.

## كان الانتعاش الاقتصادي في النصف الأخير من عام 2020 مدفوعاً بتصنيع منتجات التكنولوجيا المتوسطة والعالية

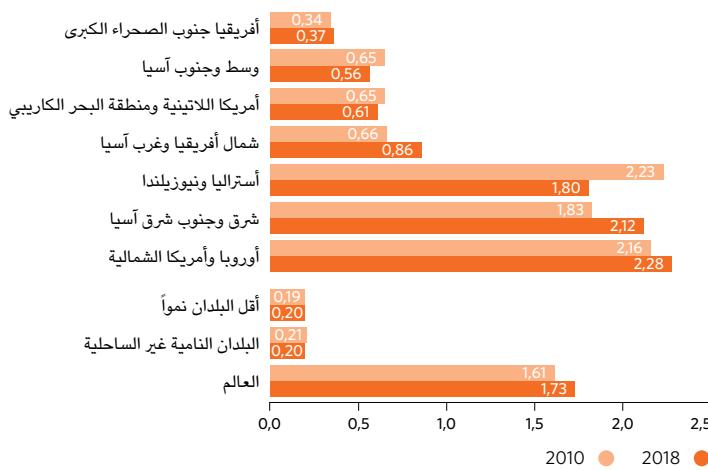
معدل نمو إنتاج الصناعة التحويلية العالمية مقارنة بالربع المماضي من العام السابق، حسب الكثافة التكنولوجية، من الربيع الأول من عام 2018 إلى الربيع الأخير من عام 2020 (نسبة مئوية)



ينعكس التحول الهيكلي ضمن الصناعة التحويلية بشكل أفضل في التحول نحو منتجات أكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية. وتحمين المنتجات ذات التقنية المتوسطة والعالية على الصناعة التحويلية في الاقتصادات الصناعية. وفي عام 2018، بلغت حصة الصناعات التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية 49,0 في المائة في المناطق المتقدمة 41 في المائة في المناطق النامية، مقارنة بما نسبته 8,9 في المائة في أقل البلدان نمواً. وفي النصف الأول من عام 2020، عانت الصناعة التحويلية العالمية من ركود حاد نجم عن عمليات الإغلاق العالمية. ومع ذلك، وبحلول الربع الثالث والأخير من ذلك العام، ظهرت علامات الانتعاش في معظم الاقتصادات، تعودها الصناعات التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية. وخلال الربيع الأخير من عام 2020، سجلت هذه الصناعات غواً بنسبة 4 في المائة تقريباً مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. وكان هذا النمو مدفوعاً بارتفاع الطلب على إلكترونيات الكمبيوتر بسبب التحول العالمي نحو العمل من المنزل والتعلم عن بعد والتجارة الإلكترونية. وشهدت الصناعة التحويلية العالمية للمنتجات ذات التقنية المتقدمة غواً سلبياً في الربيع الأخير من عام 2020 (- 1,8 في المائة).

## تعد زيادة الاستثمار في البحث والتطوير أمراً ضرورياً لإيجاد الحلول لأزمات من قبل كوفيد-19

نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عامي 2010 و 2018 (نسبة مئوية)



لم تكن أهمية الاستثمار في البحث والتطوير في أي وقت كان أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن. ويوضح التطور السريع للقاillات كوفيد-19 الدور الحاسم للابتكار في الأزمات غير المتوقعة. وقد كان الاستثمار العالمي في البحث والتطوير قد بلغ 2,2 تريليون دولار (معدل القوة الشرائية) في عام 2018، ارتفاعاً من 1,4 تريليون دولار في عام 2010. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الاستثمار في البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 1,61 في المائة في عام 2010 إلى 1,73 في المائة في عام 2018. وقفز عدد الباحثين لكل مليون نسمة في جميع أنحاء العالم من 1,022 في عام 2010 إلى 1,235 في عام 2018.

على أن الجائحة ليس الأزمة الوحيدة التي يواجهها العالم وهي لن تكون الأخيرة. ويجب أن تستمر التزامات السياسات بخالق تمويل البحث والتطوير، لا سيما في الاقتصادات النامية، وأن يتم تعزيزها. وقد كان متوسط معظم المناطق النامية أقل من المتوسط العالمي. فقد تراوح الإنفاق على البحث والتطوير كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من 0,37 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 0,86 في المائة في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وبلغ متوسط هذا الإنفاق 0,20 في المائة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. ولا يشكل ذلك إلا جزءاً صغيراً من نسبة الإنفاق المقابل في المناطق الأكثر تقدماً.

## لا تزال قطاعات شاسعة من سكان العالم غير قادرة على الارتباط، لا بالطرق الريفية ولا من خلال الفضاء الإلكتروني

يوفر الارتباط بالطرق الريفية للمزارعين وأسرهم وسيلة تمكنهم من الوصول السهل إلى الأسواق، فضلاً عن الوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية. وهذا يساعد في الحد من الفقر عن طريق رفع الإناثية الزراعية وربحية الأعمال التجارية والعمالة. وتشير بيانات مؤشر الوصول في المناطق الريفية – وهو مؤشر يقيس نسبة الأشخاص الذين يعيشون على مسافة كيلومترتين من طريق سالك في جميع الفصول – من 25 بلداً (معظمها بلدان نامية) للفترة من 2018 إلى 2019 إلى أن ما يقرب من 300 مليون من أصل 520 مليون من سكان الريف في البلدان التي شملتها الاستقصاء يبقون إلى إمكانية الوصول الجيد إلى الطرق.

وفي عام 2020، كان جميع سكان العالم تقريباً يعيشون ضمن نطاق شبكات الهاتف المحمول، وقد كان ما نسبته 85 في المائة منهم يحصلون على تغطية بشبكات الجيل الرابع (4G). وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2020، تضاعفت تغطية هذه الشبكات عالمياً. ومع ذلك، فإن "التغطية" لا تعني بالضرورة "الاستخدام": إذ أن نسبة السكان الذين استخدموها الإنترنط في عام 2019 لم تصل إلا إلى 51 في المائة، مما يعني أن 3,7 بلايين من الناس كانوا دون أي اتصال بالإنترنط. وفي أقل البلدان نمواً، كان شخص واحد فقط من بين كل خمسة أشخاص متصلًا بالإنترنط في عام 2020، أي أن هذه البلدان لم تتمكن من بلوغ الغاية المتمثلة في تحقيق وصول الجميع بصورة ميسورة التكلفة إلى الإنترنط.

## لا تزال الصناعات الصغيرة في أكثر البلدان فقرًا تعاني من أجل الحصول على الائتمان

تأثرت الصناعات الصغيرة بشدة بالجائحة، ولا يزال العديد منها يواجه تحديات تمس وجودها ذاته. وفقاً للاستقصاءات المؤسسية التي أجريت في الفترة من 2006 إلى 2020، تستفيد شركة واحدة تقريباً من كل ثالث شركات صناعية صغيرة من قرض أو من خط ائتمان. ولا يزال الحصول على الائتمان متوفراً عبر بلدان العالم ومناطقه. في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً تعاني من نقص الائتمان أكثر من غيرها: إذ أن واحدة تقريباً من كل سبعة مؤسسة صناعية صغيرة لديها قرض أو خط ائتمان في هذه البلدان، مقارنةً بالنصف تقريباً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع أن بعض الحكومات استجابت للجائحة بتدابير للدعم الاقتصادي – بتحويل الأموال النقدية إلى الشركات، أو تأخير سداد القروض أو إعادة تمويل القروض بشروط أكثر ملاءمة – فإن صناع السياسات في أقل البلدان نمواً والاقتصادات الناشئة لا يتمتعون بما يكفي من الوسائل لتوفير مثل هذه التدابير. وفي عالم ما بعد الجائحة، سيلعب الحصول على التمويل دوراً أساسياً في الانتعاش الاقتصادي.



## الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

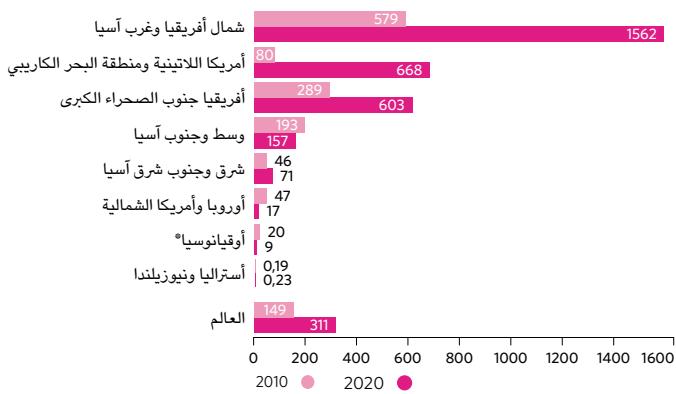


تعبر عائلة من أفريقيا منطقة ”فسحة دارين“، وهي جزء من غابة تمت عبر الحدود بين كولومبيا وبنما. ويصف المهاجرون ”فسحة دارين“ بأنها المرحلة الأشد خطورة والأكثر صعوبة في رحلتهم إلى أمريكا الشمالية.

قبلجائحة كوفيد-19، كانت المقاييس المختلفة لعدم المساواة تسير في الاتجاه الصحيح. والخفضت معدلات عدم المساواة في الدخل في بعض البلدان. واستمرت البلدان المنخفضة الدخل في الاستفادة من وضع التجارة التفضيلية. وكانت تكاليف معاملات التحويلات آخذة في الانخفاض. وكان لدى معظم البلدان التي توفر عنها البيانات سياسات تيسر الهجرة المنظمة والآمنة والمسئولة. غير أن عدم المساواة لا يزال قائماً، سواء في الدخل أو الثروة أو الفرص أو غيرها من الأبعاد. كما يواجه أولئك الذين يعتبرون مستضعفين أشكالاً من التمييز المتعدد والمتناطع. وتؤدي الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة داخل البلدان وفيما بينها وهي تضرب أكثر الناس ضعفاً وأشد البلدان فقراً. ويكتسي التصدي لعدم المساواة أهمية حاسمة للحد من الضعف أمام الطوارئ الصحية وغيرها من حالات الطوارئ ولتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود.

### ارتفعت نسبة اللاجئين عالمياً بأكثر من ضعفها منذ عام 2010

نسبة السكان اللاجئين، حسب المنطقة المنشأ، 2010 و 2020 (كل 100 000 من السكان في البلد المنشأ)



\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ملاحظة: لا يشمل هذا المؤشر اللاجئين من فلسطين الخاضعين لولاهية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ويشمل المؤشر الفنزويليين النازحين في الخارج غير المتمتعين بمركز اللاجي بشكل رسمي.

### استمر الانخفاض في عدم المساواة في الدخل من الأزمة المالية العالمية؛ على أن الجائحة يمكنها أن تعكس هذا الاتجاه

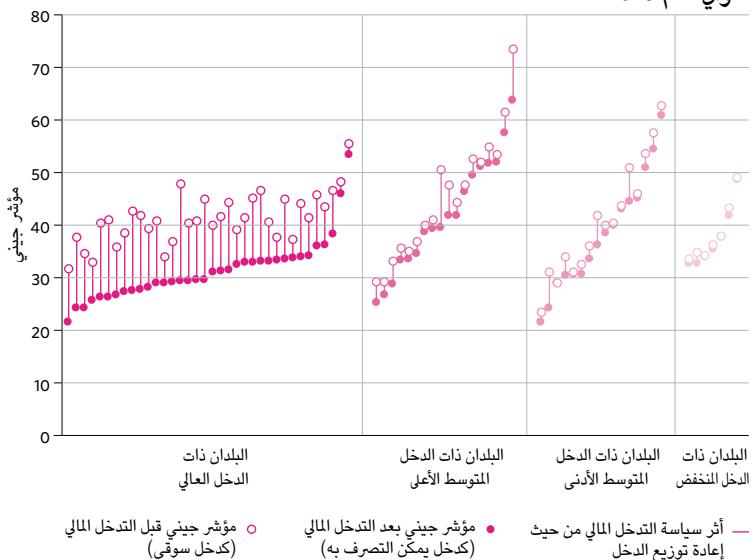
يعد مؤشر جيني أحد أكثر مقاييس عدم المساواة في الدخل شيوعاً. وهو يتراوح بين الصفر و 100، حيث يشير الصفر إلى أن الدخل يتم تقاضيه بالتساوي بين جميع الأشخاص، ويشير 100 إلى حالة قصوى يحوز فيها شخص واحد على كل الدخل. وقبل كوفيد-19، كان متوسط مؤشر جيني للأسوق الناشئة والبلدان النامية قد أخذ في الانخفاض. غير أن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشرين الأول/أكتوبر 2020 الصادر عن صندوق النقد الدولي، يقدر أن الجائحة ستزيد متوسط مؤشر جيني لهذه البلدان بمقدار 2,6 نقطة إلى 42,7 (أي زيادة بنسبة 6 في المائة). وسيؤدي ذلك إلى عكس اتجاه الانخفاض في عدم المساواة منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008. أما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، فإن من المتوقع أن يكون الأثر أكبر، على الرغم من أن هذه البلدان أحرزت تقدماً أقل في الحد من عدم المساواة منذ عام 2008.

### على الرغم من أن آلاف المهاجرين يفقدون حياتهم كل عام، لا توجد لدى جميع البلدان سياسات شاملة بشأن الهجرة

حتى مع وجود قيود على التنقل عبر الحدود في جميع أنحاء العالم بسبب كوفيد-19، يستمر عشرات الآلاف من الأشخاص في ترك أوطانهم والخروج في رحلات خطرة عبر الصحاري والبحار. وفي عام 2020، تم تسجيل 186 حالة الوفاة والاختفاء على طرق المهاجرة في جميع أنحاء العالم. ومع أن هذا العدد يقل عموماً كذاك عليه أعداد السنوات السابقة، إلا أن بعض طرق المهاجرة شهدت زيادة في الوفيات. فمن الجدير بالذكر أن ما لا يقل عن 849 شخصاً لقوا حتفهم في طريقهم إلى جزر الكاريبي في عام 2020، مقارنة بـ 210 حالة وفاة تم تسجيلها في عام 2019 و 45 حالة في عام 2018. ويمكن أن يكون العدد الحقيقي للخسائر في الأرواح على مستوى العالم أعلى، فقد زادت الجائحة من الصعوبات التي تعرّض سهل جمع هذه البيانات. وتنظر أحدى الأرقام، استناداً إلى 111 بلد لديها بيانات متاحة، أنه منذ عام 2019، لا تتوفر مجموعة شاملة من تدابير السياسات لتسهيل الهجرة وتقليل الأشخاص بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول إلا لدى 54 في المائة من البلدان.

## السياسات المالية التي تساعده في تشكيل مجتمعات أكثر إنصافاً لا تلعب إلا دوراً صغيراً في البلدان المنخفضة الدخل

أثر الضرائب المباشرة والتحويلات النقدية وشبكة التقديمة على إعادة توزيع الدخل،  
 حوالي عام 2017

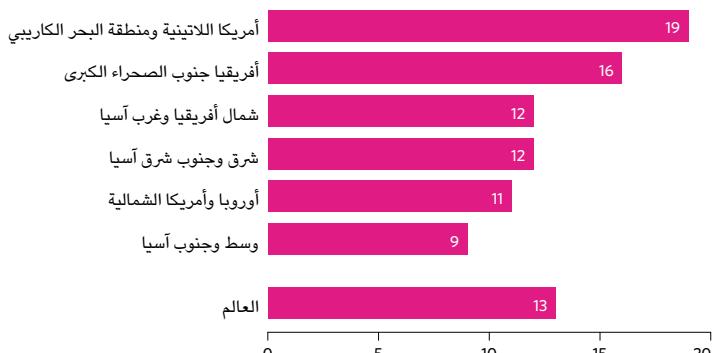


تعتبر الضرائب والتحويلات التقديمية والعينية من أكثر الآليات فعالية لدى الحكومات للحد من عدم المساواة على المستوى الاقتصادي. ويوفر الاختلاف في مؤشر جيني قبل الضرائب والتحويلات الاجتماعية وبعدها مقياساً لمدى فعالية هذه السياسات في إعادة توزيع الدخل والحد من عدم المساواة. وفي سياق كفاح البلدان للتعافي من أزمة كوفيد-19، أصبح لهذا النوع من الاستجابة بتدابير السياسة المالية آثاراً أشد أهمية فيما يتعلق بتوزيع الدخل.

وتنظر بيانات 77 بلداً بين عامي 2013 و 2018 وجود فوارق هامة بين البلدان في آثار الضرائب المباشرة والتحويلات النقدية على الحد من عدم المساواة. وبشكل عام، فإن هذه الآثار أكبر في البلدان ذات الدخل العالمي، حيث يشهد فيها مؤشر جيني انخفاضاً متوسطاً بمقدار 10 نقاط مئوية، مقارنة بنقطة مئوية واحدة فقط بين البلدان المنخفضة الدخل. ويمكن جزئياً تفسير هذا الحجم الأكبر لإعادة التوزيع بأن قاعدة الضرائب الشخصية أكبر بكثير في البلدان ذات الدخل العالمي، مما يحدد من عدم المساواة بشكل مباشر عن ما يدفع الأفراد الأكثر ثراءً نسبة أكبر من دخلهم كضرائب، فضلاً عن توفير الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية.

## انخفاض الدخل نسبياً يعني أن الكثريين قد تركوا خلف الركب

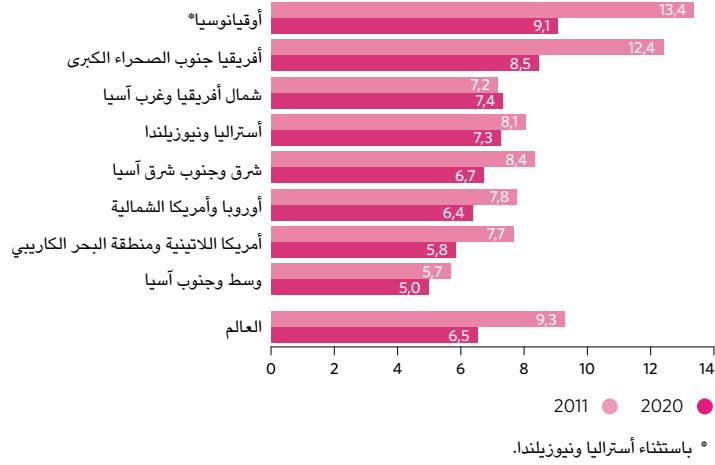
نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل الوطني،  
 حوالي عام 2017 (نسبة مئوية)



قياس نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل الوطني مفيد لرصد مستوى واتجاهات الإدماج الاجتماعي والفقير النسي وعدم المساواة داخل البلد. وإذا نما المتوسط بمور الوقت، فإن هذا يعني أن أفراد الناس يعيشون تحت 50 في المائة من متوسط الدخل، في مقابل زيادة نسبة السكان الذين يتخلفون عن الركب من الناحية النسبية. وتنظر أحد التقديرات أنه، في بعض البلدان، يعيش ما يصل إلى 25 في المائة من السكان على أقل من نصف متوسط الدخل. وفي المتوسط، يعيش 13 في المائة من السكان على دخل منخفض نسبياً عبر 104 بلدان تتوفر لديها بيانات، على أن هناك فوارق كبيرة بين المناطق. ففي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعيش في المتوسط ما يقرب من واحد من كل خمسة أشخاص على أقل من نصف متوسط الدخل الوطني، مع أنه تم إحراز بعض التقدم في كثير من البلدان منذ عام 2010. ويعيش حوالي 9 في المائة من الناس على أقل من متوسط الدخل الوطني في بلدان وسط وجنوب آسيا، وهو أدنى مستوى بين جميع المناطق.

## وصلت تكاليف التحويلات إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق، ولكن لا يزال يتطلب بذل المزيد من الجهد لتحقيق الغاية المتفق عليها

متوسط تكاليف إرسال 200 دولار حسب المنطقة، في عامي 2011 و 2020 (نسبة مئوية)



على مدى العقد الماضي، تم إحراز تقدم كبير في خفض تكلفة معاملات التحويلات. ففي عام 2011، بلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال 200 دولار أمريكي ما نسبته 9,3 في المائة. وعلى الرغم من الجائحة، بلغت تكلفة إرسال الأموال مستوى قياسي في انخفاضه بلغ 6,5 في المائة في الرابع الأخير من عام 2020. وفي ذلك العام، كان إرسال الأموال إلى أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وإلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو الأعلى تكلفة – إذ بلغت هذه التكلفة ما نسبته 9,1 في المائة و 8,5 في المائة، على التوالي – مع أنه تم إحراز تقدم كبير في كلتا المطقتين منذ عام 2011. وانخفضت تكاليف التحويلات في مختلف المناطق بشكل عام منذ عام 2011، ولكن التكلفة في منطقة وسط وجنوب آسيا انخفضت حتى الآن إلى ما دون الحد الأدنى المستهدف البالغ 5 في المائة. وتظل الجهد المنسق من قبل السلطات العامة ومقدمي الخدمات والمنظمات غير الحكومية ضرورية لتحقيق الغاية المستهدفة المتمثلة في متوسط تكلفة عالمية بنسبة 3 في المائة، فضلاً عن خفض تكاليف المرسلين لجميع المناطق بنسبة 5 في المائة أو أقل بحلول عام 2030.

# جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وأمنة ومرنة ومستدامة

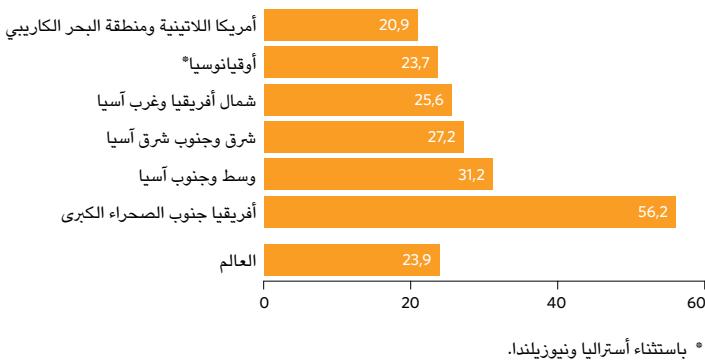


تمتد “فاليلا”，أو الحي الفقير، في ضواحي سلفادور دي باهيا بالبرازيل.

أصبحت المدن في كثير من البلدان بؤراً لكورونا-19، مما كشف نقاط ضعفها الناجمة عن الافتقار إلى السكن الملائم وبأسعار معقولة، وعدم كفاية أنظمة الصحة العامة، وعدم كفاية البنية التحتية الحضرية مثل المياه والصرف الصحي وخدمات النفايات والنقل العام والأماكن العامة المفتوحة. وأدى عدم المساواة المتدرج إلى آثار غير متناسبة مرتبطة بالجائحة وقعت على المهاجرين والمشددين والذين يعيشون في الأحياء الفقيرة الحضرية والمستوطنات غير الرسمية. ومع ذلك، بربت بعض المدن في سياق الاستجابة للأزمة، كمحركات للانتعاش الاقتصادي وكمراكيز للابتكار ومحفزات للتحول الاجتماعي الاقتصادي. ويتيح التعافي من الجائحة الفرصة لإعادة التفكير في المناطق الحضرية وإعادة تصورها كمراكز للنمو المستدام الشامل للجميع.

## أدت الجائحة إلى تفاقم محن سكان الأحياء الفقيرة، وزادت من تهميش فئات كانت ضعيفة أصلاً

نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة في مناطق مختارة، 2018 (%)

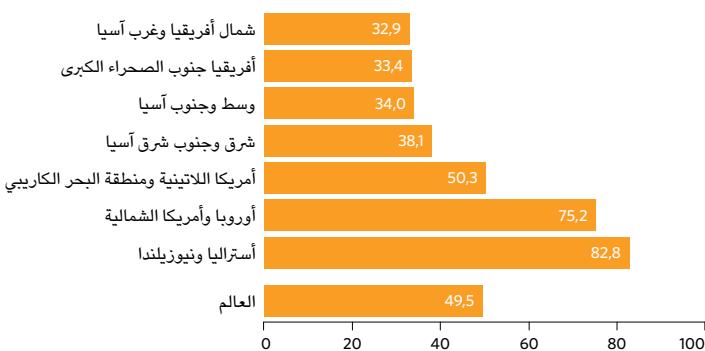


بين عامي 2014 و 2018، ارتفعت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم من 23 في المائة إلى 24 في المائة، مما يترجم إلى أكثر من بليون من السكان يعيشون في الأحياء الفقيرة. ويقع أكبر انتشار لسكان الأحياء الفقيرة في ثلاث مناطق: شرق وجنوب شرق آسيا (370 مليوناً)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (238 مليوناً)، ووسط وجنوب آسيا (226 مليوناً). ومن النادر أن تراعي احتياجات ومخاوف هؤلاء الناس في التخطيط الحضري التقليدي وفي التمويل وصنع السياسات، مما يترك شريحة كبيرة من سكان العالم تتخلّف وراء الركب.

وقد أثرت الجائحة بشكل غير متناسب على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض وعلى العاملين في القطاع غير الرسمي. وأدى ذلك إلى مزيد من الارتفاع في عدد سكان الأحياء الفقيرة والسكان الذين تدهورت ظروفهم المعيشية، مما زادهم ضعفاً على ضعف. وإذا لم تتخذ إجراءات متضامنة من جانب الحكومات على جميع المستويات، وبالتعاون مع المجتمع المدني وشركاء التنمية، فإن عدد سكان الأحياء الفقيرة سيستمر في الارتفاع في معظم البلدان النامية.

## لفتت الجائحة الانتباه إلى الحاجة إلى وسائل نقل عام آمنة ويمكن الوصول إليها والاعتماد عليها

نسبة سكان الحضر الذين يمكنهم الوصول إلى وسائل النقل العام، 2019 (%)

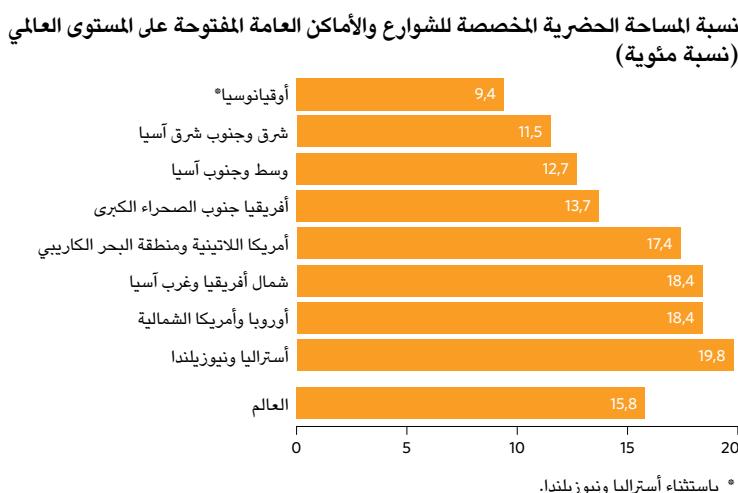


ملاحظة: استناداً إلى بيانات من 610 مدن: 28 في أستراليا ونيوزيلندا، و 94 في وسط وجنوب آسيا، و 102 في شرق وجنوب شرق آسيا، و 63 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 97 في أوروبا وأمريكا الشمالية، و 85 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 141 في شمال أفريقيا وغرب آسيا.

يتترجم سوء التخطيط والإدارة في التوسيع الحضري إلى انفصام بين توفير البنية التحتية من جهة والتجمعات السكانية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى عدم كفاية شبكات الشوارع ونقص أنظمة النقل التي يمكن الاعتماد عليها. ويفقد ذلك من قدرة المدن على الاستفادة من وفورات الحجم والتحميم. ويعيش حوالي نصف سكان العالم فقط على مسافة 500 متر سيراً على الأقدام من أنظمة للنقل منخفضة السعة (مثل الحالات أو الترام) وضمن مسافة 1 000 متر من الأنظمة عالية السعة (مثل القطارات والعبارات)، وفقاً لبيانات عام 2019 المأخوذة من 610 مدن في 95 بلداً.

وقد تعطلت أثناء الجائحة إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام إلى حد كبير بإجراءات تتراوح من الإغلاق الجزئي والتوجيهات بشأن حفظ القدرات الاستيعابية إلى الإغلاق التام للشبكات. ومع استمرار مواجهة الجائحة، يتغير على البلدان والمدن أن توفر خيارات لأنظمة النقل العام يمكن الوصول إليها والاعتماد عليها بصورة آمنة وموثوقة. وينبغي أن تتكامل هذه الأنظمة بشكل جيد مع الدروب المخصصة للمشي وركوب الدراجات من خلال سياسات طويلة الأجل وخطط للنقل الحضري المستدام واستثمارات موجهة.

## لا تزال المناطق الحضرية في العالم قاصرة جدًا عن بلوغ الغاية المستهدفة لتوفير الشوارع والأماكن العامة المفتوحة



ملاحظة: استنادًا إلى بيانات من 911 مدينة في 114 بلدًا: 28 مدينة في بلدان في أستراليا ونيوزيلندا، و 119 مدينة في 22 بلدًا في أوروبا وأمريكا الشمالية، و 141 مدينة في 19 بلدًا في شمال أفريقيا وغرب آسيا، و 253 مدينة في 21 بلدًا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 84 مدينة في 18 بلدًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 196 مدينة في 14 بلدًا في وسط وجنوب آسيا، و 80 مدينة في 12 بلدًا في شرق وجنوب شرق آسيا، و 10 مدن في 6 بلدان في أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

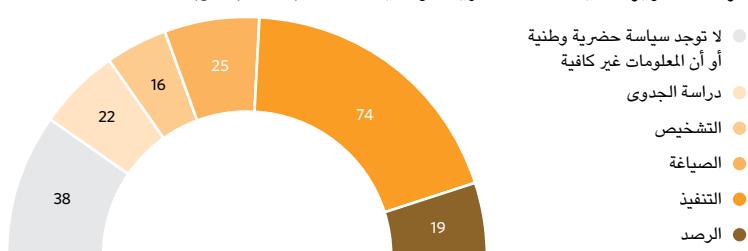
تتطلب أي استجابة مستقبلية للمجاهدة وغيرها من المحاضر الصحية إعادة التفكير بشكل عاجل في المساحات العامة الحضرية. وتكمّن في صميم عملية إعادة التشكيل هذه مسألة المساحات العامة المفتوحة، لا سيما الشوارع ومناطق الاستحمام. وعلى سبيل المثال، يحقق التوفير الملائم للشوارع الخدمات أيضًا للمشاة وراكبي الدراجات، ويؤدي، مقتربًا بالتطورات المختلطة، إلى تعزيز استخدام وسائل النقل غير الآلية. ولا يعتبر ذلك صحيًا فقط للمقيمين إذ يمكنه أيضًا تقليل مخاطر كوفيد-19 بخفض الأزدحام في أنظمة النقل العام.

وتبلغ حصة المساحات الحضرية المخصصة للشوارع والأماكن العامة المفتوحة على المستوى العالمي حوالي 16 في المائة في المتوسط، وفقاً لبيانات مأخوذة في عام 2020 من عينة تضم 911 مدينة في 114 بلدًا. على أن هذه النسبة أقل بكثير من النسبة التي يوصي بها مؤتمر الأمم المتحدة، وهي 30 في المائة، للشوارع والأماكن العامة، مع إضافة 10 إلى 15 في المائة للأماكن العامة المفتوحة. قد تكون مهمة مضاعفة الحصص الحالية من الأراضي المخصصة للشوارع والأماكن المفتوحة معركة شاقة في البداية. غير أن المجاهدة ذكرتنا بأن هذه التغييرات والتعديلات الطويلة الأجل يمكن أن تقلل من المخاطر وأن تعزز في الوقت نفسه جعل المدن أكثر صحة وأصلاح للحياة فيها.

## تبني البلدان بشكل متزايد سياسات حضرية وطنية تعتبر أساسية لإدارة المخاطر المرتبطة بالجواح وغيرها من المخاطر

ومع تأثير كوفيد-19 بشكل غير مناسب على المناطق الحضرية، هناك حاجة ماسة لتحديث السياسات الحضرية الوطنية الحالية، وذلك بمدفء إعادة تصميم التشكيلات الحضرية بصورة تمكنها من الاستعداد للمخاطر الحالية والمستقبلية ومن مواجهتها وبناء القدرة على الصمود أمامها.

### مراحل تطوير السياسات الحضرية الوطنية، 2020 (عدد البلدان)



تشكل السياسات الحضرية الوطنية مجموعة متماسكة من المبادئ التوجيهية التي تم تطويرها بصورة تعاونية مع جميع أصحاب المصلحة الذين يعززون التنمية الحضرية التحويلية والإنتاجية والشاملة للجميع والقادرة على الصمود بيئةً على الأجل الطويل. ويعكّن لهذه السياسات، عندما تنفذ بشكل جيد، أن تتصدى بنجاح للتحديات المتعددة الأبعاد والبعيدة المدى التي يطرّحها التوسّع الحضري. وهي تتحقّق ذلك جزئياً من خلال ضمان التكامل والتسيير القطاعي والإقليمي وعلى مستوى الولايات.

وتبني البلدان في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد سياسات حضرية وطنية. وحتى آذار/مارس 2021، وضع 156 بلدًا سياسات كهذه. وكان ما يقرب من نصف هذه البلدان قد دخل مرحلة التنفيذ بالفعل، في حين أن 40 في المائة منها كان في المراحل الأولى من عملية وضع السياسات، وأن 12 في المائة منها كان يرصد ويقيم مدى جودة أداء هذه السياسات. وتحتاج مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية حسب المنطقة. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا، وجد قيد التنفيذ ما لا يقل عن ثلاثة أرباع السياسات الحضرية الوطنية. وعلى عكس ذلك، فإن منطقتي أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وشمال أفريقيا وغرب آسيا تختلفتا كثيراً عن الراكب، حيث لا يزال حوالي 60 في المائة من السياسات الحضرية في المراحل الأولى من التطوير، بما في ذلك مراحل دراسات الجبو والتخيّص والصياغة.

# ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتجاج مستدامة

الاستهلاك والانتاج المسؤول 12



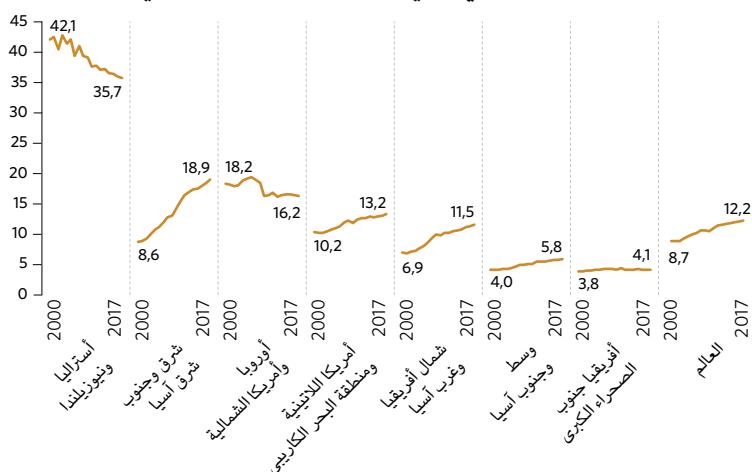
عامل يعمل في مرفق لتفكيك الأجهزة الإلكترونية في رواندا. وقد أدى استثمار في صندوق رواندا الأخضر إلى تصميم استراتيجية وطنية لإدارة المخلفات الإلكترونية في رواندا وإلى تفديدها لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، وإلى إنشاء مرفق لتفكيك.

للنمو السكاني العالمي المقترب باستخدام الموارد الطبيعية بصورة لا يمكن أن تستمر أثر مدمر على كوكبنا – فهو يدفع بعجلة تغير المناخ، ويدمر الطبيعة، ويزيد مستويات التلوث. وفي جميع أنحاء العالم، يتم كل دقيقة شراء مليون قبنة بلاستيكية للشرب، كما يتم كل عام رمي 5 تريليونات من الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام غير المتكرر. وقد زادت “البصمة المادية” العالمية بنسبة 70% في المائة بين عامي 2000 و 2017.

وهناك خسائر بنحو 14% في المائة من الأغذية في العالم على طول سلسلة التوريد قبل الوصول إلى مستوى البيع بالتجزئة. ولدينا اليوم فرصة تاريخية لتصميم استراتيجية تحويلية للتعافي من كوفيد-19 تمكن من بناء اقتصادات ومجتمعات مستدامة قادرة على الصمود. فقد حان الوقت للأخذ كلياً بالفضل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، ولخفض انبعاثات الكربون، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز أنماط الحياة المستدامة.

## معدل النمو السريع لاستهلاك الموارد الطبيعية غير مستدام

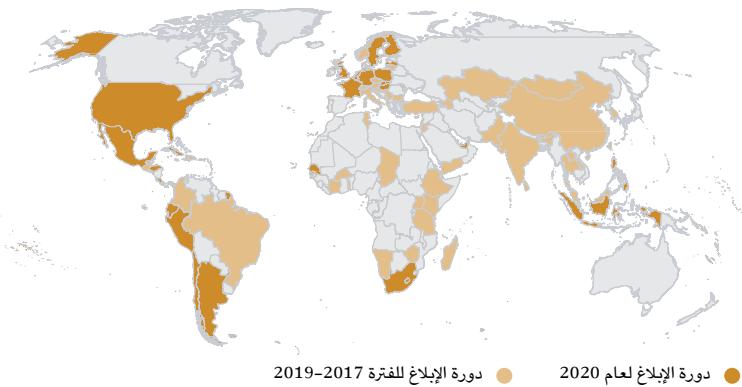
نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي المادي، 2000 إلى 2017 (بالطن المترى للفرد)



على الصعيد العالمي، ارتفع الاستهلاك المادي المحلي للفرد، وهو إجمالي كمية المواد التي يستخدمها الاقتصاد مباشرة لتلبية احتياجات الاستهلاكية، بأكثر من 40% في المائة خلال الفترة بين عامي 2000 و 2017 – من 8,7طن متري إلى 12,2طن متري. وشهدت جميع المناطق باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا زيادات كبيرة في هذا الاستهلاك خلال العقود الماضيين. فقد زادت منطقة شرق وجنوب آسيا استهلاكها المادي إلى أكثر من ضعفيه، مما يرجع أساساً إلى التصنيع. على أن استخدامات الموارد الطبيعية والفوائد ذات الصلة به، إلى جانب ما يتربّط عليه من آثار بيئية، موزعة بشكل غير متساوٍ عبر البلدان والمناطق. ويطلب مسار الاستهلاك والإنتاج المستدامين الأخذ بنهج الاقتصاد الدائري، المصممة للحد من النفايات والتلوث أو القضاء عليهم بشكل كامل، والحفاظ على المنتجات والمورد قيد الاستخدام، وتجديد النظم الطبيعية.

## هناك تفاوت في التقدم المحرز نحو تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين

البلدان التي أبلغت عن خطط عمل أو سياسات وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، دورة الإبلاغ للفترة 2017-2019 ودورة الإبلاغ لعام 2020



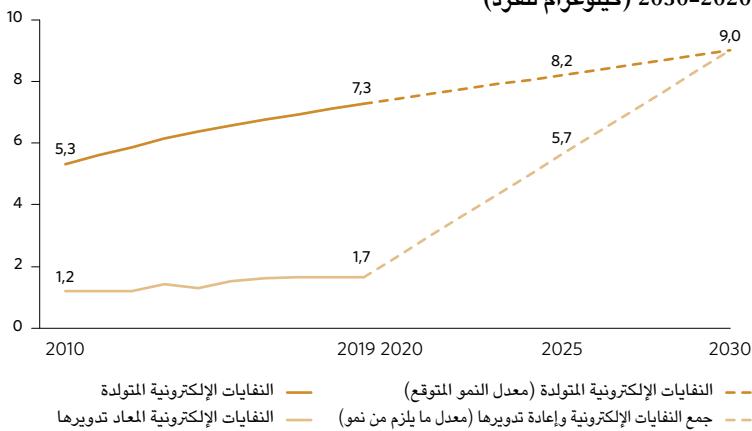
ملاحظة: الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبلها رسميًا.

بعد التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة شرطاً أساسياً للتمكن من مواجهة الأزمات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك اتجاه إيجابي في تطوير الأدوات والاستراتيجيات الوطنية المادفة إلى دعم هذا التحول. وبحلول عام 2020، أبلغ 83 بلداً والاتحاد الأوروبي عن 700 سياسة ونشاط للتنفيذ ضمن إطار العمل العربي للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام. غير أن عدد هذه السياسات وأنشطتها التنفيذية لم يبلغ إلا 50 سياسة ونشاط تنفيذ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة بـ 374 في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، أبلغ 40 بلداً عن سياسات أو خطط عمل (أو ما يعادلها من الترتيبات القانونية) للمشتريات العامة المستدامة، تشجع على شراء المنتجات سليمة بيئياً وموفرة للطاقة، وتعزز ممارسات أكثر تحلياً بالمسؤولية الاجتماعية في مجال المشتريات وسلسل التوريد المستدامة.

## تستمر النفايات الإلكترونية في الانتشار ولا يجري التخلص منها بصورة مسؤولة

النفايات الإلكترونية المترسبة والمعد تدويرها، في الفترة 2010-2019، وتوقعات النفايات الإلكترونية المترسبة، و ما يلزم من نمو في إعادة التدوير، 2020-2030 (كيلوغرام للفرد)

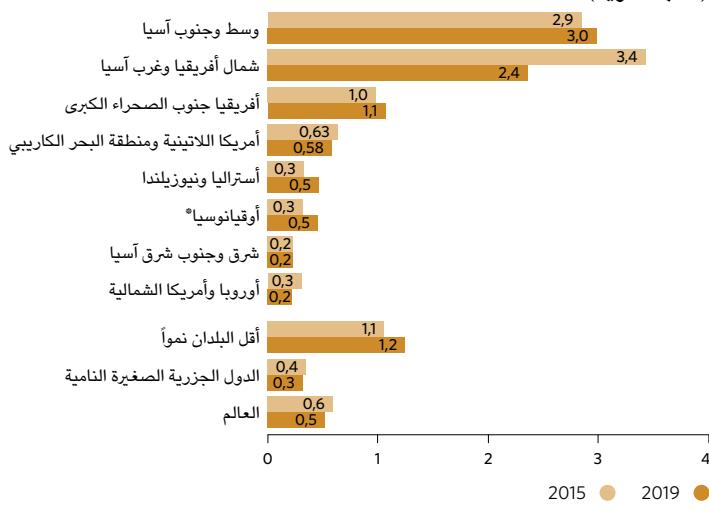


في عام 2019، أنتج العالم 53,6 مليون طن متري من نفايات المعدات الإلكترونية والكهربائية (النفايات الإلكترونية)، بزيادة أكثر من 20 في المائة منذ عام 2014. فقد أنتاج كل شخص حوالي 7,3 كيلوغرامات من النفايات الإلكترونية في عام 2019، ولم يخضع إلا 1,7 كيلوغرام منها لتوثيق إدارتها بطريقة مستدامة بيئياً. ويؤدي التخلص من النفايات الإلكترونية بصورة غير سليمة إلى إطلاق مواد كيميائية سامة في التربة والمياه، مما يعرض البيئة وصحة الإنسان للخطر. كما يتسبب في خسارة كبيرة في المواد الخام النادرة والعلمية القيمة، مثل الذهب والبلاتين والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة. وقد يوجد حالياً ما يصل إلى 7 في المائة من ذهب العالم ضمن النفايات الإلكترونية.

ومن المتوقع أن ينمو توليد النفايات الإلكترونية بمقدار 0,16 كيلوغرام للفرد سنوياً، ليصل إلى 9,0 كيلوغرامات للفرد في عام 2030 (أو 74,4 مليون طن متري إجمالاً). وفي مقابل ذلك، كان معدل النمو السنوي المحقق لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية في العقد الماضي 0,05 كيلوغرام فقط للفرد. ويجب أن يرتفع هذا المعدل بعشرين أضعاف على الأقل لضمان إعادة تدوير جميع النفايات الإلكترونية بحلول عام 2030.

## لا يزال التقدم المحرز في التخلص من إعانت دعم الوقود الأحفوري متفاوتاً، مما يهدد تحقيق اتفاق باريس وخطة عام 2030

إعانت دعم الوقود الأحفوري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عامي 2015 و 2019 (نسبة مئوية)



توفر إعانت دعم الوقود الأحفوري التي تقدمها الحكومات حواجز لإنجاح واستهلاك الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي، على حساب تطوير واستخدام الطاقة النظيفة والمتتجدة. وهي تساهمن في أزمة المناخ وتلوث الهواء وتؤثر سلباً على الصحة العامة. وقد شهد دعم الوقود الأحفوري انخفاضاً في عام 2019 ليصل إلى 432 بليون دولار بسبب انخفاض أسعار الوقود، وأوقف اتجاهياً تصاعدياً شهدته العالم في عامي 2017 (450 بليون دولار) و 2018 (548 بليون دولار). ومن المتوقع أن ينخفض الدعم بشكل حاد في عام 2020 نتيجة هبوط الطلب بسبب جهود التخفيف من كوفيد-19 وصدمة أسعار النفط. ويرجح أن يكون هذا الانخفاض في إعانت دعم الوقود الأحفوري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان متوقعاً، وذلك بسبب تراكمه مع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم في عام 2020. ومع هبوط أسعار الوقود طوال العامين الماضيين، اغتنم كثير من البلدان الفرصة للإسراع بالإصلاحات وبيانه الإعانت تدريجياً. على أن التقدم لا يزال متفاوتاً. ومع الارتفاع الحاد في أسعار الوقود في عام 2021، هناك أيضاً خطر التراجع والفشل في الوفاء بالالتزامات المقطوعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي اتفاق باريس.

## على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال البلدان النامية لديها إمكانات هائلة غير مستغلة للطاقة المتتجدة

القدرة المركبة على توليد الطاقة المتتجدة في البلدان النامية، حسب التكنولوجيا، بين عامي 2010 و 2019 (واط للفرد)



على الصعيد العالمي، شهدت منشآت القدرة المتتجدة الجديدة لتوليد الكهرباء تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي، حيث تجاوزت قدرتها قدرة المنشآت غير المتتجدة لتوليد الكهرباء منذ عام 2012 وبشكل متواصل منذ عام 2015. وفي عام 2018، ولأول مرة، تم تركيب غالبية منشآت القدرة المتتجدة الجديدة لتوليد الكهرباء في البلدان النامية. ويمكن أن تُعزى الزيادة الكبيرة في القدرة في هذه البلدان في المقام الأول إلى تقبُّل منشآت جديدة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فقد زاد تركيب معدات هاتين الفتنتين بين عامي 2010 و 2019 بمعدل نمو سنوي قدره 72 في المائة و 22 في المائة، على التوالي. وتشير أحدث البيانات إلى أن قدرات الطاقة المتتجدة استمرت في النمو بمعدل أعلى في عام 2020، على الرغم من كوفيد-19.

وفي عام 2019، بلغت قدرة البلدان النامية من الطاقة المتتجدة 219 واطاً للفرد. على أن قدرة الطاقة المتتجدة بلغت 880 واطاً للفرد في البلدان المتقدمة، أي أعلى بأربع مرات من القدرة لدى البلدان النامية، مما يشير إلى أنه لا يزال هناك مجال للنمو.



## اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وأثاره



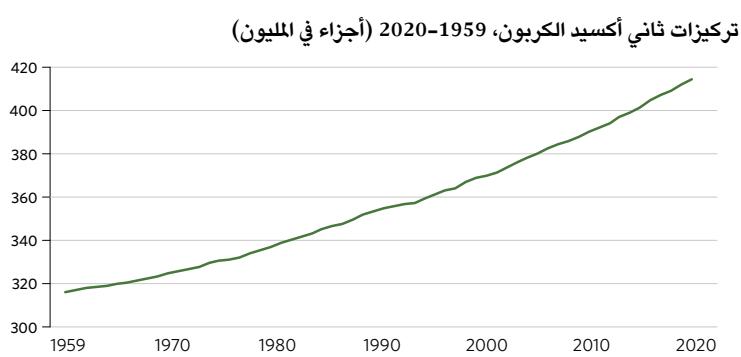
صورة حوية تُظهر اختفاء الجليد عن قمة جبل كيليمنجارو في جمهورية تنزانيا المتحدة.

أساس ”الوصول إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050“، سواء كانت هذه الغايات فعلية أو معتمدة. ويعطي ذلك أكثر من نصف السكان والانبعاثات في العالم ككل. لقد كشفت الجائحة العالمية أوجه الضعف التي تعاني منها البشرية. كما أظهرت للعالم مدى الضرر الذي يمكن أن تحدثه أزمة تتضاعل مقارنة بحالات الطوارئ المناخية الكبرى. ولا بدّ لنا من أن نستجيب لنداء الاستيقاظ هذا وأن نغتنم الفرصة لإعادة البناء بطريقة تحدّ من الانبعاثات وتزيد القدرة على الصمود أمام تغيير المناخ.

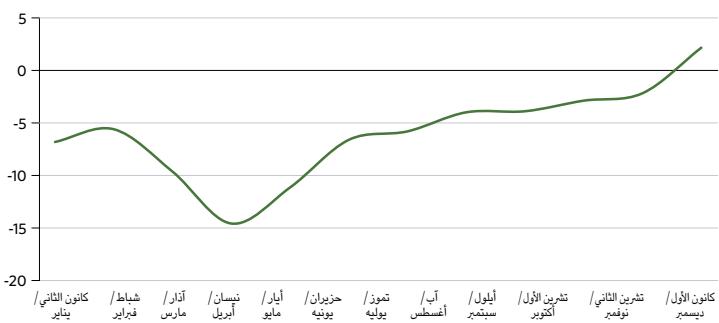
على الرغم من التباطؤ الاقتصادي المرتبط بالجائحة، فإن أزمة المناخ مستمرة بلا هوادة إلى حد كبير. وقد أدى الانخفاض المؤقت في الأنشطة البشرية إلى انخفاض في الانبعاثات. غير أن تركيزات غازات الاحتباس الحراري استمرت في الزيادة في عام 2020، لتصل إلى مستويات قياسية جديدة. وكان ذلك العام إحدى السنوات الثلاث الأكثر دفناً على الإطلاق، حيث بلغ متوسط درجة الحرارة في العالم حوالي 1,2 درجة مئوية فوق خط الأساس 1850–1900. ولا يزال العالم بعيداً عن المسار الصحيح في تحقيق الغاية المستهدفة في اتفاق باريس والمتمثلة في الحد من الاحتضار العالمي بحيث لا يزيد أكثر من 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وفي الوصول إلى مستوى الصفر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم ككل بحلول عام 2050.

وفي مواجهة كارثة تلوح في الأفق، يكتسب العمل بشأن المناخ زخماً. ففي حزيران/يونيه 2020، تم إطلاق حملة السباق نحو الصفر (Race to Zero) لتشكيل تحالف من الشركات والمدن والمناطق والمستثمرين حول مبادرات الوصول إلى مستوى الصفر في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحديد نقاط تحول على المدى القريب لأكثر من 20 قطاعاً من قطاعات الاقتصاد العالمي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، كان أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي يُنتاج في أماكن لديها غايات محددة على

### ستستمر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الزيادة إذا لم تُتخذ خطوات حاسمة لتحويل الاقتصادات نحو الحياد الكربوني



تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية شهرياً، في عام 2020 مقارنة بعام 2019 (%)

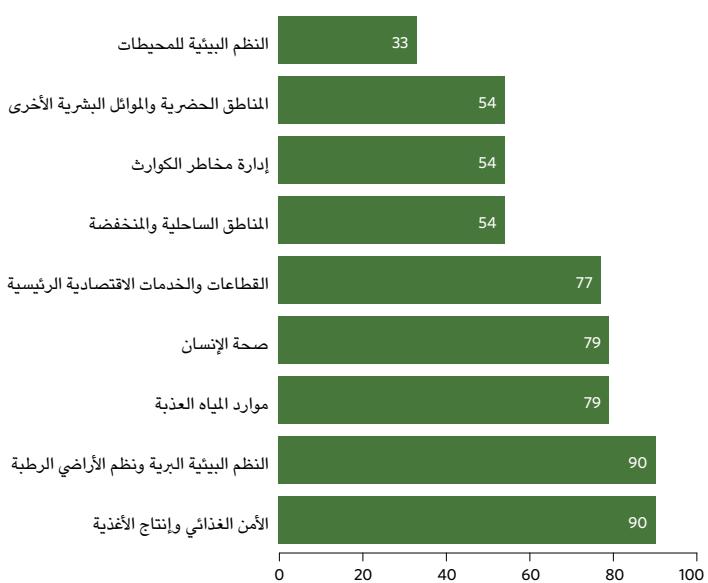


في عام 2015، التزم 196 طرفاً في اتفاق باريس بتحويل منحيات التنمية لديهم نحو الاستدامة ودعوا إلى الحد من الاحتضار العالمي إلى ما دون 2 درجة مئوية - ومثاليًا بحدود 1,5 درجة مئوية - فوق مستويات ما قبل الصناعة. وللتتمكن من تحقيق هذه الأهداف، يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 2010، وإ يصلها إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050. على أن تركيزات غازات الاحتباس الحراري بلغت مستويات عالية جديدة في عام 2019، حيث تجاوز المتوسط العالمي للكسور الجزيئية لثاني أكسيد الكربون 410 أجزاء في المليون.

وفي عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى خفض الأنشطة البشرية بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض مؤقت في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وشهدت البلدان المتقدمة أكبر انخفاض، حيث كان متوسط الانخفاض نحو 10 في المائة، بينما انخفضت الانبعاثات من البلدان النامية بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2019. وعلى الرغم من الانخفاض المؤقت في الانبعاثات عموماً في عام 2020، فإن بيانات الوقت الحقيقي من موقع محددة، بما في ذلك ماونت لوا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكيب غريم في تسمانيا، تشير إلى أن مستويات تركيز ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز استمرت في الزيادة في عام 2020. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، عادت الانبعاثات بالكامل إلى الارتفاع، وسجلت نسبة أعلى بـ 2 في المائة بالمقارنة بنفس الشهر في عام 2019. ومع تعافي العالم من الجائحة، من المتوقع أن يزداد ارتفاع الانبعاثات ما لم تُتخذ خطوات حاسمة لتحويل الاقتصادات نحو الحياد الكربوني.

## على الرغم من الجائحة العالمية، تعمل البلدان على تعزيز العمل المناخي، مع التركيز على التكيف

مجالات ذات أولوية حددت في مكونات التكيف في المساهمات المحددة وطنياً بين البلدان التي أدرجت معلومات التكيف، 2020 (نسبة مئوية)



تصف البلدان في مساهماتها المحددة وطنياً الجهود الطوعية التي تبذلها للحد من الانبعاثات الوطنية والتكيف مع آثار تغير المناخ. ويطلب من كل طرف في اتفاق باريس إعداد المساهمات المحددة وطنياً التي ينوي تحقيقها، وكذلك الإبلاغ عن تلك المساهمات والمحافظ عليها. حتى أيار/مايو 2021، قدم 192 طرفاً أول مساهماتهم المحددة وطنياً إلى أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. علاوة على ذلك، حتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان 48 من هذه المساهمات قد قدموا معلومات جديدة أو محدثة، وهي تمثل 75 طرفاً وتعطي 30 في المائة من الانبعاثات العالمية من غازات الاحتباس الحراري في عام 2017. وقد أدرجت معلومات التكيف في 39 من المساهمات الـ 48 الجديدة أو المحدثة. وتعمل البلدان على وضع المزيد من الغايات والمؤشرات الكمية للتكيف، وعلى تحديد الروابط بين التكيف وأهداف التنمية المستدامة وأطر العمل الأخرى. أما مجالات التكيف ذات الأولوية القصوى التي تم تحديدها في المساهمات فهي: الأمن الغذائي وإننتاج الأغذية، والنظم البيئية البرية ونظم الأراضي الربطية، وموارد المياه العذبة، وصحة الإنسان، والقطاعات والخدمات الاقتصادية الرئيسية.

كما يعطي عدد متزايد من البلدان الأولوية لصياغة وتنفيذ خطط وطنية للتكيف بغية تعزيز جهودها للتكيف مع المناخ المتغير. وتشمل هذه الخطط بناء الدفاعات ضد الفيضانات، أو إنشاء أنظمة الإنذار المبكر من الأعاصير، أو التحول إلى زراعة محاصيل مقاومة للجفاف. حتى أيار/مايو 2021، كان 125 من أصل 154 من البلدان النامية في طور صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، وقد 22 من البلدان خططتها إلى أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعمل البلدان المتقدمة على تكشف جهودها لتقديم التوجيه التقني والدعم لأقل البلدان نمواً لتمكنها من تطوير هذه الخطط وتنفيذها — خاصة وأنها بلدان تعتبر معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ.

## تساند زيادة الدعم المالي الانتقال العالمي إلى مستقبل يتميز بانخفاض الانبعاثات وبالقدرة على الصمود أمام تغير المناخ

إجمالي الدعم المالي المقدم، حسبما أبلغت الأطراف المدرجة في المرفق الأول أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2011–2018 (ببليون الدولارات)

يستمر التمويل المناخي الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في الارتفاع، مما يعكس التزايد المستمرًا بدعم الانتقال العالمي إلى مستقبل يتميز بانخفاض الانبعاثات وبالقدرة على الصمود أمام تغير المناخ. وقد بلغ إجمالي التمويل المناخي الذي أبلغت عنه الأطراف المدرجة في المرفق الأول لاتفاق باريس متوسطاً سنوياً قدره 48,7 بليون دولار خلال الفترة 2017–2018. ويمثل هذا زيادةً بنسبة 10 في المائة عن الفترة 2015–2016. وفي حين أن أكثر من نصف الدعم المالي المخصص للمناخ للفترة 2017–2018 كان موجهاً نحو أنشطة التخفيف، فإن حصة دعم التكيف آخذة في الارتفاع، إذ أن كثيراً من البلدان بات يعطى الأولوية في تقديم الدعم المالي للتكيف.

وقد تدفق ثلثا الدعم المالي المقدم في الفترة 2017–2018 (ما يعادل متوسطاً سنوياً قدره 32,3 بليون دولار) من خلال القنوات الثنائية والإقليمية وغيرها، بينما وُجه الثلث المتبقى من خلال المؤسسات والصناديق المتعددة الأطراف، مثل صندوق المناخ الأخضر. ويتزايد باطراد في جميع المناطق والمجموعات دعم صياغة خطط التكيف الوطنية من خلال برنامج الاستعداد التابع لصندوق المناخ الأخضر. وقد أحد عشر بلداناً ناماً 23 اقتراحاً لمشاريعها إلى الصندوق، وقت المواجهة على 7 منها – بإجمالي بلغ 464 مليون دولار.

وفي الفترة 2017–2018، مثل الدعم المخصص للمناخ الحصة الأكبر من إجمالي التمويل المناخي (36,2 بليون دولار). وتناقصت مع الوقت حصة الدعم الأساسي/العام (الدعم المالي المقدم إلى المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف دون أن يُعتبر مخصصاً للمناخ)، من أكثر من 40 في المائة من الإجمالي في الفترة 2012–2011 إلى حوالي 25 في المائة في الفترة 2017–2018.



# الحفاظ على المحيطات والبحار وموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة



يستفيد الصيادون المحليون في منطقة البحر الكاريبي من مشروع للمساعدة على تحديد النظام الإيكولوجي البحري، وإدارة الموارد البحرية مع تحسين سوق مصائد الأسماك، وتطوير السياحة البيئية في المناطق الساحلية.

يعتمد أكثر من 3 بلايين شخص على المحيط في كسب عيشهم، ويتم تنفيذ أكثر من 80 في المائة من تجارة البضائع العالمية عن طريق البحر. وتساهم المحيطات في القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المستدام، والأمن الغذائي. غير أن الأنشطة البشرية تقوس بشكل متزايد الفوائد التي توفرها المحيطات. ويدفع ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعجلة احتيار المحيطات وتخمسها وتناقص الأكسمجين منها، مما يهدد النظم البيئية البحرية والسكان الذين يعتمدون عليها ويطغى على قدرة المحيطات على التخفيف من تغير المناخ.

ويؤدي الصيد الجائر إلى استنفاد الأرصدة السمكية، التي يعاني ثلثها بالفعل من فرط الاستغلال. فالملوثات الأرضية، بما في ذلك التلوث بالبلاستيك والصبيب المت promin بالمعذيات ومياه الصرف الصحي، تؤثر سلباً على الموارد والمجتمعات الساحلية. ولهذه التغييرات تداعيات طويلة الأجل تتطلب توسيعاً عاجلاً في نطاق حماية البيئات البحرية، والاستثمار في علوم المحيطات، ودعم مجتمعات الصيد المحلية الصغيرة، والإدارة المستدامة للمحيطات.

## تتطلب استدامة محيطاتنا جهوداً متعددة لحماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية

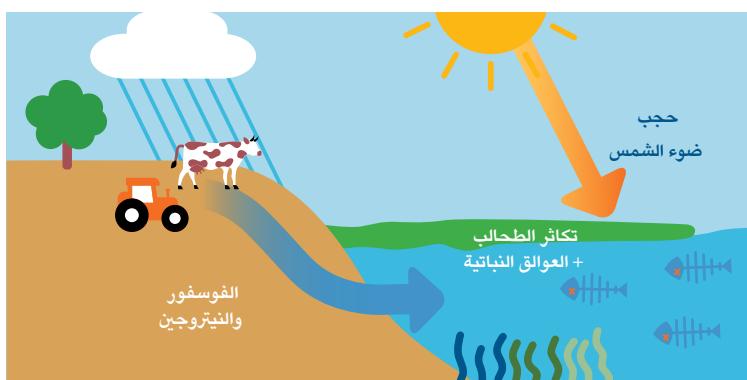
وتظل حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية أمراً بالغ الأهمية لاستدامة المحيطات. وفي الآونة الأخيرة، استخدم مثال من جنوب المحيط الأطلسي بيانات التتبع الساتلية لـ 14 نوعاً من الطيور البحرية والفقمة لتحديد مناطق التكاثر ومواقع التغذية الخامسة للحفاظ على تلك الأنواع وغيرها. واستُخدمت هذه المعلومات لتعديل إدارة منطقة محمية بحرية من خلال تمديد فترة إغلاق مصائد الأسماك لشهرين وتتوسيع نطاق العديد من مناطق الحظر الدائم للصيد، مع السماح للصيد التجاري بأن يجري بطريقة منتظمة.

شهد نطاق المناطق البحرية الحمائية زيادة كبيرة، حيث وصلت تغطية عام 2020 إلى 7,74 في المائة من المياه الساحلية والمحيطات العالمية. وعله لا يزال من الممكن تحقيق الغاية المحددة بـ 10 في المائة لعام 2020، نظراً لما طرأ من تأخر في كثير من الواقع التي خططت لتحديدها في عام 2020 بسبب كوفيد-19. وخلال الفترة بين عامي 2000 و 2020، ارتفع متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تغطيها المناطق الحمائية من 28 في المائة إلى 44 في المائة. غير أن زيادة التغطية جرت بأسرع وتيرة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لتعود بعد ذلك إلى الاستقرار. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، لم ترتفع التغطية إلا بنسبة 1 في المائة، وفي المتوسط، ظل أكثر من نصف كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية خارج نطاق أي شكل من أشكال الحماية.

## يتزايد عدد المناطق الميتة في المياه الساحلية في العالم ككل بمعدل ينذر بالخطر

المغذيات في المناطق الساحلية عن نتائج في بعض المناطق؛ غير أن تكاثر الطحالب يشير إلى أن اتحام المياه الساحلية لا يزال يمثل تحدياً.

### إتحام المياه بالمغذيات والأثار الناجمة عنه



يتتفق الصياغ الزراعي والملوثات الأخرى (بما تعتوه من مغذيات) إلى المحيط بفعل الأمطار أو مياه الصرف، مما يتسبب في نمو وتكتاثر العوالق النباتية والطحالب على السطح وأضعاف جودة المياه. ويمكن لتكاثر الطحالب هذا أن يحجب ضوء الشمس وينهض من اختراق الماء، مما يوقف عملية التمثيل الضوئي للحياة النباتية تحت سطح الماء، ويؤدي بالنتيجة إلى قتل الأحياء النباتية. بعد ذلك يرتفع في الماء محتواه من الطحالب المحضرة والنباتات المتحللة التي تستهلك الأكسجين خلال تحللها، مما لا يترك في الماء إلا القليل من الأكسجين (حالة نقص الأكسجين) بل ويدمر النظام البيئي.

تواجده المحيطات الساحلية، التي يسكنها ما يقرب من 40 في المائة من سكان العالم، مخاطر متزايدة من اتحام المياه بالمغذيات – أي تواجد المغذيات بشكل مفرط في البيئات الساحلية بسبب الأنشطة البشرية. وتمثل الدافع الرئيسية لاتحاد المياه بالمغذيات في الصبيب المت promin بالمعذيات والصرف الصحي ومياه الصرف الصحي وتربية الأحياء المائية وانبعاثات النيتروجين في الغلاف الجوي. وبضرر اتحام المياه الساحلية بالبيئة وبسكن المناطق الساحلية، ويرتبط بتكتاثر الطحالب الضارة، ونقص الأكسجين، ونفوق الأسماك، واندثار الأعشاب البحرية، وقد انعد الشعاب المرجانية وموارد القیعان الصلبة القريبة من الشاطئ، والمخاطر الصحية للسباحين والصيادين. وقد ارتفع عدد المناطق الميتة في جميع أنحاء العالم – وهي مناطق المياه التي تفتقر إلى الأكسجين الكافي لدعم الحياة البحرية – من حوالي 400 في عام 2008 إلى ما يقرب من 700 في عام 2019. ويعكّر رصد التغييرات في اتحام المياه بالمغذيات بشكل غير مباشر من خلال تحليل نمو الطحالب وصبغة الكلوروفيل-أ (الصبغة الذي تعطي النباتات والطحالب لونهما الأخضر). وتنظر البيانات الساتلية العالمية أن المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان تحتوي على مستويات أعلى من الكلوروفيل-أ مقارنة بقيم خط الأساس للفترة 2000-2004. على أنه لا تزال هناك بعض علامات التقدم: فقد انخفض توافر حالات شذوذ الكلوروفيل-أ في المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان بنسبة 20 في المائة بين عامي 2018 و 2020. كما أسفرت الجهود المبذولة لتقليل مدخلات

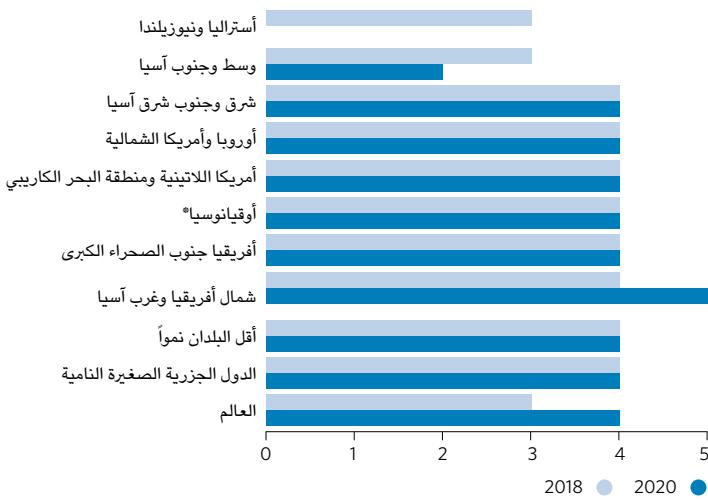
## لا يزال تنفيذ الصكوك الدولية للحفاظ على موارد المحيطات واستخدامها بشكل مسؤول متفاوتاً، مما يبرز الحاجة إلى زيادة الدعم

### الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر

تمثل الخطوط التوجيهية الطوعية صكًا متفقاً عليه دولياً يعزز الحكومة المحسنة للمصائد الصغيرة الحجم، بما في ذلك سلاسل القيمة، وعمليات ما بعد الصيد، والتجارة. وقد اعتمد نحو نصف البلدان في جميع أنحاء العالم مبادرات محددة لدعم صغار الصيادين. ويساهم هؤلاء الصيادون بحوالي نصف المصيد العالمي من الأسماك في البلدان النامية ويستخدمون أكثر من 90 في المائة من صيادي الأسماك والعاملين في مجال صيد الأسماك في العالم، نصفهم من النساء. ومجتمعات الصيد المحلية الصغيرة هذه مهمشة إلى حد كبير وتغيل إلى أن يكون وصوها إلى الموارد والأسوق محدوداً أو أن تُحرم منه. وقد تفاقم الوضع بسبب أزمة كوفيد-19، التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي وفرضت قيوداً على النقل.

ومنذ عام 2015، وسعت معظم المناطق اعتمادها لأطر تنظيمية تدعم المصائد الصغيرة الحجم وتعزز صنع القرار التشاركي. وعلى الصعيد العالمي، تحسن متوسط الدرجة المركبة لتنفيذ هذه الأطر من 5/3 إلى 5/4 بين عامي 2018 و 2020. وعلى المستوى الإقليمي، تعكس منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا هذه القفز، في حين أن منطقة وسط وجنوب آسيا حفظت درجتها الإقليمية من 5/3 إلى 5/2، مما يبرز الحاجة إلى مضاعفة الجهد. وبينما يكتسب التزام البلدان زخماً، فإن زيادة الدعم المقدم لصغار الصيادين أهمية بالغة في ضوء جائحة فيروس كورونا.

درجة تنفيذ الصكوك الدولية لتعزيز وحماية المصائد الصغيرة الحجم، 2018-2020



يتطلب تحقيق المدف 14 تنفيذ الصكوك الدولية، من خلال الأطر القانونية والمؤسسية، لحفظ المحيطات واستخدامها المستدام بطريقة شاملة ومتكلمة. وفي حين أنه تم إحراز تقدم، فإن التنفيذ يتفاوت بين الصكوك، مما يبرز الحاجة إلى تحديد الجهد وإلى زيادة الدعم.

**اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقيات تنفيذها**

حتى الآن، صادق 168 طرفاً ( بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو انضموا إليها. بالإضافة إلى ذلك، صادقت الدول الأعضاء أيضاً على اتفاقيات التنفيذ الخاصة بها أو انضمت إليها 150 طرفاً في اتفاق الجزء الحادي عشر لعام 1994 و 91 طرفاً في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995). وقد اتخذ عدد كبير من الدول الأطراف في هذه المعاهدات خطوات لتنفيذها من خلال أطر قانونية وسياسية ومؤسسية. غير أن نطاق التصديق والانضمام والتنفيذ يختلف من بلد إلى آخر. وتنظر البيانات التي تم جمعها في عام 2021 من 45 بلداً ومن الاتحاد الأوروبي أنه فيما يتعلق بالتصديق والانضمام، فإن 84 في المائة من البلدان حصلت على درجات عالية أو عالية جداً، وسجل 16 في المائة درجات منخفضة أو منخفضة جداً؛ أما فيما يتعلق بالتنفيذ، فقد سجل 69 في المائة درجة عالية أو عالية جداً، وسجل 12 في المائة درجة متوسطة، وسجل 19 في المائة درجة منخفضة أو منخفضة جداً. ويطلب التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقيات التنفيذ الخاصة بها فهم الاختلافات الحالية لدى البلدان. وتعد المبادرات المادفة والمستدامة لتنمية القدرات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، أساسية لإزالة هذه العقبات.

### الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه

كثيراً ما تتعرض الموارد السمكية للصيد غير القانوني، مما يؤدي إلى اختصار مصائد الأسماك المحلية، ويقوض الجهد المبذول لإدارة مصائد الأسماك بشكل مستدام. ويتضمن جزءٌ من الإطار الذي تم تطويره على مدى العقود الماضية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم اتفاقاً بشأن تدابير دولة الميناء – وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف على وجه التحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ عام 2016 ويضم حالياً 66 طرفاً ( بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). ويتمثل هدفه في منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه عن طريق منع السفن التي تقوم به من استخدام الموانئ وإنزال الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، حيث ارتفع المقياس العالمي المركب من 5/3 إلى 5/4 خلال الفترة. ويساعد هذا التحسن التفيف في الاتجاه العالمي على الاقتراب من تحقيق غاية القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. على أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد المتضافر.

### تمويل البحث البحري يتضاعل إذا ما قورن بالمساهمة الاقتصادية الهائلة التي تقدمها محيطات العالم

2017، أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية عن أعلى ميزانية للأنشطة البحريه والساحلية شملت علوم المحيطات بالإضافة إلى البرامج الحكومية المتعلقة بالمحيطات والسواحل (12 بليون دولار)، تليها اليابان (600 مليون دولار) وأستراليا (511 مليون دولار).

ولا يزال التأثير الكامل لوباء كوفيد-19 على علوم المحيطات غير معروف. وقد تضمنت التأثيرات الفورية تخفيضات كبيرة في عمليات رصد المحيطات نظراً لاستدعاء جميع سفن الأبحاث تقريباً إلى الموانئ المحلية. وتعرض لخطر الفشل إنشاءات الإرساء (العوامات والأنظمة الراسية المزرودة بأدوات ومعدات اتصال)، مما يهدد بمجاعة المحيطات الدولية بعواقب طويلة الأجل.

يمكن أن تكون الأبحاث البحريه باهظة التكلفة وتكتنفها الصعوبات اللوجستية، وأن تتطلب تقنيات ومعدات متقدمة وسفن أبحاث وأجهزة استشعار ومرافق مصممة خصيصاً. ومع ذلك، فإن نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير المخصص لعلوم المحيطات هي بالتأكيد أقل من نسبة الإنفاق على مجالات البحث والابتكار الرئيسية الأخرى. وفي المتوسط، لم يُخصص لعلوم المحيطات إلا 1,2 في المائة من ميزانيات البحث الوطنية بين عامي 2013 و 2017، حيث تراوحت الحصص من حوالي 0,02 في المائة إلى 9,5 في المائة. وهذه النسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمساهمة المحيطات في الاقتصاد العالمي والتي قدرت، على نحو متواضع، بـ 1,5 تريليون دولار في عام 2010. وفي عام



## حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي



ففي يمشي عبر أرض متنوعة بيولوجياً في الأرجنتين. وبهدف مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية إلى تحسين إدارة موارد الغابات والحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الحممية والأراضي المكسوة بالغابات.

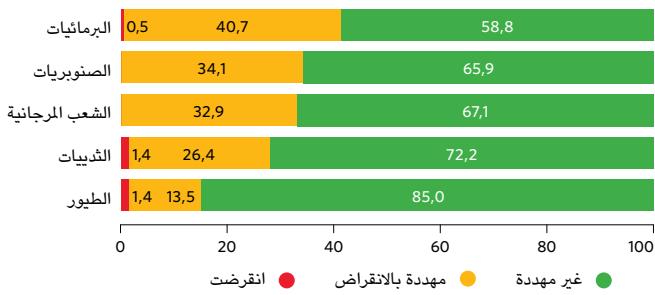
بعد إنجاء التدهور البيئي واستعادة صحة كوكبنا أمراً أساسياً للتنمية المستدامة. ومع ذلك، يجري قطع الغابات بشكل متواصل، وقد أخذ التنوع البيولوجي في التدهور، كما أن النظم الإيكولوجية البرية تتراجع بمعدلات تندر بالخطر، مع ما يترب على ذلك من عواقب وخيمة على بقاء الإنسان ورفاهه. ويؤثر تراجع الأرضي الآن على حُمس مساحة اليابسة على هذا الكوكب. وبهدد الاتجار بالأحياء البرية صحة الإنسان والتنمية الاقتصادية والأمن من خلال انتشار الأمراض ذات المنشأ الحيواني (التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان)، والتي أصبحت الآن تمثل غالبية الأمراض المعدية الناشئة. وقد ذكرتناجائحة كوفيد-19 بأن البشرية، إذ تهدى التنوع البيولوجي، إنما تهدى بقاءها نفسه. ولمواجهة هذه التحديات، ثُبّذل جهود كبيرة للتوجه في الإدارة المستدامة للغابات وحماية الواقع ذات الأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي. كما تعمل البلدان على سن

التشريعات وتطوير المبادئ الخاسية لكي “تؤخذ الطبيعة في الحسبان”， وللتصدي للتهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، من قبيل تزايد انتشار الأنواع الغازية. لقد حان الوقت لوضع صحة الكوكب في صميم خططنا وسياستانا جميعها.

### أكثر من ربع الأنواع الخاضعة للتقدير في القائمة الحمراء الدولية لحفظ الطبيعة مهددة بالانقراض

منعت إجراءات الحفظ انقراض 21 إلى 32 نوعاً من الطيور و 7 إلى 16 نوعاً في الثدييات. وبالنظر إلى أن 10 أنواع من الطيور و 5 أنواع من الثدييات قد ثبت انقراضها أو يشتبه بأنها كانت تُنافِع إلى الانقراض خلال هذه الفترة، فقد أدت هذه الإجراءات إلى خفض معدلات الانقراض بمعدل ثلاثة إلى أربع مرات مقارنة بما كان متوقعاً.

**أفضل تقديرات نسب الأنواع المهددة بالانقراض في مؤشر القائمة الحمراء، حسب فئة الأنواع، 2021 (نسبة مئوية)**



تتسبب الأنشطة البشرية في انخفاض التنوع البيولوجي بأمساك من أي وقت آخر في تاريخ البشرية. وقد فشل العالم في تحقيق غاياته لعام 2020 فيما يتعلق بوقف فقدان التنوع البيولوجي. ويُظهر مؤشر القائمة الحمراء لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهو مؤشر يرصد خطر الانقراض العام لمختلف الأنواع، انخفاضاً بنسبة 10 في المائة منذ عام 1993. ومن بين 400 نوع تم تقديرها، هناك 28 في المائة (أكثر من 37 نوع) مهددة بالانقراض، بما يشمل 41 في المائة من البرمائيات، و 34 في المائة من السنوريات، و 33 في المائة من الشعب المرجانية، و 26 في المائة من الثدييات، و 14 في المائة من الطيور. أما المُحركات الرئيسية الكامنة خلف فقدان الأنواع فهي تتمثل في التنمية الزراعية والحضرية؛ والاستغلال غير المستدام من خلال الصيد البري وصيد الأسماك والصيد بالشراك وقطع الأشجار؛ وانتشار الأنواع الغازية.

ولحسن الحظ، يمكن بإجراءات الحفظ وقف المزيد من فقدان الأنواع. وعلى سبيل المثال، يستفيد كثير من أنواع الطيور والثدييات من مكافحة الأنواع الغازية، ومن أنشطة الحفظ في حدائق الحيوان والمجتمعات الأخرى، ومن حماية الواقع. ومنذ عام 1993،

### توقف التقدم في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، مع أن هذه الحماية ضرورية لتحقيق الاستدامة البيئية

ويُمكن لتدخلات السياسات الموجهة بعناية أن تتحقق حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية والمجتمعات التي تعتمد معيشتها عليها. ففي الكاميرون، في آب/أغسطس 2020، ألغت الحكومة عملية لقطع الأشجار في غابة إيو، التي تشكل نصف منطقة يياسي للتنوع البيولوجي. والغاية هذه نظام بيئي كبير لم يُلمس بعد، وهي تضم 12 من أنواع البيانات التي لا توجد في أي مكان آخر على وجه الأرض. ويعيش فيها من الحيوان الغوريلا والشمبانزي وفييلة الغابات وقرود كولوبس بروسى الحمراء وكثير من الأنواع الأخرى النادرة والمهددة جداً بالانقراض. كما تعد غابة إيو أرض الأجداد لأكثر من 40 مجتمعًا محليًا، تتشابك سبل عيشها مع الموارد الطبيعية الوفيرة والمتعددة في المنطقة.

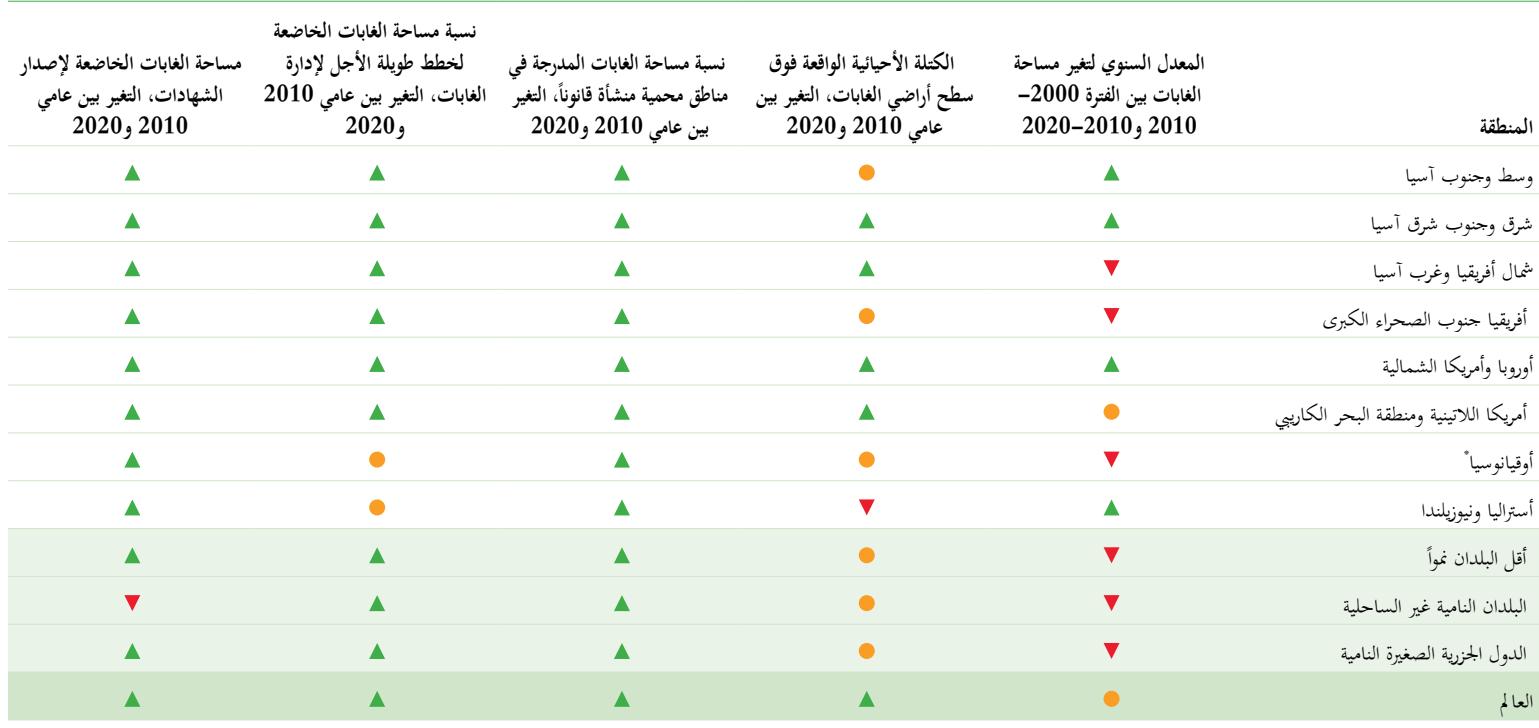
لطالما اعتبرت حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية حجر الزاوية في الحفاظ على التنوع البيولوجي. وفي عام 2020، كان قد اندرج ضمن مناطق حممية ما متوسطه 43 في المائة من كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البرية، و 42 في المائة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة، و 41 في المائة من كل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية الجبلية، مما يمثل زيادة تتراوح بين 13 و 14 نقطة مئوية منذ عام 2000. غير أن الزيادات في التعطضية توقفت على مستوىها خلال السنوات الخمس الماضية. وفي المتوسط، لا يزال أكثر من نصف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية خارج المناطق الحممية.

## تحقق الإدارة المستدامة للغابات بعض المكتسبات، ولكن فقدان الغابات مستمر بمعدل ينذر بالخطر

وفي حين أن معدل الانخفاض قد تباطأ، إلا أن مستويات فقدان الغابات على مستوى العالم لا تزال تنذر بالخطر. فقد انخفضت نسبة مساحة الغابات من 31,9 في المائة من إجمالي مساحة اليابسة في العالم في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020. وهذا يتترجم إلى خسارة صافية تبلغ حوالي 100 مليون هكتار. وازداد معدل فقدان الغابات في جنوب شرق آسيا وأفريقيا، وكذلك في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويرجع ذلك في الغالب إلى تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية. وتتواصل التحديات الهائلة التي تطرحها إزالة الغابات وتدهورها، لا سيما في المناطق المدارية. ويشير استمرار اختفاء الغابات إلى الحاجة إلى تسريع العمل للحد من إزالة الغابات، وإلى استصلاح الأراضي المتدهورة، وتنفيذ ممارسات إدارة الغابات والأراضي المستدامة. كما ستعزز هذه الإجراءات قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وستحمي التنوع البيولوجي وستدعم سبل العيش الريفية.

تعتبر الغابات مستودعات لمعظم التنوع البيولوجي في العالم، وتغطي مساحتها 4,1 بلايين هكتار من الأرضي. وتساعد الغابات في تنظيم دورة المياه، والتخفيف من حدة تغير المناخ، وهي مصدر مباشر للغذاء والدخل والمأوى والطاقة لحوالي 1,6 بلايين شخص. وتحدف الإدارة المستدامة للغابات إلى الحفاظ على القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع أنواع الغابات وتعزيزها لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وقد طرأ تقدم ملحوظ باتجاه الإدارة المستدامة للغابات في العالم بين الفترتين من 2000-2010 إلى 2010-2020. وزادت مساحة الغابات الخاضعة لإصدار الشهادات أو ظلت مستقرة على المستوى العالمي وفي معظم المناطق، وكذلك شأن نسبة الغابات المدرجة في مناطق محمية أو الخاضعة لخطط إدارة طويلة الأجل، والكلة الأحيائية الواقعه فوق السطح لكل هكتار من الغابات.

### لوحة متابعة التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات



\* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.  
▲ تغير إيجابي      ▲ تغير صغير أو لا يوجد تغير      ● تغير سلبي

ملاحظة: يحسب المعدل السنوي لتغير مساحة الغابات باستخدام معادلة للتغير السنوي المركب.

## هناك حاجة إلى التمويل لتنفيذ تشريعات اعتمدتها جميع البلدان تقريباً لمواجهة الأنواع الغازية

ويشكل منع إدخال أنواع الغازية الغازية الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لمعالجة آثارها، وهي آثار يُقدر أنها تكلف الاقتصاد العالمي بلايين الدولارات سنوياً. والحكومات تستحبذ لذلك. فجميع البلدان تقريباً (98 في المائة) لديها الآن تشريعات وطنية لمنع أنواع الغازية الغازية أو لكافحتها، ولكن التغطية القطاعية لهذه التشريعات تختلف على نطاق واسع. فقد اعتمدت معظم البلدان تشريعات تتعلق بصحة النبات والحيوان في الزراعة (92 في المائة و 82 في المائة، على التوالي)، لكن النسبة أقل فيما يتعلق بالبلدان التي لديها تشريعات ترتكز على البيئة (42 في المائة) أو على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (27 في المائة). ولتوفير الموارد الكافية أهمية حاسمة للتمكن من الاستجابة الفعالة. غير أن 55 في المائة فقط من البلدان أبلغت عن مخصصات في ميزانياتها الوطنية للتعامل مع الأنواع الغازية، في حين أن 37 في المائة فقط قد استفاد من آليات التمويل العالمية.

الأنواع الغازية الغازية هي حيوانات أو نباتات حية أخرى أدخلتها البشر في النظم الإيكولوجية خارج نطاقها الطبيعي، وقد ترسخت في البيئة الجديدة وباتت تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي المحلي. وتعتبر هذه الأنواع محركاً رئيسياً من محركات فقدان التنوع البيولوجي وإنقراض الأنواع. كما أنها تؤثر سلباً على خدمات النظم الإيكولوجية وسائل عيش الإنسان ورفاهه وعلى الاقتصاد. ويجري إدخال أنواع الغازية إلى مناطق جديدة إما عن قصد - عن طريق الصيد أو صيد الأسماك، على سبيل المثال - أو عن غير قصد، من خلال ملوثات تصيب السلع التجارية، مثلاً، أو عن طريق "أنواع متنقلة بالصدفة" على المركبات أو القوارب. ومع تزايد حركة الأشخاص والبضائع حول العالم، فإن من المتوقع أن يرتفع عدد الأنواع الغازية المترسخة بنسبة 36 في المائة بين عامي 2005 و 2050.



# التشجيع على إقامة مجتمعات مسلمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات



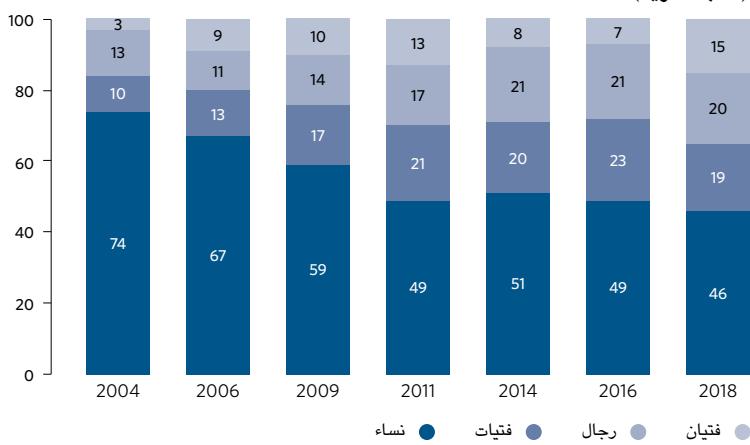
امرأة وطفلها الصغيران يفرون من الموصل بالعراق هرباً من القتال في عام 2016. وفي كل عام، يضطر عشرات الملايين من الأشخاص إلى الفرار من منازلهم بسبب الاضطهاد أو الصراع أو العنف المعتم.

أحياء العالم، وهي تعرض الأطفال لخطر كبير. ويجب أن يُبني التعافي من الأزمة، وكذلك التنمية المستدامة، على أساس من السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحكم الفعال وسيادة القانون.

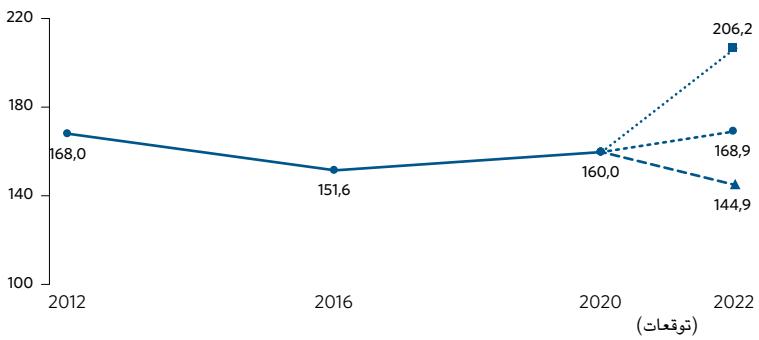
لا يزال العالم بعيداً كل البعد عن تحقيق المدف المتمثل في إقامة مجتمعات مسلمة وعادلة لا يُهمّش فيها أحد. فمئات الملايين من الناس يعيشون في دول هشة متاثرة بالنزاعات. وفي نهاية عام 2020، كان حوالي 1 في المائة من سكان العالم - 82,4 مليون شخص - قد نزحوا قسراً نتيجة للاضطهاد أو النزاع أو العنف المعتم. وقد أزاحت جائحة كوفيد-19 النقاب عن عدم المساواة والتمييز وزادت من حدهما. الواقع أن الأزمة تسببت في تعطلات كبيرة في عمل الحكومات وأخضعت نظم الحقوق والحماية في مختلف البلدان للاختبار وأضعفتها بل وحطمتها في بعض الأحيان. وتؤثر الجائحة بشكل غير مناسب على الفئات الأكثر ضعفاً في جميع

## تكثّف الجائحة مخاطر استغلال الأطفال، بما في ذلك الاتجار بهم وعمالتهم

نسبة ضحايا الاتجار الذين تم اكتشافهم، حسب الجنس والعمر، 2004-2018



عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة والمنخرطين في عمالة الأطفال، 2012-2020، وعدده المتوقع حتى عام 2022 (بالملايين)



يواجه ملايين الأطفال حول العالم أشكالاً مختلفة من الاستغلال، بما في ذلك الاتجار بهم وعملهم. ويتزايد الخطر على الأطفال بسبب الأثر المزدوج الناجم عن إغلاق المدارس نتيجة للجائحة وعن الضائقة الاقتصادية.

والاتجار بالأشخاص موجود في كل بلد. ويستهدف الجناء المنخرطون في هذا النشاط الإجرامي المهمشين والفقيراء من بينهم الأطفال. وعلى الصعيد العالمي، في عام 2018، كان هناك طفل واحد واحد بين كل ثلاثة من ضحايا الاتجار الذين تم اكتشافهم؛ وفي البلدان المنخفضة الدخل، ترتفع هذه النسبة إلى النصف. وتعتبر الفتيات ضحايا للاستغلال الجنسي في المقام الأول (72 في المائة من الفتيات الضحايا اللاتي تم اكتشافهن)، بينما يُجبر الأطفال الذكور على العمل القسري بشكل رئيسي (66 في المائة من الضحايا الذكور الذين تم اكتشافهم). وتشير الأزمات الاقتصادية السابقة إلى أن المرجح أن يؤدي الارتفاع الحاد في معدلات بطالة البالغين وعدم التكافؤ عالمياً في الاتعاش من كوفيد-19، إلى تزايد خطر الاتجار. ولذلك، في جميع البلدان، يمكن للاستثمارات في خلق فرص العمل للبالغين والشباب في سن العمل القانوني، مع اقتراها بالاتعاش الاقتصادي، أن تقلل من مخاطر مختلف أشكال الاستغلال التي يتعرض لها الأطفال.

وهناك ترابط بين عمالة الأطفال والاتجار بهم. ففي البلدان التي ترتفع فيها نسبة الأطفال بين ضحايا الاتجار، ترتفع أيضاً معدلات انتشار عمالة الأطفال. وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن ارتفاع في عمالة الأطفال لأول مرة منذ عقود. وفي بداية عام 2020، بلغ عدد الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال (لا يشمل ذلك أسوأ أشكال هذه العمالة، من قبل السحر والعمل القسري أو الجنسي التجاري) 160 مليون (63 مليون فتاة و 97 مليون فتى). ويترجم هذا إلى ما يقرب من 1 من كل 10 من أطفال العالم كله. ويشغل ما يقرب من نصف الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال في أعمال خطرة (79 مليون).

وتحدد آثار كوفيد-19 بالدفع بـ 8,9 مليون طفل إضافي إلى عمالة الأطفال بحلول نهاية عام 2022، حيث تلحّ الأسر إلى إرسال الأطفال للعمل للتغويض عن خسائر فرص العمل والدخل. ويمكن أن يساعد التوسيع السريع في دعم الدخل وتنمية الحماية الاجتماعية في معالجة ذلك الارتفاع.

ملاحظة: يعكس سيناريو الهبوط تناقض تغطية الحماية الاجتماعية بسبب تدابير التخفيف أو عوامل أخرى. ويعكس غياب تدابير التخفيف زيادة في الفقر بسبب عدم وجود تدابير تخفيف إضافية. ويعكس سيناريو التخفيف زيادة في تغطية الحماية الاجتماعية.

## احتمال أن تُطلب الرشوة في البلدان المنخفضة الدخل أعلى بخمسة أضعاف على الأقل من احتمال طلبها في البلدان المرتفعة الدخل

أكثر من 120 بلداً وإقليماً خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2020، يبلغ المعدل المتوسط لانتشار الرشوة في البلدان المنخفضة الدخل 37,6 في المائة، في مقابل 7,2 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. وإلى جانب تداعيات جائحة كوفيد-19 الأكثروضوحاً، فقدأثارت فرصاً غير مسبوقة للفساد. ومن شأن التصدي للفساد أن يدعم تعافياً أكثر شمولاً يستند إلى النزاهة والمساءلة.

يعارض الفساد مع التنمية المستدامة، ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل، ويحد من الاستثمار المحلي والأجنبي، ويقلل بشكل كبير من جودة خدمات القطاع العام. ومع ذلك، فإن من المألوف في كثير من البلدان أن يتطلب دفع رشوة مقابل إتاحة الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء ونظام العدالة. ويعتبر مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد عاملًا رئيسياً من عوامل مخاطر الفساد. فوفقاً لأحدث البيانات المتاحة في

## تستمر الوفيات بين المدنيين في النزاعات المسلحة، على الرغم من إحراز تقدم في معظم المناطق

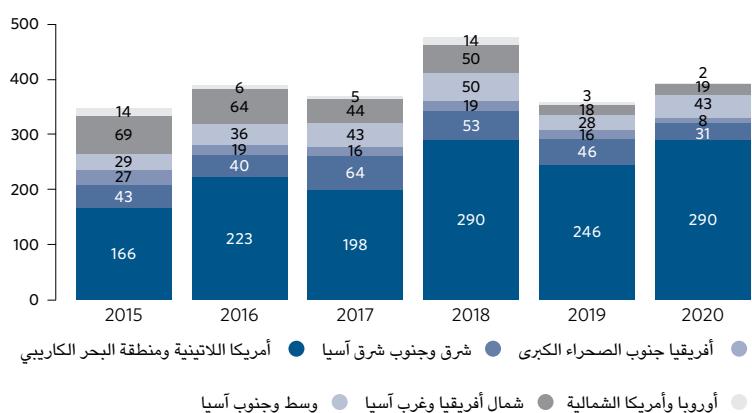
المستوى العالمي إلى أن بعض النزاعات الأكبر فتكاً أصبحت أقل فتكاً، وكذلك إلى الجهود الجماعية لتعزيز حماية المدنيين.

وفي عام 2020، قُتل 5 مدنيين من بين كل 100 شخص في نزاعات مسلحة، وكان واحد من كل 7 من هؤلاء من النساء أو الأطفال. وتحت معظم الوفيات المدنية عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (27 في المائة) أو عن الأسلحة الثقيلة والذخائر المتفجرة (24 في المائة). وقد دأبت الأمم المتحدة طوال عام 2020 على الدعوة إلى وقف عالمي لإطلاق النار عملاً على حماية المدنيين من التأثير المدمر لاقتراح النزاعات المسلحة بكوفيد-19.

يؤدي النزاعسلح إلى وفيات وإصابات وصممات بين المدنيين، وإلى التشريد وتدمير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية، وهو مرتبط بانتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات المترتبة ضد الأطفال. وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2020، تم تسجيل ما لا يقل عن 176 حالة وفاة بين المدنيين في 12 من أكثر النزاعات المسلحة دموية في العالم. ومع أن هذا الشأن باهظ، فقد انخفض العدد السنوي لوفيات المدنيين على مستوى العالم فعلياً بنسبة 61 في المائة خلال هذه الفترة، على أن عدد المدنيين الذين فقدوا حياتهم في النزاعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفع بنسبة 66 في المائة. ويعزى الانخفاض في وفيات المدنيين على

## لا يزال قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين مرتفعاً بشكل غير مقبول

عدد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين الذين قتلوا، حسب المنطقة، 2015-2020



منذ عام 2015، تم الإبلاغ عن مقتل مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين ونقابيين في أكثر من ثلث الدول الأعضاء. وقد استمر هذا القتل على الرغم من الجائحة. وفي عام 2020، تم الإبلاغ عن مقتل 331 من المدافعين عن حقوق الإنسان في 32 بلداً (زيادة بنسبة 18 في المائة عن عام 2019)، إلى جانب 19 حالة اختفاء قسري بينهم في 14 بلداً. وتشكل النساء 13 في المائة من الضحايا. وتظل أمريكا اللاتينية المنطقة الأكثر تضرراً. وفي ذلك العام، قُتل أيضاً 62 صحيفياً، وهو أقل عدد سنوي للقتلى بين الصحفيين خلال العقد الماضي. ويعتبر الإفلات من العقاب هو المحرك الرئيسي لعمليات القتل هذه؛ وفي بعض السياقات، استُخدمت التدابير المتصلة بالجائحة لتجنب المسائلة. إن حشد الإرادة السياسية لمحاسبة الجناة أمر أساسي لوقف المزيد من القتل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء أن تشيد علانة بالمساهمات الحيوية لهؤلاء الأشخاص الشجعان في بناء مجتمعات أكثر عدالة تستند إلى سيادة القانون.

## لا بدّ من إعادة تنشيط الجهود المبذولة لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، فقد ثبت خلال الجائحة أن لهذه المؤسسات قيمة كبيرة

عدد البلدان والأقاليم التي لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس، في الفترة 2015-2020، والتقدم المطلوب لبلوغ الغاية، 2020-2030

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هيئات مستقلة تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد لعبت دوراً حاسماً خلال الجائحة من خلال فحص ورصد الآثار على الصحة وغيرها من الحالات ومن خلال تسليط الضوء على الآثار التي تربتها الأزمة على حقوق الإنسان. كما عملت هذه المؤسسات على محاربة انتشار المعلومات غير الدقيقة والمضللة وسعت إلى حماية الفئاتضعيفة. وفي عام 2020، كان لدى 82 بلداً مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان نجحت في تحقيق الامتثال للمعايير الدولية، وهو تحسن بنسبة 17 في المائة عن عام 2015. وتتوفر حالياً لدى بلد واحد من كل ثلاثة من أقل البلدان نحوً مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل للمعايير الدولية، مقارنة ببلد واحد من كل خمسة بلدان في عام 2015. على أن هذه المكاسب لا تكفي لتحقيق الغاية المحددة لعام 2030. فقد توقف التقدم في معظم المناطق، حيث لم يتم الاعتراف بمؤسسات وطنية مستقلة جديدة، أو لم يتم إنشاؤها، منذ عام 2018. ولا بدّ من مضاعفة الجهود لإنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وضمان توسيع إمكانية الوصول إلى خدمات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.



## تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

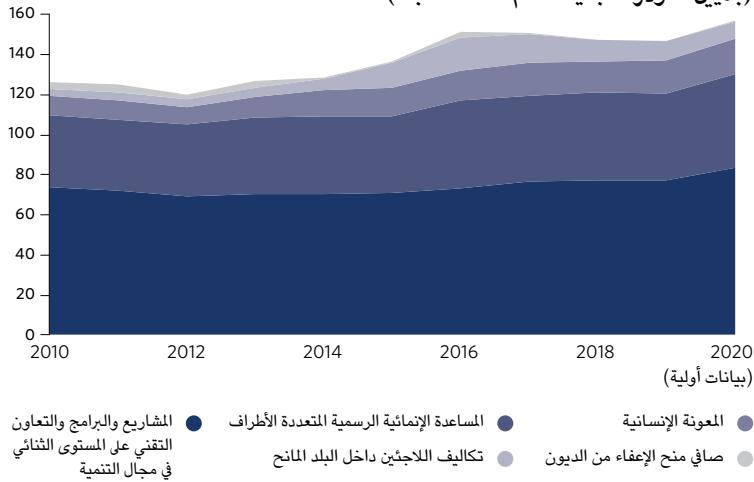


يدعم تكامل البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية عملية صنع القرارات وصوغ السياسات، بما في ذلك لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تطرح الجائحة اختبارات جديدة أمام الشراكات المتعددة الأطراف العالمية، وهي شراكات كانت تشكو أصلاً من عدم الاستقرار. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت وأن تراجع تدفقات التحويلات المالية كان أقل من المتوقع في عام 2020، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40 في المائة. وتؤدي آثار الجائحة إلى ضائقة ديون في كثير من البلدان، كما تحدّ من الحيز المتاح أمام السياسة المالية وأمام السياسات عموماً في البلدان لتوفير الاستثمارات البالغة الأهمية للتعافي (بما في ذلك إمكانية الحصول على اللقاحات) وللعمل المناخي والأهداف التنمية المستدامة، مما يهدّد بإبطالة فترات التعافي. ويقضي ترابط الاقتصاد العالمي أن تكون الاستجابة عالمية لضمان تمكّن جميع البلدان، والبلدان النامية على وجه الخصوص، من معالجة الأزمات الصحية والاقتصادية والبيئية المعقّدة والمتزايدة، ومن تحسين فرص التعافي. ويكتسي تعزيز تعددية الأطراف والشراكات العالمية أهمية أكثر من أي وقت مضى.

### وصلت المعونة الخارجية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال الأزمة، لكن المانحين ما زالوا لا يفون بالتزاماتهم

مكونات صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، 2010-2020  
(بلايين الدولارات بقيمة عام 2019 الثابتة)



### ظللت تدفقات التحويلات قوية في عام 2020، على الرغم من الجائحة

في تحدٍ للتوقعات، وصلت تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل إلى 540 مليار دولار في عام 2020، أي أنها لم تهبط عن مستوى عام 2019 إلا بنسبة 1,6 في المائة. وشملت المحركات الكامنة خلف هذه التدفقات المخواز المالية الحكومية التي أدت إلى تحسّن في الظروف الاقتصادية في البلدان المضيفة يفوق ما كان متوقعاً، وتحول التدفقات من القنوات النقدية إلى قنوات رقمية ومن القنوات غير الرسمية إلى قنوات رسمية، بالإضافة إلى التحرّكات الدورية في أسعار النفط وأسعار صرف العملات. وتجاوزت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الثانية. وأصبحت التحويلات آلية مهمة لتبسيير الاستهلاك في الأسر المتنقلة، وباتت، بصفتها هذه، تشكل عنصراً متزايد الأهمية (على المستوى غير الحكومي) في أنظمة الحماية الاجتماعية العالمية. وارتفعت تدفقات التحويلات بنسبة 6,5 في المائة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و5,2 في المائة إلى جنوب آسيا، و2,3 في المائة إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وانخفضت التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 12,5 في المائة، وإلى أوروبا ووسط آسيا بنسبة 9,7 في المائة، وإلى شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 7,9 في المائة.

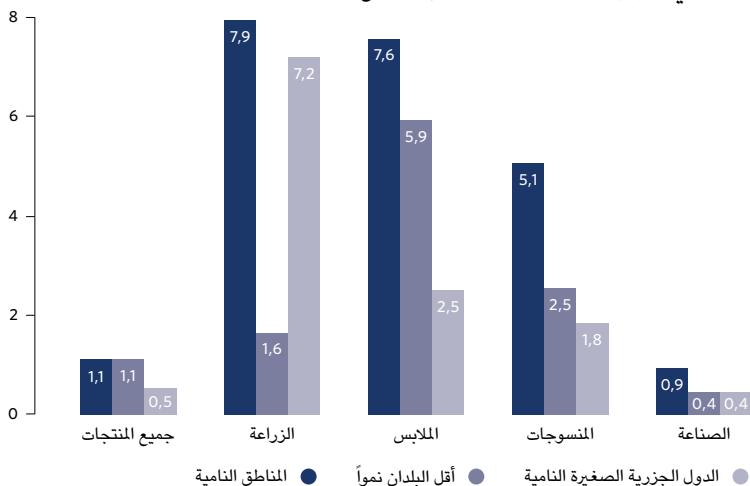
### انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً في عام 2020، ولا سيما التدفقات الموجهة إلى المناطق الأكثر فقرًا

أدت أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض مذهل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، وذلك بنسبة تصل إلى 40 في المائة في عام 2020 من قيمها لعام 2019 البالغة 1,5 تريليون دولار، فوصلت إلى أقل من 1 تريليون دولار لأول مرة منذ عام 2005. وأدت إجراءات الإغلاق إلى تباطؤ المشاريع الاستثمارية القائمة، وأدى احتمال حدوث ركود عميق إلى دفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وشملت تدابير السياسات التي اتخذتها الحكومات قيوداً جديدة على الاستثمار.

وانخفضت تدفقات استثمارات القطاع الخاص الدولي الموجهة إلى الاقتصادات النامية والانتقالية في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ب نحو الثلث في عام 2020. وفيما عدا الطاقة المتتجدد (حيث استمر النمو في المشاريع الجديدة، مع أنه انخفض إلى ثلث مستوى ما قبل الجائحة)، شهد النشاط الاستثماري انخفاضاً حاداً في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة، وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في المناطق الفقيرة. وبالنظر إلى المستقبل، فإن توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر قائمة في عام 2021. وتشمل المخاطر ذات الصلة الموجة الأحدث من الجائحة، والتغيرات الطبيعية لنشر التلقيح، وعدم اليقين بشأن البيئة العالمية لسياسات الاستثمار.

## لم تتحقق الغاية المتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات في العالم بحلول عام 2020

الرسوم الجمركية التي تواجهها المناطق النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية في أسواق البلدان المتقدمة، حسب القطاع، 2019 (نسبة مئوية)

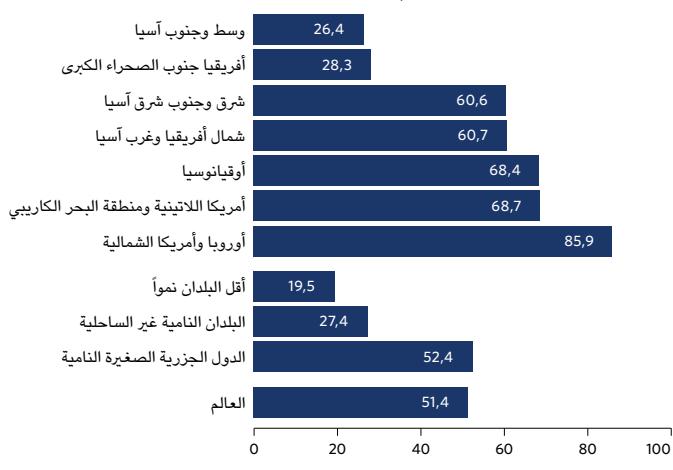


بين عامي 2017 و 2019، ظل المتوسط المرجح للرسوم الجمركية على مستوى العالم مستقرًا عند حوالي 2 في المائة. وعلاوة على ذلك، حظيت صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بمعاملة تفضيلية من جانب البلدان المتقدمة. وبعد أن كان متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على الواردات من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً قد وصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق بنحو 1,1 في المائة في عام 2011، ظل هذا المتوسط ثابتاً بسبب عدم وجود التزامات جديدة. وشهدت الوعاء، التي تمثل مصدر قلق خاص بالنسبة للبلدان النامية، أعلى مستويات الرسوم الجمركية التي فرضتها البلدان المتقدمة في عام 2019 (7,9 في المائة).

وظهرت حصة صادرات أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية للبضائع ثابتة في عام 2019 عند 1 في المائة. وعلى مدى العقد الماضي، كانت هذه الحصة تعاني من الركود، بعد ما شهدته من تحسن كبير في الفترة من عام 2000 إلى عام 2010 يرجع إلى حد كبير إلى ازدهار السلع الأساسية. وليس من المحتمل أن تتحقق الغاية المتمثلة في مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات في العالم بحلول عام 2020 عن المستوى الذي كانت عليه هذه الحصة في عام 2011 (زيادتها بنسبة 2 في المائة).

## على الرغم من الحاجة الهائلة للاتصال الإلكتروني لاتصال الجميع، لا يزال ما يقرب من نصف سكان العالم غير قادرٍ على دخول الإنترنٌت

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنٌت، 2019 (نسبة مئوية)

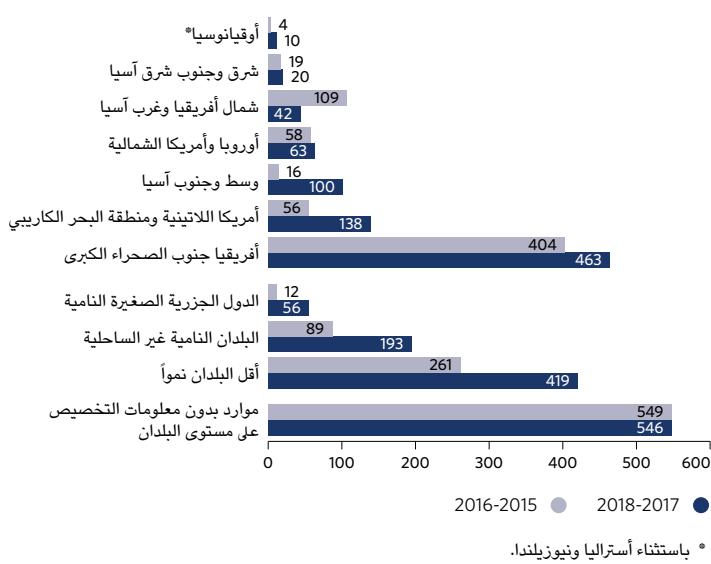


في عام 2019، كان 86 في المائة من السكان في أوروبا وأمريكا الشمالية يستخدمون الإنترنٌت، وكان معظم الناس في تلك المنطقة قادرين على العمل والتسوق والتعلم عن بعد خلال عمليات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-19. أما في وسط وجنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء، فقد كان ما يزيد قليلاً عن ربع السكان قادرين على الاتصال الكترونياً. وتعد تكلفة الوصول إلى الإنترنٌت والأجهزة المتصلة بالإنترنٌت، والافتقار إلى المهارات ذات الصلة، من أكبر العوائق التي تحول دون الوصول إلى الإنترنٌت في أجزاء كبيرة من العالم.

ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب، يتمبذل جهود جماعية متواصلة لربط النسبة المتبقية من سكان العالم والبالغة 49 في المائة بالإنترنٌت. وهناك حاجة إلى تعاون وثيق بين الحكومات وواعدي السياسات ومشغلي الشبكات لتمكن هؤلاء السكان من دخول الإنترنٌت بشكل كامل. ويؤثر توفر النطاق العريض الثابت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. غير أن الشبكات الثابتة، في أقل البلدان نمواً، تكاد أن تكون غائبة تماماً، حيث لا تزيد نسبة الاشتراكات عن 1,3 لكل 100 شخص.

## على الرغم من زيادة الطلب على البيانات والإحصاءات غير كافية

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأنشطة بناء القدرات الإحصائية، فترات السنين 2015-2016 و2017-2018 (بملايين الدولارات الأمريكية بالقيمة الحالية)



منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، ازداد تمويل البيانات والإحصاءات خلال أربع سنوات متتالية. فقد نما من 591 مليون دولار في عام 2015 إلى 693 مليون دولار في عام 2018، وطرأت زيادات كبيرة في الدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. على أن الدعم أخذ في الركود في عام 2019. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في الطلب على البيانات لتوجيه عمليات صنع السياسات المتعلقة بالجائحة، فإن حجم الدعم الإنمائي الموجه للبيانات والإحصاءات لم يرتفع بشكل متناسب. وقد وجد استقصاء أجري مؤخراً أن 63 في المائة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمدخل المتوسط الأدنى بحاجة إلى تمويل إضافي للبيانات والإحصاءات لمواجهة التحديات التي يطرحها كوفيد-19.

وفي عام 2020، أبلغ 132 من البلدان والأقاليم بأنها كانت تنفذ خطة إحصائية وطنية، وكان لدى 84 منها خطط مولدة بالكامل. على أن 4 بلدان فقط من أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً أفادت بوجود تمويل كامل لخططها الإحصائية الوطنية في ذلك العام. ويمكن أن تواجه البلدان مزيداً من الصعوبات في تنفيذ وتمويل هذه الخطط بسبب الأنشطة العالمية التكلفة والكيفية العمالة (من قبل تعدادات السكان واستقصاءات الأسر) التي نُقلت إلى عام 2021 بسبب الجائحة.

## إطار المؤشرات العالمي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

ولا يمثل اختيار المؤشرات لاستخدامها في التقرير تحديداً لأولويات الغايات، إذ أن جميع الغايات والأهداف نفس القدر من الأهمية. وعلى الشاكلة نفسها، يستند تكوين المناطق والمناطق دون الإقليمية المذكورة في التقرير إلى التقسيمات الجغرافية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، مع بعض التعديلات الالزامية للتوصل، قدر الإمكان، إلى إنشاء مجموعات من البلدان يمكن إجراء تحليل مفيد لها.<sup>2</sup>

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة (حتى حزيران/يونيه 2021) عن مؤشرات تم اختيارها من إطار المؤشرات العالمية<sup>1</sup> لأهداف التنمية المستدامة. ويُستخدم إطار المؤشرات العالمية لاستعراض التقدم المحرز على المستوى العالمي وقد وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واعتمدته الجمعية العامة في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر القرار 71/313، المرفق).

### مصادر البيانات وأسس التحليل

وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة للبيانات تضم البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطبية المتاحة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الصادحة لهذا التقرير. وقاعدة البيانات هذه متاحة على <https://unstats.un.org/sdgs>.  
ونظراً لظهور منهجيات جديدة ومنقحة تتعلق بالبيانات، فإن سلاسل البيانات الواردة في هذا التقرير قد لا تكون صالحة للمقارنة بسلاسل البيانات السابقة.

ومع أن الأرقام الإجمالية المعروضة هنا توفر طريقة ملائمة لتبني التقدم، إلا أن حالة فرادي البلدان الفردية ضمن كل منطقة وعبر المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية داخل بلد ما، يمكن أن قد تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. كما أن تقديم أرقام إجمالية لجميع المناطق يحجب حقيقة أخرى تمثل في الافتقار، في أجزاء كثيرة من العالم، إلى بيانات كافية لتقييم الاتجاهات الوطنية وإرشاد تنفيذ سياسات التنمية ورصدها.

تمثل قيم معظم المؤشرات الواردة في التقرير جماعياً إقليمية و/أو دون إقليمية. وبشكل عام، تمثل الأرقام متوسطات مرجحة لبيانات البلدان، باستخدام السكان المرجعيين كعامل للترجيح، وهي تحسب من البيانات الوطنية التي جمعتها الوكالات الدولية من الأنظمة الإحصائية الوطنية، وفقاً لما لدى كل من هذه الوكالات من ولاية وخبرات متخصصة. وكثيراً ما يتم تعديل البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية لأغراض المقارنة، كما يجري تقديرها إذا لم تكن موجودة. ووفقاً لما قررته اللجنة الإحصائية وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006، يجري إعداد التقديرات المستخدمة لتجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. وقد خُذلت معايير وآليات التحقق الذي تجريه السلطات الإحصائية الوطنية في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة<sup>3</sup>، وقد أقرت اللجنة الإحصائية هذه المعايير والآليات في دورتها الخمسين.<sup>4</sup>

ويعد التعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية ضرورياً للتدفق الفعال للبيانات القابلة للمقارنة دولياً. ويمكن تحسين هذه الآليات من خلال تعزيز وظيفة التنسيق لدى المكاتب الإحصائية الوطنية في النظم الإحصائية الوطنية.

### الاستثمار في البيانات للتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل ولتسريع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وقد تم خلال السنوات القليلة الماضية إحراز تقدم في تكامل مصادر البيانات المبتكرة وفي استخدام حلول جديدة للبيانات. وأتمكن تحقيق ذلك، جزئياً، من خلال شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكademie، وكذلك من خلال التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية. غير أن الابتكار في مجال البيانات لا يفيد جميع البلدان على قدم المساواة، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب تفاقم التفاوتات في البيانات نتيجة للجائحة. ويؤكد إعلان دي، الصادر عن منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في عام 2018، على الأهمية الحاسمة لتنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة (والتي كانت قد أطلقت في منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات في عام 2017). ويدعو الإعلان إلى إنشاء آلية تمويل مبتكرة تتحرك بفعل الطلب ويعكّنها الاستجابة بسرعة وكفاءة لأولويات النظم الإحصائية الوطنية، بهدف تعبئة الأموال، سواء منها المحلية أو الدولية. وفي منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات الذي عُقد افتراضياً في تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعاد مجتمع البيانات التأكيد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية وإعلان دي باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً من عناصر مواجهة جائحة كوفيد-19 ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للبيانات الجيدة المتاحة في الوقت المناسب والمفتوحة والمفصلة أهمية حيوية لتمكن الحكومات والشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور عموماً من اتخاذ قرارات مستنيرة. وقد أوضحت أزمة كوفيد-19 بجلاء كيف يمكن للبيانات أن توجه بشكل فعال عملية صنع القرار في كل خطوة من خطوات مواجهة الجائحة. وفي الوقت نفسه، وجهت الأزمة الانتباه إلى الافتقار في كثير من الأحيان حتى إلى أبسط البيانات الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وبدون بيانات كافية، تظل الفئات الأكثر ضعفاً التي تحتاج إلى المساعدة معيبة. ويعاني كثير من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تحديات خطيرة في تنفيذ التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب توفير كمية غير مسبوقة من البيانات والإحصاءات على جميع المستويات.

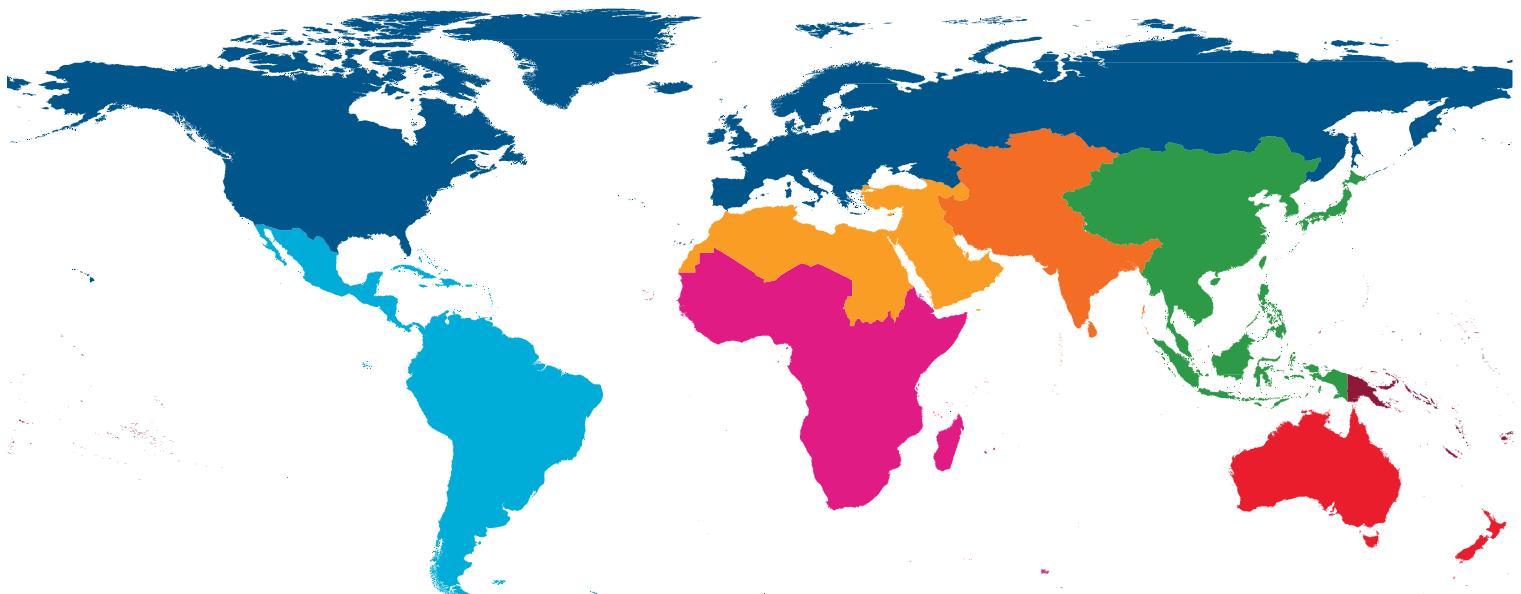
وفي ضوء أزمة كوفيد-19 المستمرة، هناك حاجة إلى توفير الدعم المالي والتقني لنظم البيانات والإحصاءات لضمان استمرار العمليات الإحصائية وإلزام جهود الاستجابة واستراتيجيات التخفيف من آثار الجائحة والتعافي منها بشكل فعال. فزيادة الاستثمار في البيانات الوطنية والنظم الإحصائية وتبعية الموارد الدولية والمحلية الإضافية أمران ضروريان إذا كان لنا أن نعيد البناء بشكل أفضل بعد الأزمة وأن نسرع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> القائمة الكاملة للمؤشرات متاحة على الموقع <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list>

<sup>2</sup> يرد تكوين المناطق دون الإقليمية في القسم الخاص بالمجموعات الإقليمية.

<sup>3</sup> انظر "تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة" (E/CN.3/2019/2)، المرفق الأول.

<sup>4</sup> انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (E/CN.3/2019/24-E/CN.3/34).



- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- أستراليا ونيوزيلندا
- شمال أفريقيا وغرب الصحراء الكبرى
- أفريقيا جنوب آسيا
- وسط آسيا وجنوبها
- شرق وجنوب شرق آسيا
- أوروبا وأمريكا الشمالية
- أوقيانوسيا\*

ملاحظات: • أوقيانوسيا\* تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.  
• إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبلها رسمياً.

والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات<sup>6</sup>.

إضافة إلى ذلك، يقدم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزئية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/> .indicators/regional-groups

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها أو بشأن تعين حدودها أو تخومها.

يقدم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعلم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحددة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروف باسم M49)<sup>5</sup> مما يشكل تصنيفًا موحدًا وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتبين المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحد M49.

ويعمل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغيراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2016 والتقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق "متقدمة" ومناطق "نامية"، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدم عن المناطق المتقدمة التمو

<sup>5</sup> يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>  
<sup>6</sup> ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان "تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك"، مؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016. والمذكورة هذه متاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>

- الغلاف © مكتب اليونيسيف في إثيوبيا/تيلوردوس تاديسى
- الصفحة 5 © يونيسيف/نجيبوككتجين
- الصفحة 26 © زوريه ميلار
- الصفحة 28 © البنك الدولي/بارت فيرويج
- الصفحة 30 © مكتب اليونيسيف في إثيوبيا/تيلوردوس تاديسى
- الصفحة 34 © يونيسيف/تانيا بيندرا
- الصفحة 36 © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/غاغانجيت سينغ
- الصفحة 38 © منظمة العمل الدولية/ريمار بابلو
- الصفحة 40 © إينغانت رواندا
- الصفحة 42 © منظمة العمل الدولية/فيورينتي أ.
- الصفحة 44 © منظمة العمل الدولية/كي بي مبوفو
- الصفحة 46 © يونيسيف/ويليم أوردانينا
- الصفحة 48 © البنك الدولي/سكوت والاس
- الصفحة 50 © صندوق رواندا الأخضر
- الصفحة 52 © مكتبة الأمم المتحدة للصور الفوتوغرافية/مارك غارتن
- الصفحة 54 © برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مارك لي ستيد
- الصفحة 56 © البنك الدولي / روبرت ديفيز
- الصفحة 58 © يونيسيف/أليسيو رومنزي
- الصفحة 60 © كريز كروغ

مراجع الخرائط: الخرائط في الصفحات 35 و 40 و 50 مأخوذة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.  
بيانات الخرائط مقدمة من قبل قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.

تصميم الرسوم البيانية للمحة العامة في الصفحات 8-25: وحدة التصميم البياني/ إدارة التواصل العالمي  
تصميم رسم ”إدخام المياه بالمغذيات وما يترب عليه من آثار“ على الصفحة 54: مقتبس من ملخص تقرير حالة المحيط ، الإصدار الثاني (2018)،  
إعداد ديوبي جلانفيل  
تصميمات التقرير الإضافية، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحرير النسخة: وحدة خدمات المحتوى / إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات  
المحررة: لويس جنسن

حقوق الطبع والنشر 2021 © الأمم المتحدة  
جميع الحقوق محفوظة في كافة أنحاء العالم

توجه طلبات إعادة نشر المقتطفات أو النسخ التصويري إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي:  
<http://www.copyright.com>  
وتجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:  
United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America  
البريد الإلكتروني: publications@un.org؛ الموقع الإلكتروني:  
<https://www.un.org/development/desa/publications/publication>  
منشور صادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

e-ISBN: 978-92-1-005611-3

استجابة لقرار الجمعية العامة 70/1، الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقارير مرحلية سنوية عن أهداف التنمية المستدامة (الفقرة 83)، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا التقرير، وهو يتضمن مساهمات منظمات دولية وإقليمية، ومن مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها المدرجة أدناه. كما ساهم في هذا التقرير عدة إحصائيين وطنيين وخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكademية.

- الاتحاد البرلاني الدولي
- الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
- أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية (إيدز)
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
- تحالف الدول الجزرية الصغيرة
- دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
- شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
- شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار
- الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء 21)
- صندوق الأمم المتحدة لسكنى
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية
- صندوق النقد الدولي
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية
- مجموعة البنك الدولي
- مركز التجارة الدولية
- مصرف التنمية الآسيوي
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالحد من مخاطر الكوارث
- شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
- مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
- مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام
- مكتب دعم بناء السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
- مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالعنف ضد الأطفال
- مكتب مبعوث الأمين العام المعنى بالشباب
- مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لتألّف البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- منظمة التجارة العالمية
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- منظمة السياحة العالمية
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة الطاقة المستدامة للجميع
- منظمة الطيران المدني الدولي
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- منظمة العمل الدولية
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
- الوكالة الدولية للطاقة
- الوكالة الدولية للطاقة المتقدمة



”أصبحت أهداف التنمية المستدامة أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. فقد حان الوقت الآن لتأمين رفاه الناس والاقتصادات والمجتمعات وكوكبنا هذا.“

— أنطونيو غوتيريش  
الأمين العام للأمم المتحدة